الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير السنوي

عام ٢٠١٢

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير السنوى

عام ٢٠١٢

محتويات التقرير

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة ٤

القسم الأول: لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٢ ٧

القسم الثاني: الخطة الإستراتيجية وتنظيم الهيئة ١٥

١/٢. الخطة الإستراتيجية للهيئة (٢٠١٠-٢٠١٢) ١٧

٢/٢. الهيكل التنظيمي للهيئة ٢٠

٣/٢. مجلس إدارة الهيئة ٢١

القسم الثالث: خطط وبرامج عمل الهيئة ٢٣

١/٣. إنشاء بنية مؤسسية جديدة ٢٥

١/١/٣. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الهيئة ٢٥

٢/١/٣. تطوير خدمات السوق وتبسيط الإجراءات ٢٦

٣/١/٣. تطوير الأداء فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال ٢٧

٤/١/٣. التنمية البشرية للهيئة والسوق ٢٩

٢/٣. تطوير المناخ التشريعي للهيئة ٣١

١/٢/٣. سوق رأس المال ٣١

٢/٢/٣. التأمين ٣٩

٣/٢/٣. التمويل العقاري ٤٠

٤/٢/٣. التخصيم ٤١

٣/٣. الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية ٤٢

١/٣/٣. سوق رأس المال ٤٢

٢/٣/٣. التأمين ٥١

٣/٣/٣. التمويل العقاري ٥٤

٤/٣/٣. التأجير التمويلي ٥٥

٤/٣. حماية حقوق المتعاملين ٥٧

١/٤/٣. حماية المتعاملين فى سوق المال ٥٧

٢/٤/٣. حماية المتعاملين في سوق التأمين ٥٨

القسم الرابع: التعاون الدولي والإقليمي ٦٣

جهود الهيئة خلال عام ٢٠١٢ ٦٥

القسم الخامس: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية ٧٥

١/٥. سوق المال ٧٧

٢/٥. التأمين ٨٦

٣/٥. صناديق التأمين الخاصة ٩٩

٤/٥. التمويل العقاري ١٠٠

٥/٥. التأجير التمويلي ١٠٤

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

لقد مرت مصر في عام ٢٠١٢ بالعديد من الأحداث التي انعكست على جميع مؤسسات الدولة، فقد استمرت الاضطرابات في العديد من الجهات بالإضافة إلى حالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاضطرابات والاعتصامات، وانعكس ذلك على الحالة الاقتصادية بصفة عامة وعلى الأسواق المالية غير المصرفية بصفة خاصة، فقد انخفضت أحجام التداول في البورصة وإنخفضت أحجام إصدارات الأوراق المالية للشركات بالإضافة إلى عدم وجود اى طروحات للاكتتاب العام خلال هذا العام.

ومن المتوقع أن يؤدي ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني، والتوصل لصياغة برنامج تنموي في إطار توافق وطني، إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً بالإيجاب على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين.

وعلى الرغم من جميع الظروف السابقة فقد استمرت الهيئة في أداء دورها الرقابي والتنظيمي وتنفيذ مهامها وأداء رسالتها فى المجتمع وتحمل مسئوليتها تجاه الوطن وقد تم خلال العام اتخاذ العديد من القرارات التي تؤدى إلى مزيد من الإفصاح للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة أو مزيد من متطلبات الحوكمة وحماية المتعاملين في جميع الأسواق المالية غير المصرفية وقد قد قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٢ باتخاذ مجموعة من القرارات سواء لتدعيم الآليات الجديدة في البورصة المصرية، أو لتنشيط قيد وتداول الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، أو لاقتراح تعديلات في قانون التمويل العقاري لزيادة التمويل المتاح لمحدودي الدخل، كما تم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الرقابة والإشراف على التأمين فيما يتعلق بقيد الوسطاء، بالإضافة إلى اقتراح مسودة قانون صكوك تمويل الشركات الذي تم دمجه في مرحلة الصياغة النهائية ليصبح قانوناً شاملاً للصكوك الحكومية والصكوك التي تصدرها الشركات والمؤسسات، ومن المتوقع أن يصدر خلال عام ٢٠١٣.

ولقد استمرت الهيئة في أداء دورها من حماية للمتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وضمان لسلامة واستقرار هذه الأسواق وقد أظهرت بيانات نشاط التأمين زيادة غير مسبوقة في معدلات النمو سواء على مستوى الأقساط أو التعويضات أو الاستثمارات أو حقوق حملة الوثائق أو حقوق الملكية.

وفى إطار سعى الهيئة إلى تطبيق المعايير والممارسات الدولية المطبقة بالأسواق المتقدمة والصاعدة، وتعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية والاشرافية والمنظمات الدولية على المستوى الإقليمي والعالمي بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العالمية وتبادل المعلومات فقد تم إبرام عدة مذكرات تفاهم مع الجهات الرقابية على المستوى الإقليمى والعالمى. كما وقعت الهيئة خلال عام ٢٠١٢ مذكرة التفاهم متعددة الأطراف MMOU التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO.

و تعد مذكرة التفاهم متعددة الأطراف MMOU لأعضاء المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO بمثابة إطار للتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة انتهاكات قوانين الأوراق المالية، وكيفية التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بغرض إحكام الرقابة على أسواق الأوراق المالية.

ويؤكد التقرير بما يتضمنه من إنجازات هامة تحققت خلال العام الماضى، على أن أجهزة الهيئة لا تتوانى فى ظل كل الظروف التى تواجه الدولة أن تستمر فى تأدية دورها بما يسهم في دعم ومساندة الاقتصاد القومى.

كما يعرض التقرير ما حققته الأسواق المالية غير المصرفية من إنجازات، مستهدفاً المزيد من التطوير والنمو خاصة من حيث إدارة المخاطر وتطوير أنظمة الرقابة، وإزالة بعض المعوقات التى ظهرت من خلال الممارسة على أرض الواقع، وذلك بهدف النهوض بالقطاع وتعزيز تنافسيته بما يمكننا من وضعه على الخريطة الدولية كمركز إقليمي للخدمات المالية.

وأخيراً أرجو أن يوفقنا الله عز وجل فى تحقيق الأهداف التى نرجوها، وأنني لأعرب عن أطيب تمنياتى لمنظومة العمل بالهيئة بدوام التقدم والإزدهار والنجاح فى أداء رسالتها تجاه مصرنا الغالية وشعبها العزيز وأتمنى أن يكون عام ٢٠١٣ هو عام تحصد فيه الدولة والشعب نتاج ثورة ٢٥ يناير، وان يعم بالخير والسعادة والسلام على كل منا.

والله ولى التوفيق

د. أشرف الشرقاوى

رئيس مجلس الإدارة

القسم الأول

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢

القسم الأول

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٢

شهد الاقتصاد العالمي استمرار الاتجاه الانكماشي خلال عام ٢٠١٢، في ظل التراجع الشديد في حجم الإنتاج الصناعي العالمي، وتواصل التقلبات في أسواق المال العالمية، فضلاً عن ارتفاع عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفاقم مشكلة الديون السيادية في عددٍ من دول الاتحاد الأوروبي مع عدم فاعلية سياسات البنك المركزي الأوروبي والدول المعنية في إصلاح الأوضاع المصرفية والمالية. وقد أسفرت هذه التطورات السلبية عن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة من ١,٦٪ عام ٢٠١١ إلى ١,٣٪ عام ٢٠١٢، ومعدل النمو المناظر للاقتصاد العالمي من ٣,٩٪ إلى ٣,٢٪ خلال الفترة ذاتها، كما تراخى معدل نمو التجارة العالمية بدرجة محسوسة إلى ٢,٨٪ عام ٢٠١٢ بعد أن كان قد بلغ ٥,٩٪ في العام السابق، متأثراً في المقام الأول بالانكماش الكبير في حجم المعاملات الخارجية للبلدان المتقدمة والتي تراجع معدل نمو صادراتها من ٥,٦٪ إلى ٢,١٪، ومعدل نمو وارداتها من ٤,٦٪ إلى ١,٢٪.

وكذلك شهدت الاقتصادات النامية تراخياً في معدل النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض الطلب العالمي على صادراتها، وتراجع الإنفاق العام في ظل الاتجاهات الانكماشية، بالإضافة إلى ظهور بعض الاخلالات المالية في الدول الناشئة. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية والتي شهدت بدورها انخفاضاً ملموساً من نحو ٦٢٥ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ٥١٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ بنسبة تراجع بلغت ١٧٪.

وقد كان طبيعياً – في ظل هذه الاتجاهات الانكماشية – أن تتراجع معدلات التضخم، لتسجّل ٢٪ في الدول المتقّدمة، و٦,١٪ في الدول النامية والناشئة خلال عام ٢٠١٢ مقابل ٢,٧٪ و٧,٢٪ على التوالي في عام ٢٠١١، مدفوعة بانخفاض أسعار السلع الأساسية غير البترولية، واستقرار اسعار النفط بعد الطفرة التي سبق وأن شهدتها في عام ٢٠١١.

بعض مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي (٢٠١١ – ٢٠١٢)

البيـان	٢٠١١			٢٠١٢		
	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية والناشئة	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية والناشئة
معدل نمو الناتج المحلي (٪)	٣,٩	١,٦	٦,٣	٣,٢	١,٣	٥,١
معدل نمو التجارة السلعية والخدمية (٪)	٥,٩			٢,٨		
معدل نمو الصادرات (٪)		٥,٦	٦,٦		٢,١	٣,٦
معدل نمو الواردات (٪)		٤,٦	٨,٤		١,٢	٦,١
نسبة عجز الموازنة للناتج (٪)	٤,٦	٦,٦	×١,٨ ××١,٩	٤,٢	٥,٩	×١,٩ ××٣,٤
نسبة الديون الحكومية للناتج (٪)	٧٩,٩	١٠٥,٥	×٣٧ ××٤١,١	٨١,٣	١١٠,٧	×٣٤,٨ ××٤٢,٥
معدل التضخم العام (٪)		٢,٧	٧,٢		٢,٠	٦,١

(×) الدول الناشئة (××) الدول ذات الدخل المنخفض

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٣

أما على الصعيد الإقليمي، فقد استمرت الانتفاضات الثورية والحركات الوطنية المطالبة بالتغيير، كما اشتدت الصراعات السياسية والتوترات الاجتماعية في عديدٍ من دول المنطقة مما أنعكس سلباً على اقتصادياتها حيث شهدت تراخياً في معدلات النمو الاقتصادي، وإن اختلفت حدّته من دولة لأخرى. وإذا كانت الدول العربية الخليجية قد حافظت على نموها الاقتصادي المرتفع خلال عام ٢٠١١ بفضل الطفرة في الأسعار العالمية للنفط واستقرار هذه الأسعار عند مستواها المرتفع عام ٢٠١٢، إلا أن غالبية الدول الأخرى بالمنطقة تأثرت اقتصادياتها بتداعيات الاضطرابات الأمنية والسياسية والاجتماعية والتي نجم عنها تزايد عجز الموازنة العامة، نتيجة زيادة النفقات العامة استجابة للمطالب الشعبية، وكذلك تفاقم مشكلة العجز في ميزان المدفوعات مع تراخي النشاط التصديري وتقلص الإيرادات السياحية وشبه انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الوطني، إذ ظلت الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية – والتي اندلعت في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – تلقى بظلالها طوال عام ٢٠١٢، وإن اختلفت وتيرتها وسرعة إيقاعها وتأثيراتها من فترة بينية لأخرى.

ففي خلال عام ٢٠١١، تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين قيمة سالبة (-٤,٣٪ في الربع الأول)، وقيمة موجبة بالغة التدني (٠,٣٪) في الربع الثالث، (٠,٤٪) في الربعين الثاني والرابع، وبمتوسط عام سالب ناهز ١٪. وخلال عام ٢٠١٢، حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قيمة موجبة في النصف الأول بلغت حوالي ٤٪، وانخفض المعدل في النصف الثاني من العام إلى ٢,٤٪، بمتوسط سنوي يزيد قليلاً عن ٣٪، غير أنه ينبغي التحوط بالنسبة لهذا المعدل الأخير نظراً لتغيّر سنة الأساس للنصف الأول من العام، وفي ظل تأثير تردي معدل الأداء في عام ٢٠١١ مما يظهر نمواً مرتفعاً عند اتخاذه أساساً للمقارنة لأداء عام ٢٠١٢(وهو ما يُعرف بـ Base Effect). وفي حالة توحيد سنة الأساس لأغراض المقارنة، لا يتعدى معدل النمو الاقتصادي المحقق ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٢، وهو معدل منخفض يكاد يتعادل مع معدل نمو السكان، دلالة على عدم تحسّن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى المستوى القطاعي، فقد تفاوتت معدلات الأداء من قطاع لآخر بحسب درجة تأثره بالمتغيّرات الدولية والإقليمية والمستجدات المحلية. وقد كان نشاط قناة السويس أكثر القطاعات تأثراً بانكماش حجم التجارة الدولية وحركة الملاحة العابرة للقناة، حيث سجّلت فترات عام ٢٠١٢ في معظمها معدلات نمو سالبة لناتج النشاط. وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الاستخراجية التي نمت بمعدلات بالغة التدني في النصف الأول من العام (١٪)، ثم بمعدلات نمو سالبة في النصف الثاني.

وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية – وهو القطاع الرائد الدافع للنمو – فقد تباطأ معدل نمو الناتج الصناعي بصفة مطردة خلال الفترات البينية من (٥,٨٪) في الربع الأول حتى وصل إلى (٢٪) فقط في الربع الرابع، بفعل التوقف الجزئي أو الكلي لعددٍ من المصانع المنتجة بسبب الاضطرابات والاعتصامات العمالية.

وقد تأثرت تباعاً القطاعات المرتبطة بالنشاط الصناعي، وعلى رأسها النقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة، والتي شهدت بدورها تراجعاً مطرداً في معدلات النمو خلال عام ٢٠١٢ وبلغت أدنى مستوياتها في الربع الرابع من العام.

ويصدق الأمر كذلك على قطاع التشييد والبناء، والذي كان ينمو فيما سبق بمعدلات عالية تتراوح ما بين ١٢٪ و١٥٪ في المتوسط، حيث تردى أداء القطاع خلال عام ٢٠١٢ ليسجل نمواً متواضعاً في حدود ٣,٨٪ في الربع الرابع من العام.

ولا يختلف الحال بالنسبة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي سجّل نمواً سالباً في الربع الأول من العام (- ٤,٩٪) ومعدلات نمو موجبة ، ولكن منخفضة تراوحت ما بين (٣,٣٪، ٣,٧٪)، وهي معدلات لاتقارن بنظائرها في الفترات السابقة والتي تفاوتت ما بين

(١٠٪، ١٥٪ سنوياً). وبالنسبة لقطاع السياحة، فقد شهد نموه تقلبات كبيرة من فترة لأخرى تأثراً بالأحداث الواقعة حينذاك والمؤثرة سلباً على حركة التدفقات السياحية.

معدلات النمو القطاعية، ٢٠١٢ (بالأسعار الثابتة)				
القطاع	الربع			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
قناة السويس	٣,٦	-٢,٥	-٣,٤	-٣,٩
الصناعة الاستخراجية	١,٠	١,٠	-٠,١	-٢,١
الصناعة التحويلية	٥,٨	٣,٨	٢,٨	٢,٠
النقل والتخزين	٧,٩	٣,٤	٣,٤	٢,٢
تجارة الجملة والتجزئة	٥,٣	٣,١	٣,٨	١,٦
التشييد والبناء	١٠,٢	٧,٠	٥,٤	٣,٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨,٩	٤,٥	٥,٠	٣,٧
السياحة	٢٤,٧	١٥,٤	٠,٦	١٤,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٣

وقد امتد تأثير الظروف غير المواتية التي شهدها الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠١٢ ليلحق بسوق العمل، إذ تشير الإحصاءات إلى تنامي معدلات البطالة من ٩٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٢٪ عام ٢٠١١ ثم إلى ١٣٪ في نهاية عام ٢٠١٢، مدفوعة بتباطؤ معدلات الإنتاج في ظل حالة عدم الاستتباب الأمني، وتوقف بعض المنشآت عن العمل

وكذلك، شهدت الموازنة العامة للدولة تزايداً كبيراً في العجز النقدي والذي نما من ١٤٨,٢ مليار جنيه إلى ١٨٤,٩ مليار جنيه خلال عامي المقارنة، بنسبة زيادة تناهز ٢٥٪ نتيجة كبر وتنامي المصروفات العامة قياساً بالإيرادات العامة.

مؤشرات الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	معدل النمو (٪)
المصروفات العامة	٤٣٠,٤	٥٢٤,٨	٢١,٩
الإيرادات العامة	٢٨٢,٢	٣٣٩,٩	٢٠,٥
العجز النقدي	١٤٨,٢	١٨٤,٩	٢٤,٨

المصدر: وزارة المالية، ٢٠١٣

ورغم هذه الصورة القاتمة لأداء الاقتصاد المصري في ظل ظروف أمنية مضطربة، ومناخ استثماري غير موافق، إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية الباعثة للتفاؤل تم رصدها خلال عام ٢٠١٢، وتتمثل – تحديداً – في الآتي:

- تصاعد التحويلات الخاصة (وهي أساساً تحويلات المصريين العاملين بالخارج)، والتي سجّلت خلال عام ٢٠١٢ نحو ١٩,٨ مليار دولار ، مقابل ١٥,٢ مليار في العام السابق.
- شبه استقرار إيرادات قناة السويس عند حوالي ٥,٢ مليار دولار في عامي المقارنة.
- تراجع العجز في الميزان الكلي من ١٨,٣ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٢، مع تحسن أداء الحساب الرأسمالي والمالي نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نحو ٢,٨ مليار دولار، وتناقص العجز في الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية المصرية ليسجل ٢ مليار دولار.
- تراجع معدلات التضخم لإجمالي الجمهورية لمستوى ٧,٣٪ خلال عام ٢٠١٢ مقابل ١٠,٥٪ في عام ٢٠١١.

بعض مؤشرات ميزان المدفوعات المصري (مليار دولار)		
البيـان	٢٠١١	٢٠١٢
العجز في الميزان التجاري	٢٧,٢	٣٢,٩
إيرادات قناة السويس	٥,٢٣	٥,١٦
التحويلات	١٥,٢	١٩,٨
الاستثمار الأجنبي المباشر	٠,٥-	٢,٨
الاستثمار الأجنبي في سوق الأوراق المالية المصرية	١٠,٤-	٢,٠-
الحساب الرأسمالي والمالي	١٠,١-	٥,٣
العجز الكلي	١٨,٣-	٣,٨-
صافي الاحتياطيات الدولية	٢٦,٦	١٥,٥

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠١٣

القسم الثاني

الخطة الإستراتيجية وتنظيم الهيئة

القسم الثانى

الخطة الإستراتيجية وتنظيم الهيئة

١/٢ . الخطة الإستراتيجية للهيئة ٢٠١٠/٢٠١٢

كان أحد أبرز خطوات الدمج وإنشاء هيئة جديدة، قيام مجلس إدارة الهيئة بإصدار قرار اعتماد الخطة الإستراتيجية للهيئة لثلاثة أعوام (٢٠١٠/٢٠١٢) والتي شارك في إعدادها أعضاء مجلس الإدارة، والعاملون بالهيئة وممثلو جمعيات واتحادات الشركات الخاضعة للرقابة. وقد تم الإعلان عنها ونشرها على موقع الهيئة في مطلع العام لتكون مرجعا لما تنوي الهيئة القيام به خلال السنوات الثلاث الأولى لها.

وتتضمن الخطة تحديد رؤية الهيئة ورسالتها، وأهدافها الرئيسية على النحو الآتي:

الرؤية الإستراتيجية:

إقامة المؤسسة الرائدة للرقابة المالية غير المصرفية في المنطقة عن طريق تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية.

الرسالة الإستراتيجية:

الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية بهدف الحفاظ على سلامتها، واستقرارها وكفاءتها، وحماية المتعاملين فيها، والعمل على تنميتها بما يؤدى إلى سهولة الحصول على التمويل.

الأهداف الإستراتيجية:

إن أهم ما يميز الخطة الإستراتيجية للهيئة أنها لم تتوقف عند حد تحديد المستهدفات العامة والفلسفة التي تنتهجها، وإنما أخذت خطوة إضافية إذ حددت لكل من الأهداف الستة القرارات التفصيلية والإجراءات التنفيذية التي يلزم اتخاذها بالنسبة لكل من هذه الأهداف، بحيث تكون في الوقت ذاته خطة إستراتيجية وكذلك خطة عمل تفصيلية للهيئة.

١. تعظيم الفائدة من إنشاء هيئة رقابة مالية موحدة واستكمال بنيتها المؤسسية عن طريق :

- انشاء هيكل تنظيمي جديد وتسكين العاملين عليه.
- توظيف وتدريب جيل جديد من المراقبين.
- تصميم إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية وتطوير نظم لتقييم الأداء.
- تطبيق ميثاق شرف العاملين والتزام الهيئة بقواعد الحوكمة.
- معالجة الآثار المالية الناجمة عن الاندماج.
- تطبيق برنامج تطوير مقار الهيئة.

- وضع وتنفيذ إستراتيجية جديدة للإعلام.
- بناء نظام حديث للمعلومات واستكمال قواعد البيانات.
- استكمال بناء الإدارات الجديدة للهيئة.
- بناء القدرة المؤسسية للهيئة بالتعاون مع الهيئات الدولية.

٢. الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي بما يتوافق مع المعايير الدولية، والارتقاء بمستوى الرقابة على أساس المخاطر عن طريق :

- رصد الفجوات في النظام الرقابي وصولاً إلى تطبيق المعايير الدولية.
- مراجعة القوانين الخاصة بالأسواق بهدف تحقيق المواءمة والاتساق فيما بينها، وتحديثها في إطار المتطلبات الرقابية.
- تصميم وتطبيق إطار متكامل للرقابة على أساس المخاطر.
- نشر ثقافة الرقابة على أساس المخاطر لدى الجهات الخاضعة للرقابة
- تصحيح القواعد والإجراءات بما يضمن الارتفاع بكفاءة الخدمات الرقابية مع تخفيف أعبائها المالية.
- التنسيق بين الهيئة والبنك المركزي فى تطبيق فلسفة رقابية واحدة.

٣. حماية المتعاملين فى الأسواق المالية غيرالمصرفية ونشر الوعي فى المجتمع بهذه الأسواق عن طريق :

- تطوير نظام تلقي وفحص الشكاوي وتنميطه بما يحقق الكفاءة والفاعلية.
- إنشاء نظام تبادل معلومات بين الجهات الخاضعة وشركات الاستعلام الائتماني.
- دعم الإلزام بمتطلبات الإفصاح والحوكمة في الجهات الخاضعة للرقابة.
- تصميم وتنفيذ برنامج لتوعية المتعاملين فى الأسواق المالية غير المصرفية.

٤. دعم الجهود الرامية إلى تنمية الأسواق المالية غير المصرفية، للارتقاء بأساليب وإمكانيات النفاذ إلى الأسواق عن طريق :

- استحداث وتفعيل أدوات مالية جديدة.
- استكمال العناصر الرئيسية لتنشيط السوق.
- مراجعة الإطار القانوني للأدوات المالية.
- تيسير نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

٥. الارتقاء بالقدرات المهنية للعاملين فى أنشطة التمويل غير المصرفي عن طريق :

- توسيع نطاق التراخيص المهنية وتطويرها.
- إنشاء "المعهد المصري للخدمات المالية"
- تطوير علاقة الهيئة مع الجمعيات والاتحادات المهنية.

٦. دفع مكانة مصر التنافسية لكي تتبوأ موقعها كمركز مالي إقليمي رائد فى المنطقة عن طريق:

- متابعة ودراسة معايير الرقابة دولياً والمشاركة في إعدادها.
- التعاون مع أجهزة الرقابة الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات تبادل المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تدعيم القاعدة المعرفية المتعلقة بالخدمات والنظم المالية.
- إنشاء مركز التحكيم في المعاملات المالية.
- وضع وتنفيذ خطة لتعميق المزايا النسبية للقطاع المالي المصري وتحسين تنافسيته بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

قيم ومبادئ العاملين بالهيئة

في سبيل تحقيق الهيئة لرسالتها وأهدافها ومهامها الرقابية، يلتزم العاملون بالهيئة بتطبيق المبادئ الآتية:

- **النزاهة**

يلتزم العاملون بالمبادئ ومعايير النزاهة والأخلاق المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين مع الهيئة فيما تقدمه لهم من خدمات.

- **العدالة**

يلتزم العاملون بتأدية مهامهم الوظيفية بالتعامل مع أطراف السوق وفقاً لأسس العدالة والمساواة وعليهم التعامل مع المتعاملين مع الهيئة وفقاً لمقتضيات الاحترام والجدية والالتزام بالحياد التام.

- **الكفاءة**

يلتزم العاملون بأداء عملهم بكفاءة وإتقان وبذل العناية اللازمة. وعليهم العمل على وضع وتنفيذ الآليات اللازمة لكي تقوم الهيئة بتحقيق أهدافها ومسئولياتها المنصوص عليها في قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ باقتدار يكسبها المصداقية والاحترام.

- **العمل الجماعي**

يلتزم العاملون بالعمل الجماعي وبذل أقصى الجهد لرفع كفاءة الأداء كفريق عمل متكامل.

- **الشفافية**

مع عدم الإخلال بأحكام المواد الخاصة بتداول البيانات والمعلومات من هذا الميثاق، يلتزم العاملون بالهيئة بالتعامل مع أطراف السوق بشفافية في كل ما يجوز قانوناً الإفصاح عنه وما لا يعد من المعلومات السرية أو الرقابية.

- **الاحترام**

يلتزم العاملون بالهيئة بالتعامل بكل الاحترام والتقدير مع كل العاملين والمتعاملين مع الهيئة بغض النظر عن الدرجة الوظيفية وبغض النظر عن النوع أو السن أو الدين أو الانتماء السياسي وعلى العاملين من الجنسين المحافظة فيما بينهم على الاحترام الواجب التعامل به وعدم إتيان ما يستوجب الشكوى من أي طرف.

٢/٢. الهيكل التنظيمي للهيئة

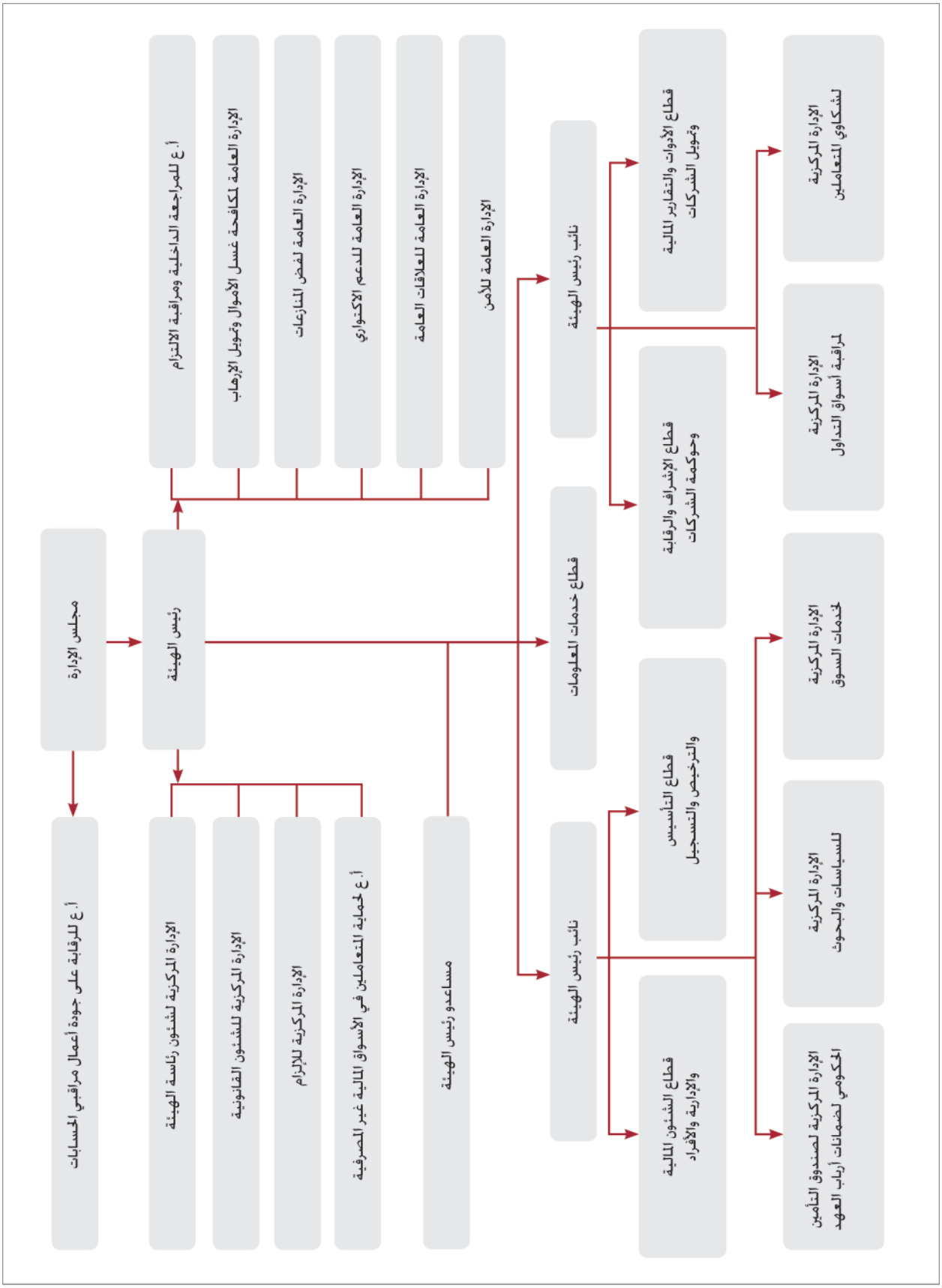

٣/٢. مجلس إدارة الهيئة فى ٣١ /١٢/ ٢٠١٢

بحسب الترتيب الوارد فى قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء

• السيد الدكتور/ أشرف الشرقاوي	رئيس مجلس الإدارة
• السيد الدكتور/ عادل منير عبد الحميد	نائب رئيس مجلس الإدارة
• السيد الأستاذ/ جمال محمد عبد العزيز نجم	نائب محافظ البنك المركزي
• السيد الدكتور / حازم أحمد يس	عضو من ذوي الخبرة
• السيد الدكتور / محمد فتحي صقر	عضو من ذوي الخبرة
• السيد الأستاذ / سامي حسين خلاف	عضو من ذوي الخبرة
• السيد الأستاذ / عبد الحميد محمد إبراهيم	عضو من ذوي الخبرة
• السيد المستشار / محمد الدكروري	عضو من ذوي الخبرة

القسم الثالث

خطط وبرامج عمل الهيئة

القسم الثالث

خطط وبرامج عمل الهيئة

١/٣ . إنشاء بنية مؤسسية جديدة

١/١/٣ . تطوير إستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الهيئة:

إنقسمت أعمال تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الهيئة خلال ٢٠١٢ إلى فئتين:

أولاً: أعمال خاصة بالبنية الأساسية للمعلومات ونقل البيانات

١. زيادة كفاءة خطوط الإنترنت الرئيسية للهيئة من خلال إدخال نظام High availability & load distribution

٢. زيادة مستوى تأمين شبكات معلومات الهيئة، من خلال عدة وسائل، كالتالى:

أ) إعادة توزيع أجهزة حماية وتأمين الشبكة Intrusion Prevention System + firewall لتحقيق مستوى أفضل من حماية المستخدمين وحماية مواقع الهيئة.

ب) إعادة توزيع جميع أجهزة الشبكة edge switches بجميع مواقع الهيئة بحيث يمكن إدارتها ومراقبتها ومتابعتها من خلال محطة مركزية واحدة.

ج) إعداد وتهيئة نظام مركزى متكامل TMG Enterprise Management System لمتابعة ومراقبة تبادل البيانات بين المستخدمين وشبكة الإنترنت مما يحقق مستوى أفضل من التأمين والمتابعة بالإضافة لإتاحة مجموعة من التقارير عن تفاصيل الاستخدام الفعلى للإنترنت.

د) إضافة نظام Event management يقوم بتجميع سجلات الأحداث Event log files من جميع أجهزة الشبكات وأجهزة الحاسبات الخادمة وأجهزة التأمين، ثم يقوم بتحليلها وإظهار العلاقات بينها.

هـ) إعادة بناء موقع توعية المستثمر I-invest بشكل يضمن مستوى أفضل من التأمين ومنع الاختراق.

ثانياً: أعمال خاصة بالبرامج ونظم المعلومات

١. إنشاء نظام معلومات لميكنة العمل بالإدارة المركزية للشكاوى.

٢. إنشاء وتشغيل نظام لمتابعة الأعمال بالإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية.

٣. إدخال تعديلات وإضافات على كل من النظم الآتية:

أ) نظام التدفقات النقدية

ب)نظام متابعة المكتب الفنى لرئيس الهيئة

ج) نظام سوق الإصدار

د) نظام الوارد والصادر العام

هـ) نظام التحليل المالى (تم ربطه مع نظام الأرشيف المركزى)

٤. استكمال تطبيق نظام معلومات متكامل لإدارة الموارد البشرية

٥. إدخال تطويرات هامة على نظام معلومات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، أهمها:

- إضافة برنامج لفروع الشركات
- إضافة برنامج لصناديق الاستثمار مع تطوير قاعدة البيانات للتمييز بين الصناديق والشركات.
- تطوير النظام بحيث يتم مراعاة مسئوليات الإدخال طبقاً لنوع الشركة ونوع البيان
- إتاحة النظام للإدارة المركزية للرقابة على شركات التمويل العقارى

٦. التوسع فى تركيب وتشغيل نظام متابعة الحضور والانصراف عن طريق البصمة فى المزيد من مقرات الهيئة.

٧. إدخال مزيد من التطوير وإضافة مزيد من الوظائف لنظام قيد عقود التأجير التمويلى من خلال الإنترنت.

٢/١/٣. تطوير خدمات السوق وتبسيط الإجراءات

أولا: تفعيل خدمة العملاء والشباك الواحد:

بهدف المساهمة فى تسهيل وتبسيط إجراءات العمل لهؤلاء العملاء فى مقار الهيئة المختلفة يتولى موظفو خدمة الشباك الواحد الاستقبال المباشر لعملاء الهيئة فيما يتعلق بأنشطة الهيئة فى مجالات سوق المال / التأمين / التأجير التمويلى / التخصيم. ويختص كل شباك بأعمال مختلفة عن الآخر بالإضافة إلى وجود مركز الاستقبال الهاتفى للرد على إستفسارات وأسئلة العملاء تحت رقم ١٩٠٥٣ وكل ذلك يعمل بنظام إلكترونى يصل بينه وبين قطاعات وإدارات الهيئة المختلفة.

- و قد تم استقبال ١٦٧٩ من العملاء عام ٢٠١٢ والرد على استفساراتهم وأسئلتهم ومنحهم النماذج المختلفة لإنجاز أعمالهم بالهيئة والمساهمة فى تطوير تلك النماذج وذلك مقارنة ب ١٢٧٧ خلال العام الماضى بنسبة زيادة ٣١٪.
- بلغ عدد الخدمات المقدمة فى مجال التأسيس والترخيص – موافقات مبدئية لتأسيس شركات– خطابات نشر عقود ابتدائية ونظام أساسى– توثيق– إفصاح– تراخيص مالية إلى عملاء الهيئة خلال العام الماضى ١٩٤٤ خدمة.
- تم خلال العام الماضى استقبال ٢٨٥١ مهنى من مختلف التخصصات وسطاء التأمين – خبراء المعاينة– خبراء التأمين الإستشاريين – الخبراء الإكتواريين (المحليين – الأجانب) – خبراء التقييم العقارى (قيد– تجديد– إعادة قيد) الوكلاء العقاريين – وسطاء التمويل العقارى.

بالإضافة الى توثيق كافة طلبات عقود التأجير التمويلى واستلام طلبات توثيق عقود بلغت ١٦١٦ طلب بنسبة زيادة ٣٧٪ عن عام ٢٠١١.

- تلقى وتسجيل كافة الشكاوى وفقا للنماذج التى أعدتها الهيئة وفقا لنوع الشكوى (سوق مال / تأمين / تمويل عقارى / تأجير تمويلى) بالإضافة إلى استخدام برنامج ال CRM وهو نظام يسهل وصول الشكاوى للإدارات المختصة ومعرفة ما انتهت إليه من آراء وقد تم استلام ٨٠١ شكوى خلال العام الماضى فى مختلف التخصصات من خلال البرنامج.
- الرد على استفسارات وأسئلة العملاء عن أنشطة الهيئة وابلاغ نتائج إختبارات وسطاء التأمين هاتفيا توفيرا لوقتهم وجهدهم بدلا من الحضور إلى الهيئة وقد تم الرد على ٢٥٤٢ مكالمة فى عام ٢٠١٢ مقارنة ب ١٦٠٠ مكالمة لعام ٢٠١١ وبنسبة زيادة ٥٩٪.

ثانياً: تطوير منظومة عمل عقود التأجير التمويلى الكترونياً

التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وغيرها من مستلزمات النشاط الصناعي، مع تمويلها على عدة سنوات بهدف تقليل التكلفة الاستثمارية لبدء النشاط.

ونظرا لنجاح تجربة تشغيل برنامج عقود التأجير التمويلى الكترونيا منذ بدء التشغيل خلال عام ٢٠١٢ وحتى الآن وهى المرحلة الأولى من هذا النظام فإن الإدارة المركزية لخدمات السوق سوف تنتهى خلال عام ٢٠١٣ من تجارب تشغيل المرحلة الثانية من هذا البرنامج وهى تشمل ما يلى:

قيد عقد بيع- تعديل بيانات عقد مقيد - قيد عقد تنازل (مؤجر - مستأجر) - إلغاء عقد مقيد - فسخ عقد تأجير - شهادة بيانات عقد - إستخراج صورة طبق الأصل من جميع أنواع العقود.

وبذلك تكتمل منظومة عمل عقود التأجير التمويلى الكترونيا وهو ما يختصر الفترة الزمنية اللازمة لتوثيق تلك العقود.

٣/١/٣ تطوير الأداء فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال

قامت الهيئة بتهيئة المناخ لتحقيق الالتزام القائم على الوعي والادراك التام لقضايا وقواعد وضوابط المكافحة وتبني اجراءات وسياسات تفعيلها واستمرار التدريب على المستجدات العالمية والاقليمية ذات العلاقة وذلك من خلال:

أولاً: التنسيق والتعاون المستمر مع وحدة مكافحة غسل الأموال

تقوم الهيئة من خلال عضويتها فى مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال واللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة ؛ بمتابعة المستجدات الدولية والاقليمية ومتطلبات الالتزام بها؛ بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات وذلك من خلال ما يلي:

- تم مناقشة ودراسة ومراجعة التعديلات التي تمت على "قواعد التعرف على هوية العملاء" الواردة من مجموعة العمل المالي FATF وذلك خلال الربع الاول من العام الميلادي ٢٠١٢.
- صدرت قرارات رئيس الهيئة ارقام ٢٥٧/٢٥٨/٢٥٩ لسنة ٢٠١٢ المتعلقة بنشر التعديلات على موقعها الالكتروني وتوزيعها

والتنبيه للعمل بها وادراجها ضمن عناصر الخطط التدريبية للشركات لتوعية كافة العاملين بالمستجدات التي تمت عليها للالتزام بتفعيلها.

- جاري اعداد التقرير الدوري عن عام ٢٠١٢ ؛ بشأن دراسة وتصنيف الملاحظات وأوجه القصور في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة داخل مصر فيما يخص متابعة انشطة الخدمات المالية غير المصرفية بالمؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة؛ تمهيدا لموافاة الوحدة بالإجراءات المتخذة لتلافي تلك الملاحظات.
- قامت الهيئة من خلال عضويتها فى اللجنة الوطنية التنسيقية فى مجال مكافحة غسل الأموال بتقديم خطة عمل الهيئة فى إطار إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال، فضلا عن تحديد الإجراءات الواجب اتباعها للتوافق مع التعديلات التى تمت على المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالى

ثانياً: إنشاء قاعدة بيانات يسهل تحديثها واسترجاعها واستخدامها

تم إتخاذ الإجراءات نحو جمع البيانات والمعلومات عن المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة بهدف أنشاء قاعدة بيانات يسهل تحديثها واسترجاعها واستخدامها في تحديد المخاطر وتصنيفها فنياً وقانونياً والتحقق من درجة التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة بالضوابط الرقابية الصادرة عن الهيئة لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في الانشطة والخدمات المالية غير المصرفية.

ثالثاً: تنمية الخبرات التطبيقية في مجال مكافحة غسل الأموال

يتم بإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية للعاملين بالهيئة بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال ومعهد الخدمات المالية ؛ لتقديم المشورة وتنمية الخبرات التطبيقية للعاملين في الانشطة المالية الخاضعة للهيئة.

قدم معهد الخدمات المالية بالهيئة بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الاموال برنامج لتدريب عدد من المراقبين بقطاعات الهيئة من المستويات الوظيفية المختلفة

تم تبادل البرامج التدريبية والخبرات والمعلومات مع الجهات الرقابية العامة مثل هيئة الرقابة الادارية ومباحث الاموال العامة حسب القضايا المتشابهة في المجالات المعنية بالتحقيق والتحري عن الجرائم السابقة لجريمة غسل الاموال والمنصوص عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ٢٠٠٨.

٤/١/٣ التنمية البشرية للهيئة والسوق

وضعت الهيئة تنمية الموارد البشرية كأحد أهم أهدافها الرئيسية سواء داخل الهيئة أو للسوق ككل لأهمية العامل البشرى في تطوير الأسواق والحفاظ على استقرارها.

أولاً: تنفيذ البرامج التدريبية التالية للعاملين فى الهيئة خلال عام ٢٠١٢

م	اسم الدورة	الفترة
١	مبادئ واسس الرقابة على التأمين	٢٢ – ٢٦ يناير ٢٠١٢
٢	صياغة العقود باللغه العربية	١ – ١٢ ابريل ٢٠١٢
٣	مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	٢ – ٤ ابريل ٢٠١٢
٤	المناقصات والمزايدات	١٧ – ٢٣ أبريل ٢٠١٢
٥	الجوانب القانونية والفنية فى المعاملات الالكترونية	٨ – ١٢ أبريل ٢٠١٢
٦	المحاسبة لغير المحاسبين	٥ مايو – ٢ يونيو ٢٠١٢
٧	اساسيات الاستثمار فى سوق المال	١٨–٢١ يونيو ٢٠١٢
٨	الإشراف والرقابة على الأسواق المالية	١٨–٢١ يونيو ٢٠١٢
٩	أسس التحليل المالي	١٦–٢٠ ديسمبر ٢٠١٢

ثانياً: نشاط مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية

١- برنامج "سلسلة تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة"

قدم مركز المديرين المصري في ٢٠١٢/٦/٢٦ برنامج "سلسلة تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة – شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" – البرنامج الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي يتناول كيفية تطبيق فكر ومبادئ الحوكمة الرشيدة والموضوعات ذات الصلة، وذلك لعدد من قيادات شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والقطاع الخاص وشركات الأوراق المالية وشركات التأمين وكذلك البنوك.

٢- دعم أنشطة المؤسسات التعليمية الخاصة في مجال حوكمة الشركات

في إطار الجهود التي يبذلها مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية لنشر ثقافة حوكمة الشركات في مصر، قام المركز فى ٢٠١٢/٣/٢٠ بتقديم المواد التعليمية والخبرات الفنية للمسابقة السنوية الثانية حول حوكمة الشركات التي نظم فعالياتها نادي حوكمة الشركات التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة.

ثالثاً: الإرتقاء بمهنة الوساطة

ايمانا من الهيئة بأهمية تطوير مهنة الوسطاء التى تعتبر واحدة من أهم القنوات التسويقية التى تقوم عليها صناعة التأمين، لذا فقد حرص معهد الخدمات المالية على البرنامج التأهيلى للمتقدمين للتجديد وأيضا الوسطاء الجدد وحرصت الهيئة على إجراء الإختبارات التحريرية والشفهية تطبيقا للقانون ٢٠٠٨/١١٨. هذا وقد بلغ عدد الوسطاء المتقدمين **٣٢٩٢** منهم عدد **٥٢٠** وسيط ممن لديهم خبرة اكثر من ١٥ سنة في مجال التأمين تقدموا للإختبار الشفوى. وبلغ إجمالى من اجتاز منهم إختبارات الهيئة **٢٥٩٦** وسيط.

٢/٣ تطوير المناخ التشريعى للأسواق المالية غير المصرفية:

- **تحديد الوزير المختص:**

- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٢ باعتبار رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٩٩١) لسنة ٢٠١٢ بتفويض وزير الاستثمار، فى مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام قانون تنظيم الرقابة المالية على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، وذلك اعتباراً من ٢٠١٢/٨/٣.

١/٢/٣: تطوير المناخ التشريعى لسوق المال:

١- تعديل التشريعات واللوائح لاستحداث المزيد من الأدوات المالية في السوق المصرية

مشروع قانون الصكوك

فى إطار حرص الهيئة على تنويع الأدوات والأوراق المالية التى تسهم فى توفير تمويل المشروعات والشركات فقد قامت الهيئة بإعداد مشروع قانون الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتنظيم إصدار وتداول الصكوك التى تصدرها الشركات والبنوك وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية، وفى مرحلة تالية شاركت الهيئة اللجنة المختصة فى وزارة المالية لإعداد مشروع قانون شامل للصكوك يشمل أيضاً الصكوك الحكومية، وقد احال مجلس الوزراء مشروع القانون الى مجلس الشورى حيث وافق على مشروع القانون بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٣ وتم ارساله الى السيد / رئيس الجمهورية وقام سيادته بإحالته الى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف لاستطلاع رأيها تمهيداً لاتخاذ إجراءات إستصدار قانون الصكوك.

٢- تطوير وتنظيم قواعد وآليات تداول الأوراق المالية

أ- تنظيم آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading) ويتضمن القرار القواعد التنفيذية التي تنظم التعامل على الأسهم بيعًا وشراء في ذات جلسة التداول وذلك من خلال بيع كل أو جزء مما تم شراؤه في ذات جلسة التداول، أو شراء كل أو جزء مما تم بيعه من الأرصدة المتاحة للعميل في ذات جلسة التداول.

وتضمن القرار تولي كل من البورصة المصرية وشركة الإيداع والقيد المركزي إعداد وتجهيز النظم الآلية والمتطلبات الفنية لتطبيق آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة، على أن تتولى البورصة المصرية وضع نظم للرقابة على عمليات التعامل في ذات الجلسة والتدخل الفوري لإلغاء العمليات المخالفة أثناء جلسة التداول، وإخطار الهيئة في نهاية جلسة التداول بكافة العمليات التي تم إلغاؤها وفقًا لهذه الآلية ومبررات الإلغاء.

كما تضمن القرار تولي شركة الإيداع والقيد المركزي إجراء تسوية لحظية للمراكز النقدية والورقية لعمليات التعامل في ذات الجلسة، والتسوية لعمليات التداول ذات العلاقة لباقي طرفي العملية في التاريخ المعتاد للتسوية.

وشمل القرار التزام شركات السمسرة الراغبة في التعامل وفقًا لآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة بالحصول على موافقة الهيئة بعد استيفاء المتطلبات المنصوص عليها بالقرار مع ضرورة توفيق أوضاعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل بقرار مجلس إدارة الهيئة.

كما شمل القرار نموذجًا استرشاديًا لعقد التعامل وفقًا لآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة والذي يبرم بين شركة السمسرة وعملائها، ويتضمن كذلك نموذج الإفصاح عن المخاطر الاستثمارية المتعلقة بآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة، ونموذجًا لأمر التعامل وفقًا لهذه الآلية.

كما طلبت الهيئة من البورصة المصرية وشركة الإيداع والقيد المركزي الانتهاء من تعديل وتجهيز الأنظمة الفنية لدى منهم وفق القواعد التنفيذية لآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading) التي يتضمنها القرار، وذلك حتى يتسنى للهيئة تحديد موعد بدء تشغيل الآلية الجديدة.

ب- تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن الأوراق المالية التى يتم التعامل عليها وفق آلية الأوامر خارج المقصورة

أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢ بتعديل قراره رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩ ليجيز للبورصة المصرية فى ضوء المبررات التى تقبلها بأن توافق على إستمرار التعامل على الأوراق المالية للشركات وفق آلية الأوامر فى حالة قيام الشركة بتعديل بيانات أو عناصر الإصدار المسجلة وذلك فى ضوء المبرارات التى تقدمها الشركة وتقبلها البورصة المصرية، وتتعهد إدارة الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة قيد أوراقها المالية بجداول البورصة المصرية خلال الفترة التى تقبلها البورصة، حرصاً على فتح المجال أمام الشركات التى يتم التداول على أوراقها المالية من خلال آلية الأوامر لتوفيق أوضاعها وإعادة قيد أسهمها بجداول البورصة.

وقد كان قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩ ينص على إلزام البورصة المصرية بوقف التعامل على الأوراق المالية المشطوبة والتى يتم التعامل عليها وفق آلية الأوامر فى حالة إجراء تعديلات على بيانات أو عناصر الإصدار المسجلة وقت صدور قرار الشطب، وحذف هذه الإصدارات من قاعدة بيانات آلية الأوامر قبل بداية يوم العمل التالى لعملها بهذه التعديلات، على أن يتم الإعلان عن هذا الوقف مع الإشارة فى الإعلان إلى أن عمليات نقل الملكية لهذه الأوراق المالية سوف يكون من خلال آلية الصفقات (نقل الملكية)، وذلك كله دون الإخلال بالمراكز القانونية القائمة للإصدارات المدرجة فى آلية الأوامر فى وقت صدور القرار فى شهر يونيو ٢٠٠٩.

٣- تعديل قواعد التداول المتعلقة بمحددات سعر الإقفال

اعتمدت الهيئة تعديل قواعد التداول المتعلقة بمحددات سعر الإقفال والمقترحة من مجلس إدارة البورصة، والتى تهدف إلى الحد من التذبذب الملموس في أسعار الأوراق المالية الذي ينتج من التعامل المحدود عليها وتتضمن التعديلات الجديدة أن تكون كمية الأسهم المحددة لسعر الإقفال – بعدد من الأسهم لا يقل عن المعادل لنسبة ٠,٥٪ من المتوسط اليومي للقيمة المتداولة لكل سهم خلال آخر ثلاثة أشهر وبشرط ألا تقل قيمة هذه الأسهم عن عشرة الاف جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية،

وذلك دون الإخلال بأحكام المادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. كما يلزم استبعاد أثر الصفقات الخاصة عند احتساب متوسط التداول المشار إليه، ويتم مراجعة وإعادة حساب تلك المتوسطات كل ثلاثة أشهر. وتسري القواعد السابقة على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بجداول البورصة المصرية. وقد قامت الهيئة بمخاطبة البورصة لتعديل النظم الفنية للتداول لتعكس التعديلات المشار إليها، مع إخطار الهيئة فور الإنتهاء من ذلك لتحديد موعد بدء العمل بالقواعد الجديدة.

٤ – تعديل التشريعات واللوائح لمزيد من حماية حقوق المتعاملين

أ– تعديل بعض الأحكام المنظمة لعمل شركات السمسرة وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية

أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٥٧٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، حيث تضمن القرار تعديل بعض الأحكام المنظمة لعمل شركات السمسرة وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وفي هذا الإطار شمل القرار تعديل المواد ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٥٩ من اللائحة التنفيذية بهدف تنظيم تعامل شركات السمسرة في الأوراق المالية وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية في الأوراق المالية الأجنبية واقتصارها على شهادات الإيداع المقابلة للأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية، دون التعامل على غيرها من الأوراق المالية الأجنبية بالخارج سواء كانت مقيدة في بورصات أجنبية أو غير مقيدة والتزام الشركات العاملة في مجال السمسرة في الأوراق المالية، والوساطة والسمسرة في السندات، وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية والمتعاملة علي أوراق مالية أجنبية بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القرار خلال ستة أشهر علي الأكثر.

ويأتي هذا التعديل في إطار جهود الهيئة للقيام بدورها في وضع أسس حماية حقوق المتعاملين في السوق طبقاً لاختصاصاتها المقررة قانوناً،و فى إطار تزايد حجم المخاطر التجارية نظراً لعدم وجود ضوابط تضمن للمستثمر إطلاعه على الحد الأدنى من المعلومات الموثقة بما يمكنه من اتخاذ قراره الاستثماري علي نحو سليم.

ذلك بالإضافة الى قيام عدد من الشركات ببعض الممارسات غير المرخص بها في السوق المحلي مثل البيع علي المكشوف للأوراق المالية الأجنبية وذلك في الأسواق الخارجية دون إمكانية وجود رقابة علي هذه التعاملات أو علي متابعة أوضاع الشركات المصدرة لهذه الأوراق المالية.

وجدير بالذكر أن قرار رئيس مجلس الوزراء قد تناول تنظيم عمل الأنشطة التي تمارسها شركات السمسرة وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية والأعمال التي لا يجوز لها مزاولتها ومن بينها التعامل على الأوراق المالية الأجنبية إذ أن الترخيص التي تمنحه الهيئة لتلك الشركات يقتصر على الأوراق المالية المصرية وشهادات الإيداع المقابلة لأوراق مالية مقيدة في البورصة المصرية، ولا يمس ذلك بحق المستثمرين في اتخاذ ما يرونه من قرارات لاستثمار أموالهم.

ب– قرار الهيئة بإلزام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بإنشاء موقع إلكترونى

في اطار الجهود التي تبذلها الهيئة لتنشيط التداول في البورصة المصرية وزيادة مستويات الافصاح والشفافية واتاحة المزيد من

البيانات المالية وغير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بما يحسن من قدرة المتعاملين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة. اصدر مجلس ادارة الهيئة قراره رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ بتعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية يقضي بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإنشاء موقع الكتروني لكل منها لنشر القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقارير مراقبي الحسابات وغيرها من البيانات والمعلومات التي تحددها ادارة البورصة من بين ما يجب علي الشركات إخطارها بها وفقاً لقواعد القيد، ويكون لمسئولي العلاقات مع المستثمرين في سبيل أداء مهامهم استخدام الموقع الالكتروني للشركة، ويتضمن القرار مهلة للشركات للالتزام بإنشاء الموقع الالكتروني تنتهي في نهاية شهر مارس من عام ٢٠١٣.

٥- تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية المصرية

أ- تحديد المقصود بالأطراف والأشخاص أو المجموعات المرتبطة

أقر مجلس إدارة الهيئة تعديل المادة (٣٣) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والخاصة بعمليات الاستحواذ بما يضع تحديد دقيق للمقصود بالأطراف والأشخاص والمجموعات المرتبطة بهذا الشأن. حيث تنص المادة (٣٣) بعد التعديل على أنه "مع عدم الإخلال بإحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في الاستحواذ - بمفردها أو من خلال أحد الشركات التابعة لها - على ٢٠٪ فأكثر من رأس المال أو حقوق التصويت في شركة غير مقيد أوراقها المالية بالبورصة، تقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل لأوراق الشركة التي سوف يتم الإستحواذ عليها معدة من مستشار مالي مستقل من بين المقيدين بسجل الهيئة مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها بإعتماد هذه الدراسة.

ب- تنظيم قيد وتداول حق الأولوية فى الاكتتاب فى زيادة رأس المال

أصدر مجلس إدارة الهيئة قراره رقم (٢٣) بشأن تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية فيما يخص حقوق الاكتتاب، ويقصد بحق الاكتتاب منح الأولوية للمساهمين القدامى للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال النقدية ويجوز أن يتم تداول حق الاكتتاب بالتبعية مع الأسهم الأصلية في الفترة السابقة على إعلان فتح باب الاكتتاب في رأس المال أو أن يتم تداوله منفصلاً بعد فتح باب الاكتتاب.

وحفاظاً على حقوق المساهمين قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية تعديل المادة (٣) والمادة (٣٢) مكرر من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بما يجعل قيد حقوق الأولوية في الاكتتاب بالبورصة إجباريا وليس اختيارياً، وإلزام رئيس مجلس إدارة الشركة المقيدة أسهمها بتقديم طلب قيد هذه الحقوق بجداول البورصة باعتبار أن تداول الاكتتاب منفصلا هو قرار المساهم، كما قرر مجلس الإدارة ضرورة تحديد توقيت تقديم طلب قيد هذه الحقوق وفترة الاكتتاب التى يتاح خلالها قيد حق الاكتتاب، وذلك بالإضافة إلى تحديد تاريخ سقوط الحق وتحديد اشتراطات معينة فى إعلان الدعوة لتداول المساهمين للاكتتاب في أسهم الزيادة بحيث تتضمن تاريخ آخر يوم تداول للحق بالتبعية مع الأسهم الأصلية، كما شمل القرار ضرورة الالتزام بقواعد

الاستحواذ المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في حالة الاستحواذ على حقوق اكتتاب تخضع لأحكام القواعد الواردة بهذا الباب.

٦- قواعد تداول حقوق الاكتتاب

أ- إعتماد قواعد تداول حقوق الاكتتاب

صدر قرار رئيس الهيئة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦ بشأن اعتماد قواعد تداول حقوق الاكتتاب والتي اقترحها مجلس إدارة البورصة، وقد تضمنت القواعد قيام البورصة بالإعلان عن موعد بدء ونهاية التداول على الحق منفصلا، وتحديد موعد قيد حق الاكتتاب قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ فتح باب الاكتتاب، بالإضافة إلى إدراج الحق بالسوق الخاص بالحقوق ضمن نظام التداول بكود مشتق من كود السهم يحدد بالتنسيق مع شركة الإيداع والقيد المركزي، وكذلك طريقة تحديد سعر الفتح عند بداية التداول على حق الاكتتاب، وجواز قيام البورصة بتحديد نسبة التحرك السعري المسموح بها لتداول حقوق الاكتتاب منفصلة وبما لا يتجاوز الحدود السعرية المفروضة على السهم يومياً مع جواز السماح بتداول الحقوق دون التقيد بالحدود السعرية متى تطلب الأمر ذلك.

وقد بدأ العمل بموجب هذا القرار اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٢. وقد كان مجلس إدارة الهيئة قد أصدر قراره رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٢ بتعديل المواد (٣، ٢٣ مكرر) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ وتعديلاته وذلك فيما يخص حقوق الاكتتاب.

جدير بالذكر أن اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قد نصت في المادة (٣٠) على جواز تداول حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب في الزيادة منفصلا أو بالتبعية مع الأسهم الأصلية.

ب- إعتماد قواعد الإيداع والقيد المركزي والمقاصة والتسوية لحقوق الاكتتاب

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد الإيداع والقيد المركزي والمقاصة والتسوية لحقوق الاكتتاب. حيث تشير المادة ٤٤ من قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ المعدلة بموجب القانون رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٩ إلى قيام شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بوضع النظم الفنية لعمليات الإيداع والمقاصة والتسوية والقيد المركزي وغيرها من النظم المرتبطة بالتداول في سوق الأوراق المالية والرقابة عليها بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة.

٧- إتاحة مهلة إضافية لتوفيق أوضاع فروع شركات السمسرة

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٣٠) بمد المهلة الممنوحة لشركات السمسرة في الأوراق المالية لتوفيق أوضاع فروعها لفترة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

وكان مجلس إدارة الهيئة قد أصدر قراره رقم ٨٠ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨ بشأن الأحكام المنظمة لقيد فروع التنفيذ والتسويق لشركات السمسرة في الأوراق المالية بسجل الهيئة والذي تضمن التزام شركات السمسرة المرخص لها من الهيئة بمزاولة النشاط بتوفيق أوضاع قيد فروعها خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل به. وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة بمد المهلة حتى نهاية عام ٢٠١٢ في إطار دعم الهيئة لأنشطة الشركات واستقرار سوق الأوراق المالية.

٨-مد مهلة توفيق الأوضاع لشركات السمسرة وإدارة محافظ الاوراق المالية التى تتعامل على أوراق مالية أجنبية

صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بمد المهلة التى تلتزم خلالها الشركات العاملة فى مجال السمسرة فى الأوراق المالية، والوساطة والسمسرة فى السندات، وتكوين وإدارة محافظ الاوراق المالية والمتعاملة على أوراق مالية أجنبية، بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٧٢) لسنة ٢٠١٢ لمدة ستة أشهر أخرى من تاريخ انتهاء المدة السابقة.

٩- تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٩) بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨١) لسنة ٢٠١١ بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. فنص القرار على أن يضاف بند جديد برقم (٩) الى المادة الثانية من القرار رقم ٨١ لسنة ٢٠١١ يكون نصه على النحو التالى: " ألا تكون الأسهم المطلوب قيدها مصدرة من إحدى الشركات العاملة فى الأسواق المالية غير المصرفية".

١٠- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢١ لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل المادتين ٥٨ و٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ الصادرة بقرار وزير التجارة الخارجية رقم ٩٠٦ لسنة ٢٠٠١. وجدير بالذكر أن هذه التعديلات باللائحة التنفيذية قد تم وضعها في إطار صدور القانون ١٢٧ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل المواد ٣٧ و٤٤ و٤٦ من قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

١١- قواعد قيام شركات التوريق والشركات المساهمة الأخرى بإصدار أكثر من إصدار لسندات التوريق

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٥) بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلي شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق،حيث يشترط للترخيص لشركة التوريق بأن يحال إليها أكثر من محفظة توريق واحدة أن يكون رأس المال المصدر لشركة التوريق مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن

خمسة ملايين جنيه، والا يقل صافي أصول شركة التوريق عن قيمة رأس المال المصدر والمدفوع، وعدم إخلال أمين الحفظ الذي يتولى إدارة إصدارات سندات التوريق بأى من الالتزامات تجاه حملة سندات التوريق السابق إصدارها.

وتتضمن القواعد ما يلى:

- أن يكون لدى الشركة وعد من مالك محفظة الحقوق المالية بإحالة تلك الحقوق إلي شركة التوريق على أن يتضمن القيمة التقديرية للمحفظة المحالة.
- الوفاء بالتزامها بالإفصاح وفقا للقوانين واللوائح والقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة،وقيام الشركة بالوفاء بكامل التزاماتها تجاه الهيئة؛ وسداد الرسوم المقررة وفقاً للمادة رقم (١٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وسداد قيمة التأمين الواجب إيداعه لدي الهيئة للترخيص للشركة بإحالة محفظة توريق جديدة لها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨.
- أن ترفق بطلب الحصول علي ترخيص بإصدار سندات توريق في مقابل محفظة توريق جديدة إقرار من أمين الحفظ لمحفظة التوريق القائمة وشهادة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي تفيد الوفاء بجميع الالتزامات المالية للشركة والتزامات الإفصاح في مواعيدها المقررة وفقا لشروط إصدار السندات القائمة.
- تعهد من الشركة موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالي مقدمًا إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بقيام الشركة بإمساك حسابات منفصلة لكل عملية توريق (قيمة السندات، سعر العائد، تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، أسم محيل المحفظة، أسم أمين الحفظ، أسم الشركة القائمة على التحصيل.
- يرفق بالطلب تعهد من الشركة التي تتولى التحصيل موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالي ومقدمًا إلي الهيئة بقيام الشركة بفصل المبالغ المحصلة لكل محفظة توريق قائمة تقوم بتحصيلها ومحفظة التوريق المزمع حوالتها (قيمة المحفظة، تاريخ عقد خدمة التحصيل الموقع مع الشركة المصدرة للسندات، أسم الشركة المحيلة للمحفظة.
- التعهد بعدم دمج هذه المبالغ مع بعضها البعض أو مع أموالها الخاصة.
- تعهد من أمين الحفظ موقعاً من الممثل القانوني ومقدمًا إلي الهيئة بأن يقوم أمين الحفظ بإمساك حسابات منفصلة لكل محفظة توريق مودعة لديه وفصل الأموال الخاصة بكل محفظة توريق قائمة ومحفظة التوريق المزمع إيداعها لديه.
- التعهد بعدم الدمج بين هذه الأموال بعضها البعض أو مع أموال وأصول أمين الحفظ.
- الالتزام بتقديم شهادة تصنيف ائتماني لمحفظة التوريق التي تصدر السندات مقابلها لا تقل درجة عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقاً للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، والإفصاح بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات للسندات المزمع إصدارها عن موقف السندات القائمة على أن يتضمن ذلك أسم محيل المحفظة، أمين الحفظ، الشركة القائمة على التحصيل، القيمة الأسمية للسندات، الرصيد الحالي للسندات، أخر تصنيف ائتماني، موقف سداد عائد وأصل السندات.
- يشترط للترخيص للشركات المساهمة من غير شركات التوريق بالقيام بأكثر من إصدار لسندات توريق أن ترفق بطلب الحصول علي الترخيص تعهد من الشركة موقعًا من العضو المنتدب والمدير المالي للشركة بإمساك حسابات مستقلة لكل إصدار من سندات التوريق مقابل إحدي محافظ الحقوق المالية المستقلة المملوكة للشركة يشمل على الأقل، أصول كل محفظة حقوق مالية

والالتزامات المترتبة على إصدار السندات، قيمة كل إصدار من السندات، عدد السندات، القيمة الأسمية لكل سند، تاريخ وفترة كل إصدار من سندات التوريق، أسم أمين الحفظ، الحسابات المستقلة المتعلقة بتحصل الحقوق المالية لكل محفظة توريق.

- يشترط ارفاق تعهد بإجراء تصنيف ائتماني لكل إصدار من سندات التوريق وتصنيف ائتماني للشركة مصدرة السندات لا تقل درجة عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقًا للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، وتعهد بالوفاء بالالتزامات الواردة بالمادة "١٢" من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وشهادة من أمين الحفظ وشركة مصر للمقاصة والعضو المنتدب للشركة بالوفاء الكامل بالالتزامات المترتبة على الإصدارات السابقة لسندات التوريق، وشهادة من مراقب الحسابات بالوفاء بالتزامات الإفصاح وفقا للمواعيد المقررة.

١٢- قواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

حرصاً علي تجنب تعارض المصالح في القائمين علي إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، وأهمية توافر الخبرة والكفاءة والتخصص في القائمين علي إدارة هذه الشركة لما لها من أهمية قصوي في مجال سوق الأوراق المالية المصري بإعتبارها أحد الركائز الهامة في هذا السوق، فقد أصدر مجلس إدارة الهيئة قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة الايداع والقيد المركزى للأوراق المالية.

و قد جاء هذا القرار في إطار ما تضمنه القانون رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٩ المعدل لقانون الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية من أن يكون غالبية أعضاء مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية من ذوي الخبرة، وبأن يتم عرض المرشحين لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الشركة علي مجلس إدارة الهيئة للموافقة عليهم تمهيداً لعرضها علي الجمعية العامة للشركة للإختيار من بينهم.

وقد حدد القرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٢ الشروط العامة الواجب توافرها فى المرشحين لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة الشركة، بما يضمن توافر الحد الأدنى اللازم للترشح من الحصول علي مؤهل عال وحسن السمعة وتوافر حد أدني من الخبرة بمجال سوق رأس المال أو في إحدي المجالات القانونية أو المحاسبية أو التمويلية أو الفنية المتعلقة بأنشطة وأعمال الشركة وأن يكون مستوفياً للمتطلبات اللازمة قانوناً لعضوية مجلس إدارة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية، بما يمكنه من المشاركة في إدارة هذه الشركة.

كما تضمن أيضا المعايير الواجب توافرها فيمن يتم ترشيحه لعضوية مجلس إدارة الشركة ممثلاً لمجموعات الأعضاء المساهمين فيها مراعياً في ذلك أهمية توافر الخبرة والكفاءة فيمن يتم ترشيحه.

كذلك تضمن القرار أيضا الشروط الواجب توافرها فى العضو المساهم بشركة الإيداع والقيد المركزى الذى يحق له ترشيح ممثلى مجموعات الأعضاء المساهمين فى الشركة لعضوية مجلس ادارتها.

ونظراً للمهام الجسيمة التي تضطلع بها الشركة فقد تضمن القرار ضرورة أن يكون كل من رئيس مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية والعضو المنتدب لها من ذوى الخبرة، واشتراط التفرغ في العضو المنتدب للشركة وكذلك رئيس مجلس إدارة الشركة حال قيامه بالأعمال التنفيذية. وقد قامت الهيئة بمخاطبة الشركة للبدء في الدعوة للترشح لمجلس إدارتها وفقا لتلك القواعد والمعايير.

١٣- قرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ لتعديل قرار مجلس الإدارة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨) بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣، حيث نص القرار على أن يضاف إلى نهاية البند أولاً من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩ الفقرة التالية: ويجوز لرئيس مجلس إدارة البورصة المصرية فى حالة قيام الشركة بتعديل بيانات أو عناصر الإصدار المسجلة أن يوافق على استمرار التعامل على الأوراق المالية للشركة وفق آلية الأوامر وذلك فى ضوء المبررات التى تقدمها الشركة وتقبلها البورصة المصرية وتتعهد إدارة الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة قيد أوراقها المالية بجداول البورصة المصرية خلال الفترة التى تقبلها البورصة.

١٤- قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن ضوابط القيد فى سجل المستشارين الماليين لدى الهيئة

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٤) بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٧ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧ والمعدل بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن ضوابط القيد فى سجل المستشارين الماليين لدى الهيئة.

١٥- تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة بعض عمليات إصدار الأوراق المالية

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٣) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٧ بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة بعض عمليات إصدار الأوراق المالية، حيث نص القرار فى مادته الأولى على أن تتقاضى الهيئة مقابلا عن الخدمات التى تؤديها لفحص ودراسة مستندات طلبات دعوة قدامى المساهمين بالشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة للاكتتاب فى زيادة رأس المال بواقع نصف فى الألف من قيمة الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب فى حالة تضمينها ما يفيد إصدار وتداول حقوق الاكتتاب منفصلة، وبواقع ربع فى الألف من قيمة الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب فى حالة عدم تضمينها ما يفيد إصدار حقوق الاكتتاب.

ونصت المادة الثانية على أن تتقاضى الهيئة مقابلا عن الخدمات التى تؤديها لفحص ودراسة مستندات طلبات تقسيم أسهم الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة بواقع نصف فى الألف من قيمة إصدار أسهم الشركات الناتجة عن التقسيم.

ونصت المادة الثالثة من القرار على أن تتقاضى الهيئة مقابلا عن الخدمات التى تؤديها لفحص ودراسة مستندات طلبات تجزئة القيمة الاسمية للسهم للشركة المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة بواقع ١/٨ فى الألف من قيمة رأس مال الشركة.

٢/٢/٣ تطوير المناخ التشريعى للتأمين

- **تعديل المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر بشأن وسطاء التأمين**

صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٢ بتعديل المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر بشأن وسطاء التأمين بناء على مقترح مجلس إدارة الهيئة. فتم إضافة النص التالى للمادة ١٢٧ " ويستثنى من شرط الحصول على أحد المؤهلات أو الخبرات المنصوص عليها فى البند(١) من هذه المادة ما يلى:

- من سبق تسجيله كوسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين السابقة.

- من يثبت تعاقده كمتدرب بالجهاز الإنتاجى لشركات التأمين أو إعادة التأمين قبل تاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ واستمر بالعمل بالجهاز الإنتاجى لهذه الشركات حتى التاريخ السابق الإشارة اليه، من الحاصلين على شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الفنية أو ما يعادلها مع خبرة عملية فى مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن عامين.

وقررت المادة الثانية من القرار إلغاء قرار وزير الاستثمار رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩

٣/٢/٣ التطوير التشريعى لنشاط التمويل العقارى

- **مشروع قانون يستهدف تطوير نشاط التمويل العقارى**

فى إطار سعي الهيئة نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي من ضمنها تطوير نشاط التمويل العقارى وحل المشكلات العملية التى واجهت السوق المصرى والمتعلقة بتطبيق أحكام قانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ منذ إصداره فى عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٢، ومن هذا المنطلق قامت الهيئة بتوجيه دعوة للأطراف المعنية بشأن سوق التمويل المصرية من شركات التمويل العقارى والجمعية المصرية للتمويل العقارى وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى التابع لوزارة الإسكان لدراسة المشكلات وإقتراح الحلول لدراستها فى ضوء قيام الهيئة بدورها من متابعة نشاط التمويل العقارى ورقابته ووضع الأسس التى تضمن كفائة السوق والحفاظ على حقوق المتعاملين، وفى ضوء ذلك تم إعداد مشروع القانون تمهيداً لعرضه على مجلس إدارة الهيئة واتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية لمناقشة واستصدار تعديلات قانون التمويل العقارى ومن أبرز التعديلات:

١- استحداث باب خاص فى القانون لتنظيم السوق الثانوية للتمويل العقارى ليتضمن إعادة التمويل تعريفه وصورة وأشكالة والشروط اللازمة للترخيص بمزاولة هذا النشاط.

٢- تعديل النصوص المتعلقة بالدعم الممنوح من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى، والمستفيدين والشروط اللازم توافرها فيهم لتسهيل إجراءات الحصول على الدعم.

٣- تقليص المدد المخصصة بالتنفيذ علي العقار والخاصة بعمل الوكيل العقارى.

٤- تنظيم قواعد الحوكمة والشفافية والرقابة الداخلية والخارجية لدي الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري بما يكفل كفاءة الرقابة واستقرار السوق وانضباطه، ومنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة إصدار نماذج المستندات التى تستخدم فى التمويل العقارى بشكل يضمن التوحيد فى الشكل والمضمون لما لذلك من اثر على السوق الثانوية وتداول سندات ديون التمويل العقارى فى سوق رأس المال أو إصدار صكوك او سندات بضمانها.

٤/٢/٣ تطوير المناخ التشريعي لنشاط التخصيم:

- **صدور قرار الهيئة بشأن تعديل بعض أحكام القرار الخاص بالضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم**

في إطار دور الهيئة في دعم الأنشطة المالية غير المصرفية وضمان وجود الحد الأدنى للمهنية لدى القائمين على إدارة شركات التخصيم، صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ حيث تضمن اشتراط أن يكون من بين مؤسسي أو مساهمي شركة التخصيم مؤسسة مالية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ وقد تم توصيف المؤسسات المالية المعنية بذلك، بالإضافة إلى الضوابط الواجب الإلتزام بها في حال قيام شركة خاضعة لإشراف الهيئة بإضافة نشاط التخصيم.

والجدير بالذكر أن قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ كان قد حدد الملامح الأساسية لنشاط التخصيم وللشركات العاملة في مجال التخصيم ابتداء لشروط الترخيص والمقومات الواجب توافرها في مساهمي الشركة ومديري الشركة التنفيذيين، ومروراً لمتطلبات ضمان حسن سير الأعمال والحد الأدنى من البنود الواجب توافرها في عقد التخصيم. بالإضافة إلى تحديد معايير الملاءة المالية الواجب توافرها لدى شركات التخصيم ومتطلبات استيفاء القوائم المالية والإفصاح عن المخالفات التي قد تطرأ.

٣/٣. الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية

١/٣/٣. الرقابة على سوق المال

١/١/٣/٣. التفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى إلتزام الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في الإلتزام بتطبيق احكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لسوق راس المال بمصر، ومدى إلتزام الشركات بتحقيق العدل وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة سنوية للتفتيش على هذه الشركات حيث يتم عمل جدول زمني يشمل جميع الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية لقيام الهيئة بالتفتيش الدوري عليها، وكذلك قيام الهيئة بالتفتيش المفاجيء الناجم عن الشكاوى الواردة من المتعاملين أو أي مذكرات تصل من جهات أمنية للتحقيق في الشكاوى الواردة إليها.

وقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٢ بعدد ٦٠٤ تفتيش (منها ٢٧٣ تفتيش مفاجيء، ١٩٩ تحقق، ١٣٢ تفتيش دورى منهم ٢١ على شركات تكوين وإدارة محافظ وإدارة صناديق الاستثمار و١١١ على شركات سمسرة.

بيان تفصيلى بعدد الشركات التى تم التفتيش المفاجيء والدورى والتحقق عليها خلال عام ٢٠١٢				
البيان	الدورى	المفاجيء	التحقق	الإجمالى
يناير	١٧	١٥	١٧	٤٩
فبراير	٢١	٢١	٥	٤٧
مارس	١٤	١٩	١٩	٥٢
ابريل	١٧	٢٠	١٩	٥٦
مايو	١٨	١٦	١٤	٤٨
يونيو	١٦	١٨	٢٢	٥٦
يوليو	١٤	٢٠	١٦	٥٠
اغسطس	٧	٢٨	١٢	٤٧
سبتمبر	٢	١٨	٢٦	٤٦
اكتوبر	٣	٢٩	١٤	٤٦
نوفمبر	١	٣٨	١٣	٥٢
ديسمبر	٢	٣١	٢٢	٥٥
الإجمالى	١٣٢	٢٧٣	١٩٩	٦٠٤

بيان مقارن بالتفتيش على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية خلال عامى ٢٠١١ و٢٠١٢			
البيان	العدد في ٢٠١١	العدد في ٢٠١٢	معدل النمو٪
التفتيش الدوري	٤٥	١٣٢	٪١٩٣
التفتيش المفاجئ	٢٠٧	٢٧٣	٪٣٢
التحقق	٧٧	١٩٩	٪١٥٨
الإجمالي	٣١٤	٦٠٤	٪٩٢

- **التفتيش الدورى:**

- قامت الهيئة بإجراء عدد ١٣٢ تفتيشاً دورياً خلال عام ٢٠١٢، مقابل ٤٥ تفتيشاً خلال عام ٢٠١١، بنسبة ارتفاع ١٩٣٪.
- بلغ عدد شركات السمسرة فى الأوراق المالية التى تم إجراء التفتيش الدورى عليها خلال عام ٢٠١٢ عدد ١١١ شركة. كما بلغ عدد شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار التى تم إجراء التفتيش الدورى عليها خلال عام ٢٠١٢ عدد (٢١) شركة.

- **التفتيش المفاجىء:**

- بلغ عدد لجان التفتيش المفاجىء الذى تم على كل من شركات السمسرة وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٢ عدد ٢٧٣ مقابل ٢٠٧ خلال عام ٢٠١١ بنسبة زيادة قدرها ٣٢٪.
- تضمنت لجان التفتيش المفاجئ عدد ١٢ لجنة تم تكوينها للمشاركة مع مباحث الأموال العامة وعدد ٦ لجان تم تشكيلها لإجراء التفتيش على شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

- **التفتيش بغرض التحقق من إزالة المخالفات:**

- تم تنفيذ عدد (١٩٩) مهمة تفتيش للتحقق من إزالة الشركات للمخالفات المنسوبة اليها خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بعدد ٧٧ تفتيش عام ٢٠١١ بنسبة زيادة ١٥٨٪.

٣/١/٣/٢. الرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية

أعدت الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية عدداً من التقارير الرقابية بما يرد اليها من إدارة البورصة المصرية أو ما اشتبه فى وجود مخالفات لأنظمة التداول والقواعد المنظمة له وخالفت التشريعات واللوائح، وقد تم إعداد التقارير بالتنسيق مع الإدارة المختصة بالتفتيش على الشركات العاملة بالأوراق المالية لمتابعة دراسة وفحص تلك المخالفات، وكذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى تحريك الدعاوى الجنائية فى حالة ثبوت المخالفات.

٣/١/٣/٣. الرقابة على الإفصاح المالي

تلتزم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بتقديم قوائمها المالية السنوية للهيئة، ويتولى القطاع المختص بالهيئة التأكد مما يلى:

١- أن تلتزم الشركة بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٢- أن يتم مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات بمعرفة مراقب حسابات مستقل تتوافر فيه الخبرة والكفاءة المهنية المناسبة والاستقلالية التى تمكنه من أداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، ويصدر تقريره عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالى والأداء المالى للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لأحكام القوانين واللوائح المصرية.

٣- وفى إطار ضمان جودة التقارير والقوائم المالية، فقد قامت الهيئة بما يلى:-

أ. المساهمة الفعالة فى إصدار معايير المحاسبة المصرية التى تتفق مع معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا بعض الاختلافات التزاماً ببعض أحكام القوانين. وتتولى الهيئة إلزام الشركات الخاضعة لرقابتها بإعداد قوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير المصرية ويقوم القطاع الخاص بالهيئة بمهام التأكد من أن القوائم المالية لكل شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة قد أعدت وفقاً لهذه المعايير. وعندما تكتشف أى مخالفات فى هذا الصدد، يقوم القطاع بإلزام الشركة بتعديل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإعادة نشر هذه القوائم.

ب. إعداد سجل خاص لمراقبى الحسابات الذين يسمح لهم بمراقبة حسابات ومراجعة القوائم المالية لأى شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة محدداً ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب فى سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة.

ج. تفعيل وحدة لرقابة جودة أعمال مراقبى الحسابات المقيدين لدى الهيئة، تهدف الى التحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية والقرارات والنظم ذات الصلة والتأكد من أن مراقبى الحسابات المقيدين بالسجل يؤدون مهامهم وفقاً لمعايير المراجعة وللقواعد الأخلاقية والمهنية السارية. هذا ومن أجل تحقيق الفعالية المطلوبة لهذه الوحدة، فقد تم تشكيل مجلس للوحدة برئاسة رئيس الهيئة، وتم تعيين مدير تنفيذى متفرغ للوحدة يكون نائباً لرئيس المجلس وبعضوية خمسة أعضاء آخرين ممثلين لكلك من الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، بالإضافة الى أحد أساتذة المحاسبة والمراجعة بإحدى الجامعات المصرية من غير مزاولى المهنة الحرة وممثلاً عن المستثمرين. ويلاحظ أن جميع أعضاء المجلس يتمتعون بالخبرة المطلوبة والحياد التام حيث أن جميعهم من غير المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة. ومن أجل التنسيق بين هذه الوحدة وهذا المجلس وبين مزاولى مهنة المحاسبة، فقد تضمن قرار تأسيس الوحدة نصاً يطالب بأن يحضر اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت خمسة أعضاء مزاولين للعمل المهنى، وهم:

- رئيس شعبة مزاولى المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين.
- رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- رئيس المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين.
- ممثل عن جمعية الأوراق المالية.
- ممثل عن الإتحاد المصرى للتأمين.

٤/١/٣/٣ مدى توافر المتطلبات الفنية والتقنية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية التى تقوم بتوفيق اوضاعها وفقا لقرارى رئيس الهيئة رقمى ٤٩ و٥٠ لسنة ٢٠٠٦:

في اطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى التزام الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية بمدي تطبيق احكام القانون ٩٥ لسنة ٩٢ ولائحته التنفيذية والقررات الصادرة تنفيذا لهما وكذا مدي التزام الشركات في توفيق أوضاعها طبقا للقرارين (٤٩، ٥٠) لسنة ٢٠٠٦ فقد قامت الادرة المركزية للشئون الفنية بقطاع خدمات المعلومات خلال عام٢٠١١ وعام ٢٠١٢ بإجراء متابعة فنية على الشركات للتأكد من مدى توافر المتطلبات الفنية والتقنية وإصدار الموافقات لهذه الشركات وهي كالتالي:-

م	بيان الطلبات المقدمة من الشركات	٢٠١١	٢٠١٢
١	شركات تم التأكد من توافر المتطلبات الفنية طبقا للقرار(٤٩) لسنة ٢٠٠٦ وتم إصدار الموافقات الخاصة بها	١	٥
٢	شركات تم التأكد من توافر المتطلبات الفنية طبقا للقرار(٥٠) لسنة ٢٠٠٦ وتم إصدار الموافقات الخاصة بها	١	٥
٣	شركات نقلت مقر رئيسي او مركز الطوارئ تم التأكد من توافر المتطلبات الفنية طبقا لقرارات الهيئة وتم إصدار الموافقات الخاصة بها	٢	١٣
٤	شركات تقدمت بطلب لتغيير نظام المكتب الخلفي وتمت الموافقة عليها طبقا لقرارات الهيئة	١	١
٥	شركات تقدمت بطلب اعتماد نظام تسجيل هاتفي وتم الموافقة عليها طبقا لقرارات الهيئة	٨	٨

٥/١/٣/٣. تأسيس وترخيص الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

تم خلال عام ٢٠١٢ الترخيص لعدد أثنان وعشرون شركة عاملة في مجال الأوراق المالية، موزعاً على عدد خمسة أنشطة في مقابل منح الترخيص لعدد ٣٥ شركة خلال عام ٢٠١١موزعاً على عدد تسع أنشطة، ولقد تركزت التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢ في نشاط الأشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية، بعدد ١٠ تراخيص، كما تم الترخيص لعدد سبعة صناديق استثمار والتي تمثل تدفقات نقدية جديدة يتم ضخها في سوق الأوراق المالية.

التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢				
م	النشاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١١	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	صافى التغير
١	السمسرة في الأوراق المالية	١	٠	-١
٢	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	١٠	١٠	٠
٣	×صناديق الاستثمار	٧	٧	٠
٤	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	٢	٠
٥	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٤	٢	-٢
٦	أمين الحفظ	٢	٠	-٢
٧	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	٤	٠	-٤
٨	إدارة صناديق الاستثمار	٤	٠	-٤
٩	رأس المال المخاطر	٠	١	١
١٠	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠
١١	التو ريق	٠	٠	٠
١٢	نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٠
١٣	صناديق الاستثمار المباشرة	١	٠	-١
١٤	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠
١٥	تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	٠
١٦	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	٠
١٧	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠
	الإجمالي	٣٥	٢٢	-١٣

× صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

٦/١/٣/٣. الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧

وصل العدد الإجمالي خلال عام ٢٠١٢ للذين اجتازوا الاختبارات في مجال الأوراق المالية إلى ٥٨٦ فرداً،مقابل ٣٤٧ فرداً خلال عام ٢٠١١، وبنسبة ارتفاع قدرها ٦٩٪، وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر حيث وصل عدد الذين اجتازوا الاختبارات في عام ٢٠١٢ إلى ٢٩٢ فرداً، مقابل ١١٠ فرداً خلال عام ٢٠١١، بنسبة ٥٠٪ من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال عام ٢٠١٢. كما بلغ عدد مديرين الفروع خلال عام ٢٠١٢ عدد ٥٥ بنسبة مقدارها ٩٪ من اجمالى عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال العام.

التراخيص الممنوحة للأشخاص لممارسة الوظائف في شركات سوق الأوراق المالية خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢				
م	الوظائف	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١١	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	مقدار التغير
١	الأعضاء المنتدبين	٣٦	٣٤	٢-
٢	مديرين الفروع	٥٣	٥٥	٢
٣	مراقب داخلي	٢٤	٦	١٨-
٤	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٢٤	١٩	٥-
٥	مدير عمليات المكتب الخلفي	٢٠	٤٧	٢٧
٦	مـدير مخاطر	٢٤	٤٣	١٩
٧	مراجع داخلي	٢٥	٤٦	٢١
٨	مدير مالي	٢٢	٣٣	١١
٩	مدير حساب	١١٠	٢٩٢	١٨٢
١٠	الباحث والمحلل المالي	٩	-	٩-
١١	مسئول مكافحة غسل الأموال	—	١١	١١
	الإجمـالـي	٣٤٧	٥٨٦	٢٣٩

٧/١/٣/٣. الترخيص لصناديق استثمار جديدة

تم خلال عام ٢٠١٢ الموافقة على الترخيص لسبعة صناديق استثمار بقيمة اجمالية قدرها ٦٧٥ مليون جنيه، مقابل الترخيص لثمانية صناديق استثمار خلال عام ٢٠١١ بقيمة اجمالية قدرها ٤٢٥ مليون جنيه. وتفصيلاً لما سبق فخلال عام ٢٠١٢ تم الموافقة لصندوق استثمار مغلق وحيد في شكل شركة مساهمة بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه مقابل الترخيص لصندوقي استثمار خلال عام ٢٠١١ بقيمة إجمالية ٧٥ مليون جنيه، كما تم الموافقة على الترخيص لستة صناديق استثمار للبنوك وشركات التأمين والمتمثلة في صناديق (نقدية – أسهم – ادوات دخل ثابت) خلال عام ٢٠١٢، مقابل ستة صناديق خلال عام ٢٠١١.

و من الجدير بالذكر أنه من بين صناديق الأستثمار المرخص لها خلال العام الحالي صندوق أستثمار نقدي وفقاً لأحكام الشريعة بقيمة ١٠٠ مليون جنيه، ليرتفع بذلك إجمالي عدد صناديق الإستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي تم الترخيص لها بمزاوله النشاط في

مصر في الفتره من ٢٠٠٤-٢٠١٢ إلى عدد أثنى عشر صندوق مفتوح، بحجم ١١١٥ مليون جنيه، واغلبها صناديق اسهم بنسبه ٨٤٪ من اجمالي حجم الصناديق الاسلاميه، اما من حيث نوع الجهة المؤسسة فأن هناك عدد إحدى عشر صندوق إستثمار انشأتها البنوك تمثل ٩٧٪ من اجمالي حجم الصناديق الاسلاميه مقابل صندوق واحد انشأتها الشركات تمثل ٣٪ من اجمالي حجم الصناديق الاسلاميه.

صناديق الاستثمار التى تمت الموافقة على ترخيصها خلال عامى ٢٠١١، ٢٠١٢					
م	اسم الصندوق	عدد الصناديق		حجم الصناديق بالمليون جنيه	
		٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
	أولاً: صناديق تؤسسس فى شكل شركة مساهمة				
١	صناديق الأسهم	٢	٠	٧٥	٠
٢	الصناديق المغلقة	٠	١	٠	٢٥٠
	ثانياً: صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين				
١	صناديق استثمار نقدية	٠	٢	٠	٢٠٠
٢	صناديق استثمار الأسهم	٢	١	١٢٥	٢٥
٣	صناديق استثمار متوازنة	١	٠	٥٠	٠
٤	صناديق ادوات الدخل الثابت	٣	٣	١٧٥	٢٠٠
	الإجمالي السنوي	٨	٧	٤٢٥	٦٧٥

٨/١/٣/٣. عروض الشراء للاستحواذ على أسهم شركات مقيدة لها أوراق مالية بالبورصة

تم خلال عام ٢٠١٢ الموافقة على أربعة عروض شراء، مقابل الموافقة على أربعة عروض شراء خلال عام ٢٠١١، كما تم الموافقة خلال عام ٢٠١١ على عدم نشر إعلان لعرض شراء وحيد مقابل الموافقة على عدم نشر إعلان لعرض شراء وحيد خلال عام ٢٠١١.

موافقات عروض الشراء والاستثناءات خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢		
البيـان	العدد في ٢٠١١	العدد في ٢٠١٢
إعلان عروض الشراء	٤	٤
عدم نشر إعلان عروض الشراء	١	١
الإجمالي	٥	٥

٩/١/٣/٣. الجزاءات والتدابير الرقابية وتحريك الدعوى الجنائية

خلال عام ٢٠١٢، ارتفع عدد الحالات التي تم دراستها ليصل إلى ٥٨٤ حالة، مقارناً بعدد ٤٣٥ حالة تمت دراستها خلال عام ٢٠١١ بنسبة زيادة مقدارها ٣٤٪. ولقد تم طلب اتخاذ إجراءات التحقيق لعدد ٢٨٤ حالة منهم بنسبة ٤٩٪. وعلى صعيد اخر، انخفض عدد الجزاءات الإدارية ضد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية بنسبة ٤٣٪، ليصل إلى ١٣ جزاءً، منهم أربعة جزاءات منع من مزاولة النشاط وفقاً للمادة رقم ٣٠ من قانون سنة ١٩٩٥.

بيان أعمال لجنة تحريك الدعوى خلال عام ٢٠١٢				
البيان			العدد	الإجمالى
أولاً: تحريك الدعوى	سوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق والرفع عن مخالفات قانون سوق المال	١٦٥	٢٨٤
		تحريك الدعوى الجنائية عن مخالفات الطعن بالتزوير	٤٥	
		تحريك الدعوى الجنائية عن مخالفات القوائم المالية	٦٥	
	التأمين	تحريك الدعوى الجنائية عن مخالفات التأمين	٧	
	التمويل العقارى	تحريك الدعوى الجنائية عن مخالفات التمويل العقارى	٢	
ثانياً: عدم تحريك الدعوى		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو الرفع	٥٤	٥٤
ثالثاً: ابلاغ النيابة		إبلاغ النيابة بصورة من المذكرة	١٠	١٠
رابعاً: موضوعات أخرى		حفظ إدارى	٣٧	٣٧
		تصالح انتهى البت فيه	٢٠	٢٠
		تصالح لم ينتهى	١٠	١٠
		رفض طلب التصالح	٨	٨
		تصالح قوائم مالية	١٢٦	١٢٦
		تحت الدراسة باللجنة	٣٥	٣٥
		الإجمالى	٥٨٤	٥٨٤

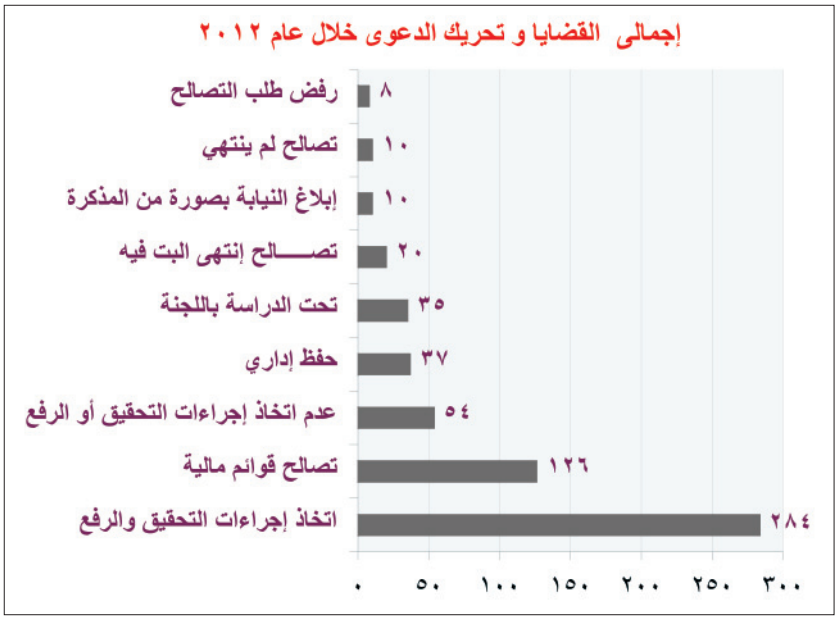
إجمالى القضايا و تحريك الدعوى خلال عام ٢٠١٢
رفض طلب التصالح
٨
تصالح لم ينتهي
١٠
إبلاغ النيابة بصورة من المذكرة
١٠
تصـــــالح إنتهى البت فيه
٢٠
تحت الدراسة باللجنة
٣٥
حفظ إداري
٣٧
عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو الرفع
٥٤
تصالح قوائم مالية
١٢٦
اتخاذ إجراءات التحقيق والرفع
٢٨٤
٠
٥٠
١٠٠
١٥٠
٢٠٠
٢٥٠
٣٠٠

٢/٣/٣ . الرقابة على نشاط التأمين :

١/٢/٣/٣ . التفتيش والفحص الدوري لشركات التأمين :

وفقا لنص المادة رقم ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والتي تنص على الفحص الدوري للشركات وكذلك المادة رقم ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنص على ان للهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون.

فقد قامت الهيئة بالفحص الدوري والتفتيش على الشركات العاملة في مجال التأمين وفقاً للجدول التالي :

بيان مقارن بالتفتيش على الشركات العاملة فى مجال التأمين خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة التغير٪
فحص (مكتبى)	١٣٨	٨٩	-٣٦
فحص (ميدانى)	٢٦	٧٤	١٨٥
فحص مفاجىء (ميدانى)	٢٣	٢٠	-١٣
فحص شكوى (ميدانى)	٤٥	٤١	-٩
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	١٠٥	٩٤	-١٠

٢/٢/٣/٣ . التفتيش والفحص الدوري لصناديق التأمين الخاصة :

وفقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية، يتم الفحص الدوري(مكتبي،ميداني) لأعمال الصناديق الخاصة، وقد قامت الهيئة بالفحص الدوري والتفتيش وفقاً للجدول التالي :

البيان	عدد الصناديق	
	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
فحص مكتبى	٣٥٠	٥٥٠
فحص ميدانى	٣٠٠	٣١٥
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٦٥	١٨٠
غلق مقار الصناديق خلال العام	٢	٢
تصفية صناديق خلال العام	٨	١٢
شطب صناديق خلال العام	٧	٦

٣/٢/٣/٣. التأسيس والترخيص لشركات التأمين الخاضعة لرقابة الهيئة

- بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق ٢٩ شركة تأمين، وجمعية واحدة للتأمين التعاوني. وبتحليل هيكل الشركات، اتضح ما يلي:
- وفقًا لنوع لنشاط (أشخاص- ممتلكات): بلغ عدد الشركات التى تمارس نشاط تأمينات الأشخاص ١١ شركة. بينما بلغ عدد الشركات التى تمارس نشاط تأمينات الممتلكات ١٨ شركة وجمعية تأمين تعاوني واحدة. مع مراعاة أنه التزاماً بالمعايير الدولية والتعديلات التشريعية في مصر فقد قامت جميع الشركات بالتخصص في ممارسة نوع واحد من أنشطة التأمين نتيجة لاختلاف المخاطر التي يواجهها كل نشاط منهما وبما يساعد على تحقيق أقصى درجات الحماية لحملة الوثائق والمستفيدين منها والغير.
- ووفقًا لنوع التأمين (تجارى - تكافلي): بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين التجاري ٢٢ شركة، بينما بلغ عدد الشركات التى تمارس التأمين التكافلي ثمان شركات أي ما يقترب من ربع عدد شركات التأمين العاملة في السوق.

إجمالي عدد شركات التأمين التي تزاول نشاط التأمين

شركات التأمين حسب النشاط	٢٠١١	٢٠١٢
تأمينات أشخاص وممتلكات معا	٣	٠
تأمينات أشخاص فقط	١٠	١١
تأمينات ممتلكات فقط	١٦	١٩
الاجمالى	٢٩	٣٠

شركات التأمين حسب نوع التأمين	٢٠١١	٢٠١٢
تأمين تجارى	٢١	٢٢
تأمين تكافلى	٨	٨
الاجمالى	٢٩	٣٠

٤/٢/٣/٣ الترخيص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمزاولة نشاطهم في مجال التأمين

البيان	٢٠١١/١٢/٣١		٢٠١٢/١٢/٣١	
	طبيعى	إعتبارى	طبيعى	اعتبارى
وسطاء التأمين	٥٧٢٥	٣٢	٦٥٠٥	٣٧
خبراء التأمين الإكتواريين	٢٠	٠	٢٠	٠
خبراء التأمين الاستشاريين	٢٩٩	١٠	٣٠٥	١١
خبراء المعاينة وتقدير الاضرار	٥١٦	٤٣	٥١٤	٤٥
صناديق التأمين الحكومية		٤	٠	٤
الأجهزة المعاونة		١	٠	١
صناديق التأمين الخاصة		٦٣٥	٠	٦٤٠
جمعيات التأمين التعاونى		١	٠	١
مكاتب التمثيل		٣	٠	٣
مجمعات التأمين		٤	٠	٤
اتحادات التأمين		١	٠	١

٣/٣/٣ الرقابة على التمويل العقارى

١/٣/٣/٣ فحص شركات التمويل العقاري

بيـان	٢٠١١	٢٠١٢
فحص (مكتبي)	١٠٨	١٠٨
فحص (ميداني)	٢	٥
فحص مفاجئ (ميداني)	٢	٣
فحص شكاوى (ميداني)	٦	٨

٢/٣/٣/٣ الترخيص لشركات التمويل العقاري بمزاولة نشاطها:

بيـان	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي عدد الشركات المقيدة حتي نهاية العام	١٣	١٣
عدد الشركات المشطوبة خلال العام	–	–

٣/٣/٣/٣ الترخيص للأشخاص الطبيعيين بمزاولة نشاط التمويل العقاري

عدد المقيدين بجداول وسجلات الهيئة للتمويل العقاري					
البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد خبراء التقييم العقاري	١٢٥	١٣٧	١٤٢	١٥٤	١٦٨
عدد وسطاء التمويل العقاري	٢٢٢	٢٢١	٢١٨	٢١٧	٢١٧
عدد الوكلاء العقاريين	٥١	١٠٤	١٥٣	١٧٠	١٩٨

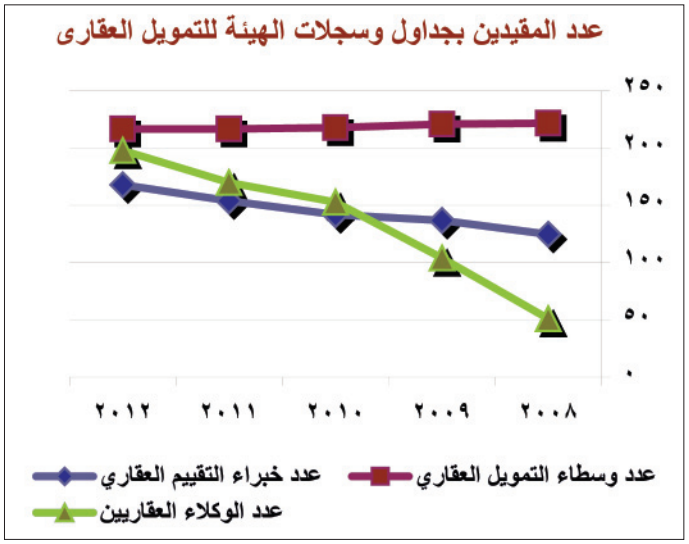

٤/٣/٣ الرقابة على نشاط التأجير التمويلي

١/٤/٣/٣ فحص شركات التأجير التمويلي

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى التزام الشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلى بتطبيق أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلى ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة للبدء وللمرة الأولى منذ بدء مزاولة النشاط بمصر فى مراقبة سوق التأجير التمويلى والذى انضم إلى الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة وفقاً لما أسند إليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

البيان	٢٠١١	٢٠١٢
فحص (مكتبي)	٠	٠
فحص (ميداني)	٠	٥
فحص مفاجئ (ميداني)	٠	٠
فحص شكاوى (ميداني)	٢	١

٢/٤/٣/٣ تأسيس وترخيص شركات التأجير التمويلي

شركات التأجير التمويلي		
البيـان	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالى عدد شركات التأجير التمويلي المقيدة حتى نهاية العام	٢٠٨	٢١٢
عدد الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠
عدد شركات التأجير التمويلي التى حصلت على ترخيص خلال العام	٠	٤

تم الترخيص لعدد ٤ شركات تأجير تمويلي خلال عام ٢٠١٢ وبياناتها كما يلي:-

إسم الشركة	رقم القيد	تاريخ القيد
شركة إيجيبكو للتأجير التمويلي	٢٧٤	٢٠١٢/٢/٢٢
شركة إتش سي للتأجير التمويلي	٢٧٥	٢٠١٢/٤/٢
الشركة القابضة لمصر للطيران	٢٧٦	٢٠١٢/٥/١٤
شركة التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة (إيه. تي. فينانس) للتأجير التمويلي	٢٧٧	٢٠١٢/١٢/١١

٣/٣/٥ الرقابة على نشاط التخصيم:

٣/٣/٥/١ فحص شركات التخصيم:

في إطار دور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية تم إجراء تفتيش على الشركات العاملة في مجال التخصيم وفقاً لأحكام قرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم على النحو التالي:

البيان	٢٠١١	٢٠١٢
فحص (مكتبي)	٠	١
فحص (ميداني)	٠	٠
فحص مفاجئ (ميداني)	٠	٠
فحص شكاوى (ميداني)	٠	٠

٣/٣/٥/٢ تأسيس وترخيص شركات التخصيم:

شهد عام ٢٠١٢ نمواً ملحوظاً بصدد الشركات العاملة في مجال التخصيم، حيث ارتفع عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة إلى ٤ شركات بالمقارنة بشركة واحدة حتى نهاية عام ٢٠١١، وتضاعف عدد العملاء أكثر من ٣ أضعاف حيث بلغ إجمالي قاعدة العملاء في ٢٠١٢/١١/٣٠ عدد ٢٩٧ عميلاً بالمقارنة بعدد ٦٩ وارتفع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ٤٢٠ مليون جنيه في ٢٠١٢/١١/٣٠ بالمقارنة بـ ١٩١ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١١ بمعدل زيادة قدره ١٢٠٪ بالرغم من الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد وهو الأمر الذي يشير إلى مدى احتياج السوق المصري إلى التخصيم.

بيان	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي عدد الشركات المقيدة حتي نهاية العام	١	٤
عدد الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠
عدد الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٠	٣

تم الترخيص لعدد ٣ شركات تخصيم خلال عام ٢٠١٢ وبياناتهم كما يلي:-

إسم الشركة	رقم القيد	تاريخ القيد
شركة إن إس جي بي للتخصيم	٢	٢٠١٢/٣/٢٠
شركة درايف للتخصيم	٣	٢٠١٢/٦/١١
شركة تمويل للتمويل العقاري (تم إضافة نشاط التخصيم)	٤	٢٠١٢/٦/٢٥

٣/٤. حماية حقوق المتعاملين

٣/٤/١. حماية المتعاملين في سوق رأس المال

٣/٤/١/١. الشكاوى الخاصة بنشاط سوق المال

بدأ عام ٢٠١٢ برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ١٥٠ شكوى من العام السابق، وخلال العام تلقت الهيئة عدد ٣٧١ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ليصل إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال العام إلى ٥٢١ شكوى.

و قد تم الإنتهاء من دراسة عدد ٤٤٦ شكوى خلال عام ٢٠١٢، تم حفظ ٢١٢ شكوى منها لينخفض رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى ٧٥ شكوى بنهاية عام ٢٠١٢.

إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢			
البيان	العدد في ٢٠١١	العدد في ٢٠١٢	نسبة التغير٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٢٣٧	١٥٠	-٣٧٪
عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة خلال العام	٥٠٧	٣٧١	-٢٧٪
إجمالي عدد الشكاوى	٧٤٤	٥٢١	-٣٠٪
عدد الشكاوى التي تم الأنتهاء من دراستها خلال العام	٥٩٤	٤٤٦	-٢٥٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	١٥٠	٧٥	-٥٠٪

وبتحليل الشكاوى خلال عام ٢٠١٢، تلاحظ أنها كانت تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامشى، والبيع الجبرى لسداد المديونيات، والتعامل على الحساب من خلال الانترنت.

٣/٤/١/٢. التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص

ينظم قانون سوق رأس المال السبل التي تكفل للمتعاملين فية حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو الهيئة العامة للرقابة المالية. ويكون التظلم أمام لجان التظلمات التي تشكل بقرار من الوزير المختص.

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة خلال عام ٢٠١٢ عدد ٢٩ تظلم طعنا على قرارات الهيئة او الوزير المختص تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال)، مقابل نفس العدد خلال عام ٢٠١١. ولقد تم تأييد قرار الهيئة ورفض التظلم المقدم في عدد ٢١ تظلم بنسبة ٧٢٪ من إجمالي عدد التظلمات.

٣/٤/٢. حماية المتعاملين في نشاط التأمين

٣/٤/٢/١. الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين

يوضح البيان التالي الشكاوى الخاص بكل من شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١.

الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين		
البيان	٢٠١١	٢٠١٢
شكاوى شركات التأمين	٥٥٧	٥١٤
شكاوى صناديق التأمين الخاصة	١٨٠	١٠٨
الإجمالي	٧٣٧	٦٢٢

وتوضح البيانات التالية الموقف التحليلي للشكاوى بحسب الجهات المشكو في حقها (شركات تأمين / صناديق تأمين خاصة)، وبحسب نشاط التأمين (أشخاص / ممتلكات):

تحليل الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين وفقاً لما تم بشأنها										
البيان	٢٠١١					٢٠١٢				
	حفظ بأحقية العملاء	حفظ بعدم أحقية العملاء	تحت الدراسة	حفظ لعدم الاختصاص	الإجمالي	حفظ بأحقية العملاء	حفظ بعدم أحقية العملاء	تحت الدراسة	حفظ لعدم الاختصاص	الإجمالي
شكاوى شركات التأمين	١١٩	٢٩٩	١٢١	١٨	٥٥٧	١٢٥	٢٦١	١٠٥	٢٣	٥١٤
شكاوى صناديق التأمين الخاصة	٦٦	٧٤	١٨	٢٢	١٨٠	٢٨	٤٣	٢٥	١٢	١٠٨
الاجمالى	١٨٥	٣٧٣	١٣٩	٤٠	٧٣٧	١٥٣	٣٠٤	١٣٠	٣٥	٦٢٢

توزيع شكاوى تأمينات الأشخاص										
فرع التأمين	٢٠١١					٢٠١٢				
	حفظ بأحقية العملاء	حفظ بعدم أحقية العملاء	تحت الدراسة	حفظ لعدم الاختصاص	الإجمالي	حفظ بأحقية العملاء	حفظ بعدم أحقية العملاء	تحت الدراسة	حفظ لعدم الاختصاص	الإجمالي
الحياة	٢٤	٥٢	٣٤	٤	١١٤	٢٥	٨١	٤	٣	١١٣

توزيع شكاوى تأمينات الممتلكات والمسئوليات										
فرع التأمين	٢٠١١					٢٠١٢				
	حفظ بأحقية العملاء	حفظ بعدم أحقية العملاء	تحت الدراسة	حفظ لعدم الاختصاص	الإجمالي	حفظ بأحقية العملاء	حفظ بعدم أحقية العملاء	تحت الدراسة	حفظ لعدم الاختصاص	الإجمالي
الحريق	٢	٧	٣	٠	١٣	٢	٩	٩	١	٢١
السطو	١	٦	٥	٠	١٢	١	٤	٣	٠	٨
النقل البحري	٠	١	٠	٠	١	٠	٢	٠	٠	٢
النقل البرى	٠	٢	١	٠	٣	٠	٠	٢	٠	٢
أجسام السفن	٠	١	٣	٠	٤	٠	٢	٣	٠	٥
الطيران	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٢
الحوادث	٥	١١	٦	٣	٢٥	٢	١٠	٧	٣	٢٢
الهندسي	٠	٠	٠	١	١	٠	٢	٢	٠	٤
السيارات الإجباري	٣٥	٤٩	٢٦	٤	١١٤	٣٢	٤٩	٣٩	٧	١٢٧
السيارات التكميلي	٥٢	١٦٨	٤٢	٤	٢٦٦	٦٠	٩٨	٣٤	٩	٢٠١
البترول	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الطبي	٠	٢	٠	٢	٤	٣	٣	١		٧
الإجمالي	٩٥	٢٤٧	٨٦	١٥	٤٤٣	١٠٠	١٨٠	١٠١	٢٠	٤٠١

٣/٤/٣. حماية المتعاملين في نشاط التمويل العقاري

- بدأ عام ٢٠١٢ برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد شكوى واحدة من العام السابق وخلال العام تلقت الهيئة عدد سبعة شكاوى ضد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري ليصل إجمالي عدد الشكاوى القائم إلى عدد ٨ شكاوى.
- وقد تم الانتهاء من دراسة عدد ٦ شكاوى خلال عام ٢٠١٢ لينخفض رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى عدد ٢ شكوى بنهاية عام ٢٠١٢.

إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري عام ٢٠١٢	
البيان	العدد في ٢٠١٢
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	١
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	٧
إجمالي عدد الشكاوى	٨
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٦
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٢

٣/٤/٤. حماية المتعاملين في نشاط التأجير التمويلي

تقوم الهيئة بدراسة جميع الشكاوى المقدمة من المستأجرين ضد شركات التأجير التمويلي وفحصها مكتبياً أو ميدانياً حسب حالة وموضوع الشكوى والانتهاء بالرأي الفني وإصدار التوصيات اللازمة بهذا الشأن.

إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي لعام ٢٠١٢	
البيان	العدد في ٢٠١٢
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٠
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	١
إجمالي عدد الشكاوى	١
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠

القسم الرابع

التعاون الدولي والإقليمي

القسم الرابع

التعاون الدولي والإقليمي

١- مشاركة الهيئة فى اجتماعات لجان اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شاركت الهيئة فى اجتماعات لجان اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية التى عقدت فى الفترة ١٥-١٧ يناير ٢٠١٢ فى المملكة الأردنية الهاشمية حيث تم خلالها عرض خطة وبرنامج عمل الاتحاد على الأعضاء ومناقشة هذه الخطة واعتمادها، مراجعة تشكيل اللجان الدائمة للاتحاد ومراجعة مهام كل لجنة، ومناقشة التجربة المغربية المتضمنة إنشاء إدارة بالهيئة المغربية متخصصة في إدارة المخاطر. وتأتى تلك الاجتماعات فى إطار حرص الاتحاد وجميع أعضائه على تعزيز أواصر العلاقات بين الأعضاء وتعظيم استفادتهم من هذا التجمع والذى يضم ١٤ عضواً.

٢- مشاركة الهيئة فى المؤتمر الدولي حول الإصلاح وقواعد الأسواق المالية وزيادة القيمة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات بالأسواق

شاركت الهيئة فى المؤتمر الدولي حول الإصلاح وقواعد الأسواق المالية وزيادة القيمة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات بالأسواق والذى نظمته كل من هيئة سوق المال التركية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فى مدينة أسطنبول التركية خلال الفترة ٣١ يناير - ١ فبراير ٢٠١٢. وقد شهد المؤتمر قيام ممثلي الجهات الرقابية على أسواق المال فى خمسين دولة بمناقشة الموضوعات المتعلقة بالاتجاهات الحالية لأسواق المال، والإصلاحات والقواعد في الأسواق الناشئة، والبنية الأساسية لسوق المال.

٣- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السادس لمجلس إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شاركت الهيئة في أعمال الاجتماع السادس لمجلس إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذى استضافته هيئة قطر للأسواق المالية فى الدوحة يوم ٦ فبراير، حيث تناول الاجتماع طرح مستجدات الأسواق المالية فى الدول العربية الأعضاء فى الإتحاد. كما تم التباحث حول خطة عمل الإتحاد لعام ٢٠١٢ وذلك بالشكل الذى يخدم أهداف الهيئات الأعضاء ويعظم الاستفادة من هذا التجمع العربى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم مناقشة المقترح المقدم من مركز دبي المالي العالمي بشأن إنشاء سوق خاص بشركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والشركات العائلية نظراً لدورها المؤثر فى الاقتصاد فى الدول الأعضاء، وللاستفادة من حجم الأموال المستثمرة فى تلك الشركات من أجل تعزيز كفاءة الأسواق ودعم تنميتها. كما تم أيضاً النظر فى المقترح المقدم من هيئة الأوراق المالية والسلع فى دولة الأمارات العربية المتحدة بشأن اعتماد مركز التدريب التابع للهيئة المذكورة كشريك استراتيجي لاتحاد هيئات الأوراق

المالية العربية لتقديم خدمات التدريب المهني المتخصص للهيئات العربية كافة تمهيداً لأن يكون نواةً لتأسيس معهد تدريب مهني معتمد تابع للإتحاد نفسه.

٤- مشاركة الهيئة فى ورشة عمل حول إنشاء شركات التأمين التكافلى

شاركت الهيئة فى ورشة العمل التى عقدتها الشركة الأفريقية لإعادة التأمين حول إنشاء شركات التأمين التكافلى والتى عقدت فى الخرطوم بالسودان خلال الفترة ٢٦ – ٢٩ فبراير ٢٠١٢ حيث تم مناقشة موضوعات مثل كيفية تأسيس شركات تأمين تكافلي والعلاقة بين حاملي الوثائق وحاملي الأسهم لتلك الشركات.

وقد خلصت الورشة إلى إصدار عدد من التوصيات وأهمها هو الحاجة لوجود تشريع مستقل ينظم أعمال التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي فى دول الأفريقية، والحاجة إلي وجود معايير محاسبية مستقلة تنظم التأمين التكافلي المباشر وإعادة التأمين التكافلي، والحاجة إلي زيادة الوعي التأميني بالأسواق الأفريقية بشأن مفهوم التأمين التكافلي عن طريق تنظيم المؤتمرات والحملات الإعلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الأفريقية لإعادة التأمين قد أنشئت في فبراير ١٩٧٦ ومقرها دولة الكاميرون، حيث تم توقيع اتفاق دولي من قبل مفوضي ٣٦ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقي لإنشاء الشركة بهدف الحد من هروب العملات الأجنبية من القارة وذلك عن طريق الإبقاء على أكبر نسبة ممكنة من أقساط إعادة التأمين داخل دول القارة.

٥- مشاركة الهيئة فى البرنامج التدريبي السنوى لهيئة سوق المال الأمريكية

شاركت الهيئة فى البرنامج التدريبي السنوى لهيئة سوق المال الأمريكية الذى عقد فى العاصمة الأمريكية فى الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أبريل ٢٠١٢ وذلك للتعرف على أحدث آليات ونظم الرقابة المطبقة فى سوق المال الأمريكية وتبادل الخبرات مع المشاركين من الدول الأخرى والذى وصل عددهم إلى ٧٠ مشارك.

وقد تضمنت أجندة البرنامج التدريبى مناقشة موضوعات الرقابة على سوق المال وتنميته، والإلزام، والتحديات الرقابية فى أسوق المال، والتمويل والإفصاح وحوكمة الشركات، والرقابة الداخلية والتفتيش، والمقاصة والتسويات، فضلاً عن مناقشة الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العالمية وطرق الحد من تأثيراتها.

٦- الهيئة توقع على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO

وقع رئيس مجلس إدارة الهيئة فى ١٥ مايو ٢٠١٢على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة الذى عقد بمدينة بكين بالصين خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ مايو٢٠١٢.

ويعد هذا الاجتماع الأهم دولياً في مجال تنظيم أسواق المال ودعم التعاون بين الهيئات الرقابية، كما تعد مذكرة التفاهم متعددة الأطراف المذكورة بمثابة إطاراً للتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة انتهاكات قوانين الأوراق المالية، وكيفية التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بغرض إحكام الرقابة على أسواق الأوراق المالية.

وترجع أهمية توقيع الهيئة على هذه المذكرة إلى ما يعكسه ذلك من توافر جميع المعايير الدولية والعالمية في البيئة الرقابية في مصر مما يساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصري. كما يمكن للهيئة بموجب هذه المذكرة الحصول على المعلومات من الهيئات الرقابية فى الدول الأخرى وذلك لمساعدتها فى الإجراءات الرقابية على التعاملات فى مجال أسواق الأوراق المالية سواء في السوق الأولى أو فى سوق التداول مما يعزز من قدرة الهيئة على التحقيق في الجرائم المالية التي تتم عبر الحدود.

٧- الهيئة توقع مذكرة التفاهم فى مجال تبادل المعلومات الرقابية على القطاع المالى غير المصرفى مع الهيئة الرقابية فى لوكسمبورج

فى إطار السعي لتوطيد علاقات التعاون الفنى بين الهيئة ونظرائها الدوليين بما يتسق مع أحد الاختصاصات المخولة لها والخاص بالتعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في الخارج وبما يسهم في تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها، فقد تم يوم ١٥ مايو٢٠١٢ التوقيع على مذكرة تفاهم فى مجال تبادل المعلومات الرقابية على القطاع المالى غير المصرفى بين الهيئة ونظيرتها اللوكسمبورجية (Commission de Surveillance du Secteur Financier)، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال والتى عقدت خلال الفترة ١٣-١٧ مايو٢٠١٢ فى العاصمة الصينية. الجدير بالذكر أن مذكرة التفاهم تمثل أساساً للتعاون بين الهيئتين حيث تلتزم كل هيئة بتقديم المساعدة والدعم للهيئة الأخرى لتمكينها من القيام بدورها الرقابى على أكمل وجه، وذلك خاصةً فيما يتعلق بالرقابة على الأشخاص العاديين والاعتباريين المسجلين فى أسواق البلدين.

٨- مشاركة الهيئة فى المؤتمر الدولى الرابع لتعليم المستثمر

شاركت الهيئة فى المؤتمر الدولى الرابع لتعليم المستثمر الذى نظمه كل من منتدى تعليم المستثمر والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال فى الفترة ٢٠-٢٢ مايو٢٠١٢ فى مدينة سول الكورية. وتأتي هذه المشاركة فى ضوء عضوية الهيئة فى المنظمة والمنتدى فضلاً عن رئاستها للجنة منتدى تعليم المستثمر فى الشرق الأوسط. شارك فى المؤتمر خبراء من الهيئات الرقابية الرائدة والبورصات والشركات المالية حيث تم مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز تعليم المستثمرين وتقنيات تحسين ثقافة المستثمر، ووضع استراتيجيات وطنية لتعليم المستثمر، وسبل تبني تكنولوجيات جديدة فى هذا الشأن مثل وسائل الإعلام الاجتماعية.

٩- مشاركة الهيئة فى المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد العام العربى للتأمين

شاركت الهيئة فى المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد العام العربى للتأمين والذى عقد فى مدينة مراكش بالمملكة المغربية تحت عنوان "التأمين وعوامل التغيير فى الوطن العربى" وذلك خلال الفترة ٢١-٢٣ مايو ٢٠١٢، حيث ناقش المؤتمر تداعيات الربيع

العربى وانعكاساته على صناعة التأمين فى الدول العربية وذلك تأكيداً على مدى ارتباط قطاع التأمين عموما بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا وقد تناول المؤتمر عرضاً لمستجدات قطاع التأمين فى كل من مصر وتونس خلال عام ٢٠١١ وأثر الأحداث السياسية على صناعة التأمين فى البلدين والإجراءات التى اتخذتها شركات التأمين خلال تلك الفترة. وقد مثل المؤتمر فرصة لكافة المهتمين بصناعة التأمين فى الوطن العربي بشكل خاص للمشاركة وتبادل المعلومات حول الأسواق التأمينية المختلفة والتعرف على ما تقدمه شركات التأمين وشركات أعادة التأمين العربية والأجنبية من خدمات.

١٠- مشاركة الهيئة فى مؤتمر التحديات والفرص في مجال التأمين والتكافل متناهي الصغر

شاركت الهيئة فى مؤتمر التحديات والفرص في مجال التأمين والتكافل متناهي الصغر الذى نظمته منظمة التأمين الإفريقية وإتحاد شركات التأمين السودانية والذى عقد فى العاصمة السودانية خلال الفترة ٢٨ - ٢٩ مايو، حيث ركزت المناقشات على التعريف بالفرص والتحديات فى مجال التأمين الأصغر والتأمين التكافلي الأصغر في إفريقيا وتشجيع التعاون بين الدول الأفريقية فى هذا القطاع. وفى ختام اجتماعات المؤتمر تم إصدار توصيات تناولت دور شركات إعادة التأمين التكافلي في تحفيز التكافل الأصغر ودور التأمين متناهي الصغر في دفع اقتصاد الدول الأفريقية، وكذلك دور الدولة في تشجيع المواطنين على الاستفادة من التأمين متناهي الصغر ودور المشرع فى وضع القوانين التي تؤدي لإحكام الرقابة على هذا القطاع.

وجدير بالذكر أن منظمة التأمين الأفريقية تأسست عام ١٩٧٢ ومقرها دولة الكاميرون ويبلغ عدد أعضائها ٣٣٢ عضواً يمثلون شركات تأمين وإعادة التأمين واتحادات وشركات وساطة من ٥٢ دولة. ورغبة من المنظمة فى الاضطلاع على أفضل التجارب الدولية فى مجال التأمين، فقد ضمت المنظمة فى عضويتها أحدى عشر عضواً يمثلون سبع دول غير أفريقية إلى جانب الـ٣٢١ عضو الممثلين عن ٤٥ دولة أفريقية.

١١- تقييم المشروعات فى إطار الميثاق اليورمتوسطى

شاركت الهيئة فى الاجتماعات الخاصة ببنود الميثاق اليورومتوسطى (Euro Med Charter for Enterprise) وذلك يوم ٥ يونيو حيث تعقد هذه الاجتماعات بمناسبة التقييم الذى يجرى كل عامين فى إطار الميثاق اليورمتوسطى للمشروعات، والذى يهدف الى تعزيز السياسات التى من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمجموعة دول الميثاق (دول الجوار الأوروبي)، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين وتطوير دور سوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر.

وقد كان الهدف من الاجتماع الاتفاق على الخطوات القادمة بشأن:

- مناقشة البرامج والمبادرات الحالية التى يمكن الاستفادة منها فى إطار الميثاق اليورومتوسطى.
- مناقشة الإعداد للتقييم القادم بهدف احتفاظ مصر بالمراكز المتقدمة التى حصلت عليها فى تقييم عام ٢٠٠٨ على مستوى دول اليورومتوسطى.

- تكوين مجموعات عمل وطنية لكل محور من المحاور الأحد عشر وانتخاب رئيس لكل مجموعة عمل وذلك لأغراض التنسيق حيث تحدد مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية فى محور "تسهيل الحصول على التمويل والضرائب المحفزة للاستثمار" وذلك كقائد لفريق العمل بالمشاركة مع البنك المركزى المصرى وتم تكوين فريق العمل من وزارة المالية وهيئة الاستثمار وشركة مخاطر الائتمان والصندوق الاجتماعي للتنمية.

١٢- مشاركة الهيئة فى الاجتماع الثانى لمجموعة عمل "هيئات أسواق المال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة"

شاركت الهيئة فى أعمال الاجتماع الثانى لمجموعة عمل "هيئات أسواق المال فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة" التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والذى استضافته بورصة اسطنبول وعقد فى مدينة اسطنبول التركية في ٢٢ يونيو٢٠١٢. وقد حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل والتى تتضمن بورصات وهيئات رقابة على أسواق المال وخبراء يمثلون ثمانية عشر دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن ممثلي إتحاد البورصات العالمى وإتحاد البورصات العربية وإتحاد البورصات الأوروبى-أسيوي.

وقد قام المشاركون فى الاجتماع بالتباحث حول طرق جذب المزيد من الاستثمارات لبورصات المنطقة مع التركيز على الشركات المتوسطة والصغيرة والمملوكة لعائلات، وطرق تهيئة المناخ الاستثمارى للمؤسسات الدولية المرموقة، ودور البورصات والهيئات الرقابية فى مكافحة التلاعب فى بورصات المنطقة بشكل يضمن سلامة البورصات وحقوق المستثمرين.

١٣- مفاوضات التجارة في الخدمات في إطار الكوميسا

فى ضوء عضوية مصر فى مجموعة دول الكوميسا فقد شاركت الهيئة فى اجتماع اللجنة الفرعية للتجارة في الخدمات الذي عقد يوم ٤ سبتمبر٢٠١٢، بشأن اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات بين دول الكوميسا (دول السوق المشتركة الشرقية والجنوبية لأفريقيا) والتى تم التوقيع عليها فى يوليو ٢٠٠٥ وتضم فى عضويتها ١٩ دولة وتعد من أهم اتفاقيات تحرير التجارة التى تلتزم بها مصر.

وقد اتفق الأعضاء على أن يتم التفاوض بين دول الكوميسا بشأن تحرير التجارة البينية للخدمات فيما بينهم قبل أن يبدأ التفاوض بين هذه الدول والإتحاد الأوروبى، على أن تتوقف المعايير والأولويات التى سوف يتم التفاوض على أساسها على نتيجة التقييمات القطاعية الجارى العمل عليها فى الدول الأعضاء. هذا وقد تقدمت سكرتارية الكوميسا كخطوة أولى فى هذا الشأن بمشروع لتقييم القطاعات الخدمية فى الدول الأعضاء حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإستيفاء قائمة الاستقصاء اللازمة، كما انتهت من إعداد المسودة الأولى من نماذج الجاتس فى مجال خدمات التامين وإعادة التامين.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات الخدمية فى مصر ومن بينها قطاع الخدمات المالية قد أقرت ضرورة أن تكون الالتزامات المقدمة فى اطار منظمة التجارة العالمية هى الحد الأدنى للالتزامات عند التفاوض؛ على أن يتم إعطاء اتفاقية الكوميسا قدر أعلى من التحرر GATS PLUS وذلك بناء على الأهمية النسبية لكل تكتل إقليمى أو عالمى بالنسبة لكل قطاع.

١٤- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوي الثاني للمنتدى العربي لهيئات الإشراف والرقابة على أعمال التامين

شاركت الهيئة فى الاجتماع النصف سنوي للمنتدى العربي لهيئات الإشراف والرقابة على أعمال التامين والذى عقد فى العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة ١٠ - ١١ سبتمبر ٢٠١٢ والذى نظمته هيئة التأمين الأردنية بالتعاون مع المنتدى العربي لهيئات الإشراف والرقابة على أعمال التامين.

وقد ناقش الأعضاء خلال الاجتماع العديد من الموضوعات التي تساهم في تعزيز التعاون والتواصل بين الهيئات العربية أعضاء المنتدى وخاصة تلك المتعلقة باللوائح الداخلية للمنتدى وذلك بهدف تفعيل دور الأخير وتحقيق الاستفادة المثلى للأعضاء فضلاً عن مناقشة مبادرات مقترحة للتعاون بين المنتدى وكل من الاتحاد الدولى لمراقبي التأمين ومعهد الخدمات المالية والمصرفية بالبحرين ومؤسسة حوكمة وكذلك البنك الدولى.

١٥- بحث سبل دفع علاقات التعاون المشترك بين الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة سوق المال الأوكرانية

استقبل رئيس الهيئة في ١٦ سبتمبر٢٠١٢ السيد Yevhen Kyrylenko سفير أوكرانيا لدى جمهورية مصر العربية. وقد تناول الطرفان خلال الاجتماع سبل دفع علاقات التعاون المشترك بين الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية وهيئة سوق المال الأوكرانية، حيث تم الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لمذكرة تفاهم فى مجال تبادل المعلومات الرقابية على القطاع المالي غير المصرفي بين الهيئتين.

وقد أكد الطرفان على أهمية توقيع مذكرة التفاهم لوضع إطار عام للتعاون بين الهيئتين يتيح لهما تبادل المعلومات الرقابية وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة للعاملين بالهيئتين للمساهمة في رفع كفاءتهما الرقابية والاضطلاع بشكل مستمر على مستجدات أسس وآليات الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية.

١٦- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوى التاسع عشر للاتحاد الدولى لمراقبي التأمين

قامت الهيئة بالمشاركة فى الاجتماع السنوى التاسع عشر للاتحاد الدولى لمراقبي التأمين والذى عقد فى الفترة ١٠-١٢ أكتوبر فى مدينة واشنطن الأمريكية حيث تم التباحث حول الدروس المستفادة من مبادرات الشمول المالى من أجل النهوض بأسواق التأمين فى الاقتصاديات الناشئة، وكيفية تطوير أداء المراقبين فى ضوء تكثيف فعاليات الرقابة، والإطار المشترك للإشراف على مجموعات التأمين، وتحسين طرق حماية حملة الوثائق والمستأمنين فى مجال التأمين والمعاشات.

الجدير بالذكر أن الدورة التاسعة عشر من الاجتماع السنوى عقدت تحت عنوان "القوة المالية العالمية"، وقد شاركت فيها الهيئة نظراً لعضويتها فى الاتحاد منذ عام ٢٠٠٥. هذا وتصل اجمالى أقساط التأمين للدول أعضاء الاتحاد البالغ عددهم ١٤٠ دولة ٩٧٪ من اجمالى أقساط التأمين فى العالم.

١٧- مشاركة الهيئة فى منتدى البنك الدولى حول التأمين

شاركت الهيئة خلال ٢٠١٢ فى منتدى البنك الدولى حول التأمين والذى عقد فى الفترة ١٥-١٦ أكتوبر فى مدينة واشنطن

الأمريكية حيث تناول المنتدى موضوعات متعددة تختص بأسواق التأمين العالمية كموضوعات التأمين الشامل، والاعتماد على التصنيفات الائتمانية، والمشاكل والقضايا المتعلقة بالمعاشات، والملاءة المالية فضلاً عن موضوعات رقابية متعددة.

١٨- مشاركة الهيئة فى الدورة التاسعة والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير

شاركت الهيئة في الدورة التاسعة والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير والتى عقدت فى مدينة جنيف السويسرية خلال الفترة ٣١ أكتوبر – ٢ نوفمبر والتى تم خلالها مناقشة قائمة استقصاء عن دراسة حالة لموقف الدول من معايير المحاسبة والمراجعة والإفصاح والتي ساهمت مصر بجهد كبير فى إعداد المسودة الحالية لها. وإلى جانب هذا فقد تناولت اجتماعات الدورة المشار إليها أهمية وضع معايير دولية موحدة للمحاسبة بما يتيح سهولة تدفق الاستثمارات عبر الدول ولخلق مناخ استثمارى مستقر. كما ركزت المناقشات التى حضرها أكثر من ٢٧٠ مشاركاً من ٨٠ بلداً على عدد من القضايا المتعلقة بالدول النامية خاصة في مجالات وضع الأسس التنظيمية والمؤسسية ذات جودة عالية لإعداد التقارير للشركات.

يذكر أن مجموعة العمل المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد شكلت فى ١٩٨٢ لتجمع فريق من خبراء حكوميين دوليين لمساعدة الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية لتطبيق أفضل الممارسات في مجال الشفافية والمحاسبة على مستوى الشركات، وذلك بهدف جعل تلك الدول جاذبة للاستثمارات الدولية. ويرتكز عمل هذه المجموعة على منظومة متكاملة من البحوث والدراسات، والاجتماعات لبناء توافق فى الأراء بين المنظمات الحكومية ذات الصلة، وتبادل المعلومات والتعاون الفني بين الدول المختلفة فى هذا المجال.

١٩- الهيئة تشارك في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة حوكمة الشركات

شاركت الهيئة في الاجتماع الثالث وعشرين للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي عقد خلال الفترة ٢٧-٢٨ نوفمبر الجاري في العاصمة الفرنسية. وتأتي هذه المشاركة في إطار التعاون مع المنظمات الدولية للارتقاء بأساليب الرقابة علي الأسواق المالية غير المصرفية في مصر والذي يعد من بين اختصاصات الهيئة المخولة إليها بموجب قانون إنشائها.

والجدير بالذكر أن مشاركة الهيئة في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأتي بناء علي دعوة من رئيس اللجنة وذلك لمناقشة إمكانية وآليات توسيع نطاق التعاون بين اللجنة وعدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة والتي ترتفع فيها درجة تطبيق معايير الإفصاح والحوكمة ومن بينهم مصر.

وقد أكدت الهيئة على الأهمية التي توليها تحديداً في مجال حوكمة الشركات والتي أصبحت احد أبرز معايير جودة الأسواق المالية غير المصرفية، والتي يظهر تأثيرها بوضوح فيما يخص الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢٠- مشاركة الهيئة فى اجتماعات ممثلى الجهات الرقابية مع جهاز حماية المستهلك بمصر والوزارات المعنية بحماية المستهلك بألمانيا وفرنسا وأسبانيا

قامت الهيئة بالمشاركة فى الإجتماعات الخاصة بممثلى جهاز حماية المستهلك وممثلى الوزارات والهيئات المعنية بتقديم خدمات للجمهور وتقوم بدور رقابى لحماية المستهلك فى مصر، وذلك بالتنسيق مع برنامج دعم المشاركة المصرية الأوروبية فى اطار مشروع التوأمة وذلك خلال شهرى مايو وديسمبر.

ويسعى جهاز حماية المستهلك من خلال مشروع التوأمة الى نقل الخبرات الأوربية فى مجال حماية المستهلك وإعداد منظومة جديدة ومتطورة لرفع مستوى حماية المستهلك المصرى وذلك بالتعاون مع مؤسسات الدولة المعنية بشئون المستهلك والتى تضم الهيئات الحكومية والمجتمع المدنى ومجتمع الأعمال، وبالتنسيق مع برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية.

الجدير بالذكر أن مشروع التوأمة يتضمن عدة محاور رئيسية تستهدف:

- مراجعة وتطوير الإطار التنظيمى والتشريعى لحماية المستهلك بمصر بالتنسيق مع الوزارات المعنية والتى تقدم خدمات للمواطن المصري، بحيث تتكامل التشريعات مع وضع آليات للتنسيق فيما بينها.
- تطوير الهيكل المؤسسي لجهاز حماية المستهلك بهدف رفع قدرات العاملين وتطوير التنظيم الإدارى ليتناسب مع زيادة متطلبات العمل داخل الجهاز وخارجه.
- تقييم وتطوير ودعم دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية المستهلك بمراجعة أدائها مقارنة بالمعايير الدولية، وتوفير فرص التدريب اللازم لرفع كفاءتها المهنية.
- دراسة آليات رفع وعى المستهلك ومجتمع الأعمال، وتقديم مقترحات لتطوير آليات التوعية المجتمعية سواء لجهاز حماية المستهلك أو لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

٢١- مباحثات مع بعثة مؤسسة التمويل الدولية لبحث قيام المؤسسة بتمويل مشروعات بنية تحتية فى مصر

استقبلت الهيئة ممثلي بعثة مؤسسة التمويل الدولية يوم ٦ ديسمبر للتباحث حول رغبة المؤسسة فى تمويل مشروعات بنية تحتية فى مصر بغرض دفع العملية الاقتصادية فى البلاد وذلك من خلال طرح سندات بالجنيه المصري. هذا وقد تم الاتفاق على قيام المؤسسة بدراسة القوانين والقواعد ذات الصلة فى ضوء ما قدمته الهيئة من معلومات فى هذا الشأن، على أن يتم عقد لقاءات أخرى بين الجانبين للتشاور حول آلية التمويل المقترحة من قبل المؤسسة.

الجدير بالذكر أن مؤسسة التمويل الدولية هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز عملها على تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، كما تهتم بإتاحة الفرصة أمام الشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الناشئة لخلق فرص عمل، وتوليد عائدات الضرائب، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والإسهام بفاعلية فى المجتمعات المحلية. أنشئت المؤسسة فى عام ١٩٥٦ وتضم فى عضويتها حالياً ١٨٤ دولة من بينها مصر والتى تعتبر من أولى الدول التى انضمت للمؤسسة.

القسم الخامس

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

القسم الخامس

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

١/٥ . مؤشرات أداء سوق المال

١/١/٥ . مؤشرات أداء السوق الأولي (سوق الإصدار)

شهد العام ٢٠١٢ تحسناً طفيفاً في سوق الإصدار الأولي للشركات، حيث أرتفع إجمالي قيمة الإصدارات خلال عام ٢٠١٢، ليصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه، في مقابل ٤٤,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١١، بارتفاع قدرة ٩٪، وجاءت تلك الزيادة بشكل رئيسي كحصيلة للزيادة في إصدارات أسهم زيادة رأس المال والتي تقدر بـ ٣٨,٨ مليار جنيه خلال العام، في مقابل ٣٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

وقد تأثر سوق إصدار السندات بنوعيها (توريق – شركات) حيث إقتصرت الموافقة على عدد أثنين إصدار لسندات التوريق بقيمة ٩٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٢، مقابل إصدار وحيد لسندات التوريق بقمة ٣٥٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١١.

بيان اجمالي بموافقات سوق الإصدار خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١١				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	قيمة التغير	نسبة التغير٪
قيمة اصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس (بالمليار جنيه)	٧,٠	٨,٦	١,٦	٢٣٪
عدد إصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس	١٧٦٥	٢٢٠٦	٤٤١	٢٥٪
قيمة اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال (بالمليار جنيه)	٣٦,٨	٣٨,٨	٢	٥٪
عدد اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال	١١٤٨	٩٧٦	١٧٢-	١٥٪-
قيمة إصدارات السندات (بالمليار جنيه)	٠,٣٥	٠,٩٧	١	١٧٨٪
عدد اصدارات السندات	١	٢	١	١٠٠٪
اجمالى قيمة الاصدارات (بالمليار جنيه)	٤٤,٢	٤٨,٤	٤,٠	٩٪
اجمالى عدد الاصدارات	٢٩١٤	٣١٨٤	٢٧٠	٩٪

٢/١/٥ . مؤشرات أداء السوق الثانوي

سجل السوق المصري ارتفاعاً قياسياً خلال عام ٢٠١٢، حيث اتجهت كافة مؤشرات البورصة للارتفاع ليسجل مؤشر EGX30 ارتفاعاً بنحو ٥١٪ أما على مستوى الأسهم المتوسطة فقد ارتفع مؤشر EGX70 و EGX100 بحوالي ١٥٪ و٢٤٪ على التوالي.

وبالنظر إلى تسلسل الأحداث ومدى تأثيرها على السوق المصرى، فقد بدأ السوق العام بالارتفاع، حيث صعد السوق فى شهرى يناير وفبراير واستمر فى الصعود بقوة حتى شهر مارس، إلا أن الأحداث السياسية فى ذلك الوقت قد أسهمت فى وجود حالة من عدم التيقن أسهمت فى بدء تراجع السوق والذى استمر حتى نهاية النصف الأول من العام.

ومع بداية النصف الثانى من العام اتخذ السوق اتجاهاً صعودياً حتى شهر نوفمبر والذى شهد العديد من التوترات السياسية وأثرت على السوق بشكل ملموس وأوقفت صعوده حتى بداية شهر ديسمبر.

و فيما يخص أحجام التداول شهدت البورصة المصرية تحسناً ملحوظاً فى أحجام التعاملات خلال عام ٢٠١٢، حيث حققت قيمة تداول قدرها ١٨٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٤٨ مليار جنيه خلال العام الماضي، كذلك حققت كمية تداول قياسية بلغت ٣٤مليار ورقة مالية خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ١٨,٥ مليار ورقة مالية العام السابق، وقد سجلت عدد العمليات نحو ٦ مليون عملية خلال هذا العام مقارنة بنحو ٥,٦ مليون عملية خلال عام ٢٠١١

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	قيمة التغير	نسبة التغير٪
اجمالى قيمة التداول (بالمليار جنيه)	١٤٨	١٨٥	٣٧	٢٤,٨٪
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقه)	١٨,٥	٣٤,٠	١٥,٥	٨٤,٠٪
عدد العمليات (بالمليون عملية)	٥,٥٩	٦,٠٠	٠,٤٠	٧,١٪
المتوسط اليومي لقيمة التداول (بالمليون جنيه)	٧١٦	٧٥٥	٣٩	٥,٤٪
رأس المال السوقي (بالمليار جنيه) في ٣١-١٢	٢٩٤	٣٧٦	٨٢	٢٨,١٪
مؤشر أسعار EGX30 (بالبنط) في ٣١-١٢	٣٦٢٢	٥٤٦٢	١,٨٤٠	٥٠,٨٪
مؤشر أسعار EGX70 (بالبنط) في ٣١-١٢	٤١٦	٤٧٧	٦١	١٤,٧٪
مؤشر أسعار EGX100 (بالبنط) في ٣١-١٢	٦٤٣	٨٠٠	١٥٧	٢٤,٤٪
مؤشر أسعار EGX20 (بالبنط) في ٣١-١٢	٣٩٢٥	٦٣٤٢	٢,٤١٧	٦١,٦٪

وتفصيلاً لما سبق فقد سجلت قيمة التداول فى السوق الرئيسى (داخل المقصورة) نحو ١٦٦,٥ مليار جنيه خلال العام المنتهى مقارنة بنحو ١٣١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١١، والجدير بالذكر أنه تم تنفيذ صفقة على أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول فى السوق الرئيسى بقيمة ١٩ مليار جنيه فى مايو ٢٠١٢ كما سجلت كمية التداول فى السوق الرئيسى (داخل المقصورة) نحو ٣٣ مليار ورقة مقارنة بنحو ١٧ مليار ورقة خلال العام الماضى.

أما سوق خارج المقصورة، فحقق قيمة تداول قدرها ١٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٧,٥ مليار جنيه العام الماضى. كما سجل كمية تداول بلغت ١,٤ مليار ورقة مالية خلال ٢٠١٢، مقارنة بنحو ١,٦ مليار ورقة مالية خلال العام الماضي.

و من ناحية أخرى أرتفع رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى ليصل إلى ٣٧٦ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٢٩٤ مليار جنيه فى نهاية العام الماضى بارتفاع قدره ٢٨٪ وبما يمثل حوالى ٢٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ولقد تأثر أداء الأجانب غير العرب بشكل كبير بالأحداث المتتابعة التي عكست حالة سياسية غير مستقرة وإن كان الوضع أفضل من العام الماضى نسبياً حيث تراجعت صافى مبيعاتهم إلى نحو ٣,٦ مليار جنيه مقارنة بصافي بيع قدره ٤,٣ مليار جنيه العام الماضي. بينما اتجه العرب إلى الشراء بقوة لينهوا العام بصافى شراء بلغ ١,٦ مليار جنيه مقارنة بصافي شراء بحوالي ١٨٨ مليون جنيه للعام السابق، وذلك بعد استبعاد الصفقات. ولقد استحوذ الأجانب على ٢١٪ من اجمالي التعاملات بالسوق خلال العام الحالي حيث استحوذ المستثمرون الأجانب غير العرب على ١٥٪ من إجمالي التعاملات بالبورصة بينما استحوذ العرب على ٦٪من تعاملات السوق وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ومن الجدير بالذكر أن شهد عام ٢٠١٢ دخول نحو ٢٢ ألف مستثمر جديد من جنسيات مختلفة رغم صعوبة الظروف التي مر بها الاقتصاد والبورصة المصرية خلال العام وذلك مقارنة بنحو ٣٦ ألف مستثمر في العام السابق ٢٠١١. كما تم تسجيل ١٤٥٨ مستثمر مؤسسي جديد ٧٨٪ منهم مؤسسات أجنبية وعربية.

إجمالي عدد المستثمرين الجدد المسجلين في البورصة خلال ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١						
	أفراد		مؤسسات		المجموع	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
مصريين	٣٣٣٠١	١٩٧٢٣	٢٦٨	٣١٣	٣٣٥٦٩	٢٠٠٣٦
عرب	٧٩٣	٦٣٦	٩٣	١٠٤	٨٨٦	٧٤٠
اجانب	٥٠٧	٣٥٧	١٠٩٠	١٠٤١	١٥٩٧	١٣٩٨
الإجمالي	٣٤٦٠١	٢٠٧١٦	١٤٥١	١٤٥٨	٣٦٠٥٢	٢٢١٧٤

وما زالت المؤسسات تسيطر على نصف التعاملات تقريباً فى السوق المصرى خلال عام ٢٠١٢حيث مثلت نسبة تعاملاتهم نحو ٥٠٪ من إجمالي التعاملات فى السوق وإن كان النسبة قد تراجعت مقارنة بعام ٢٠١١ والذى استحوذت فيه المؤسسات على نحو ٥٩٪ من التعاملات، بينما ارتفعت نسبة الأفراد خلال العام إلى ٥٠٪ مقارنة بنحو ٤١٪ للعام الماضي.

واتجهت المؤسسات للبيع حيث بلغت صافى مبيعاتهم نحو ١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢وذلك مقارنة بصافى بيع قدره مليار جنيه خلال عام ٢٠١١ وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وشهد سوق السندات نشاطاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام الماضي، حيث ارتفعت اجماليات التداول إلى نحو ٣٨ مليار جنيه مصري مقارنة بنحو ٣١ مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضى. كما بلغ حجم التداول للسندات نحو٣٧,٥ مليون سند مقابل ٣٥ مليون سند خلال العام الماضي. وقد مثلت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقا لنظام المتعاملين الرئيسيين غالبية قيمة وحجم التداول للسندات حيث استحوذت وحدها على ٩٩,٨٪من إجمالي قيمة التداول على السندات كما استحوذت على نحو ٩٨٪ من حجم التداول على السندات خلال العام الحالى. أما عن سندات الشركات فقد حققت انخفاضاً مقارنة بالعام الماضي فقد بلغت قيمة التداول نحو ٦٨ مليون جنيه مقارنة بنحو ٢٢٧ مليون جنيه خلال العام الماضي. بينما سجلت كمية تداول نحو ٧٦٠ ألف سند مقابل ١,٧ مليون سند العام الماضي.

إجماليات التداول للسندات خلال عام ٢٠١٢		
البيـان	قيمة التداول(بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالألف)
سندات حكومية	٣٨٢٤٠	٣٦٧٧١
سندات الإسكان	٠,٠	٠,٠
سندات الخزانة (طبقا لنظام المتعاملين الرئيسيين)	٣٨٢٤٠	٣٦٧٧١
سندات شركات	٦٨	٧٦٠
إجمالي	٣٨٣٠٨	٣٧٥٣١

أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في ٢٠١٢

وفيما يخص صفقات الاستحواذ المنفذة خلال عام ٢٠١٢ فقد بلغ عددها أربع صفقات بقيمة ١٩,٢ مليار جنيه مصري مقابل ثمان صفقات استحواذ بقيمة ٤,٢ مليار جنيه مصري في ٢٠١١، وتأتي في مقدمة الصفقات التى تم تنفيذها هذا العام صفقة بيع ٩٤٪ من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بقيمة ١٩ مليار جنيه تقريباً لشركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال، تليها صفقة بيع ٦,٥٪ من الدلتا الصناعية – ايديال بقيمة ١٠٥مليون جنيه لشركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية.

أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في عام ٢٠١٢					
م	المشتري	الورقة المالية	التاريخ	٪	القيمة بالمليون جنيه
١	الرتيم للتنمية والتعمير	روبكس لتصنيع البلاستيك	ديسمبر- ١٢	٦١,٨	٤٨,٢٢
٢	أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية	الدلتا الصناعية – ايديال	يوليو- ١٢	٦,٤٥	١٠٤,٦
٣	أم تي تيلكوم اس سي ار ال	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول	مايو- ١٢	٩٣,٩	١٩٠١٩
٤	الكترولوكس كونتر اكتنج اكتوبلاج	اوليمبك جروب للاستثمارات المالية	يناير- ١٢	١,٥٤	٣٧,٦٧

وفيما يلي بعض مؤشرات البورصة الخاصة بحركة التداول ورأس المال السوقي والمؤشرات السعرية وقيم الإصدارات الجديدة:

قيمة الاوراق المالية المتداولة (بالمليون جنيه مصرى) شهريا خلال عام ٢٠١٢

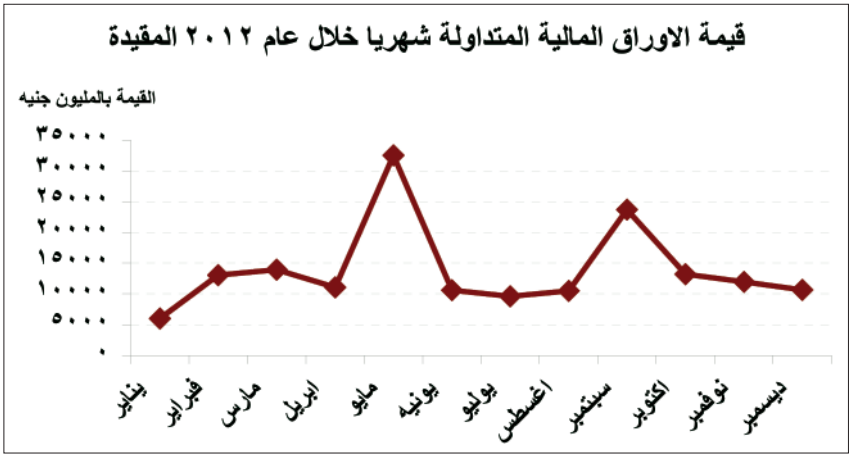

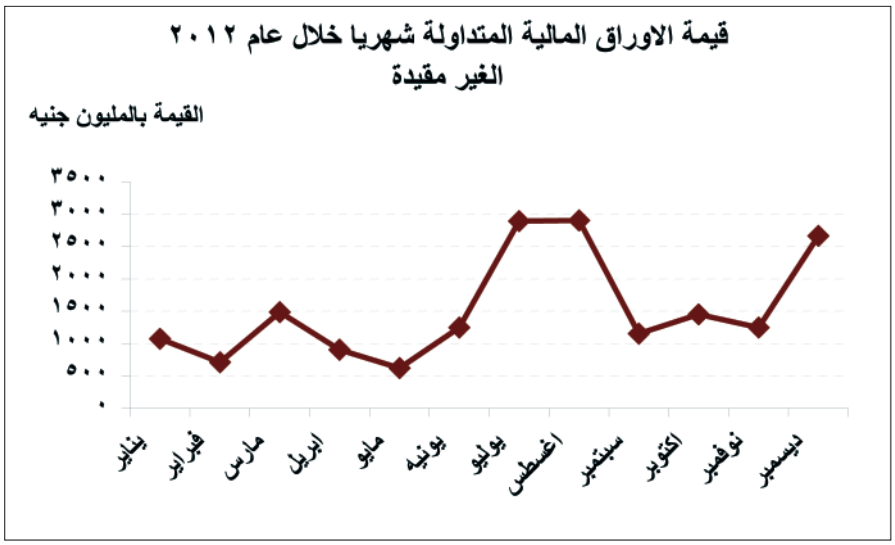

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٥٩٧٢	١٣٠٤٩	١٣٩٤٩	١١٠٨٢	٣٢٤٩٧	١٠٥٩٠	٩٦٢٢	١٠٥٠٧	٢٣٦٧١	١٣٢١٤	١١٩٤٨	١٠٦١٦
غير مقيد	١٠٧٤	٧١١	١٤٨٥	٩٠٤	٦٢٣	١٢٤٨	٢٨٩٥	٢٩٠٤	١١٥٤	١٤٥٣	١٢٤٩	٢٦٦٦
إجمالى	٧٠٤٧	١٣٧٦٠	١٥٤٣٤	١١٩٨٦	٣٣١٢٠	١١٨٣٨	١٢٥١٨	١٣٤١٠	٢٤٨٢٥	١٤٦٦٧	١٣١٩٧	١٣٢٨١

كمية الاوراق المالية المتداولة (بالمليون) شهريا خلال عام ٢٠١٢

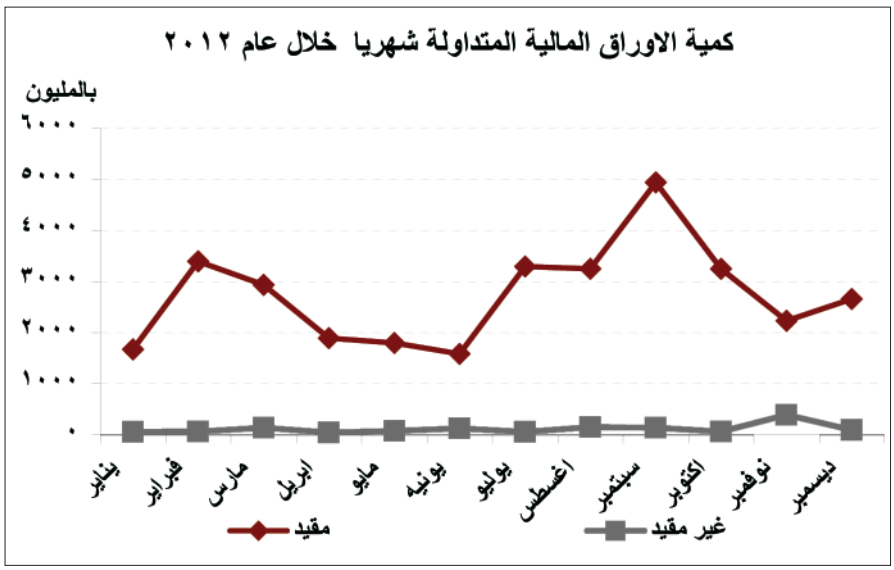

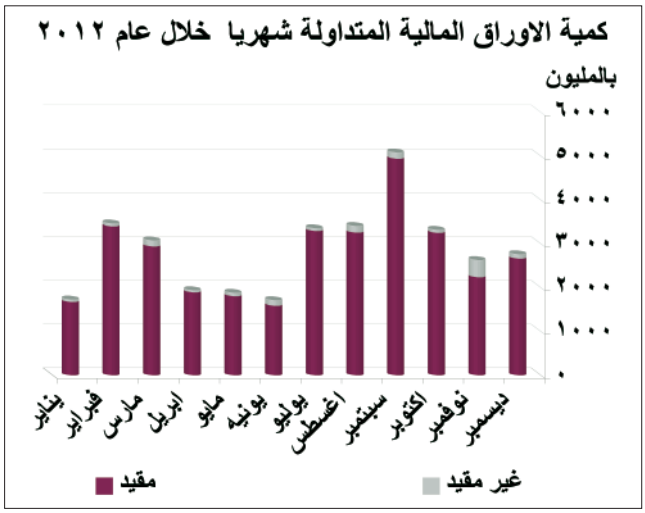

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	١٦٦٩	٣٣٩٤	٢٩٣٦	١٨٨٨	١٨٠٠	١٥٨٤	٣٢٨٩	٣٢٥٠	٤٩٣٨	٣٢٤٨	٢٢٣٢	٢٦٥٨
غير مقيد	٥٥	٦٤	١٣٦	٤٦	٧٣	١٢٧	٥٧	١٥٢	١٣٨	٦٢	٣٩٢	٩٦
إجمالى	١٧٢٣	٣٤٥٨	٣٠٧١	١٩٣٥	١٨٧٣	١٧١٠	٣٣٤٧	٣٤٠٢	٥٠٧٥	٣٣١٠	٢٦٢٤	٢٧٥٥

عدد العمليات المتداولة شهريا خلال عام ٢٠١٢

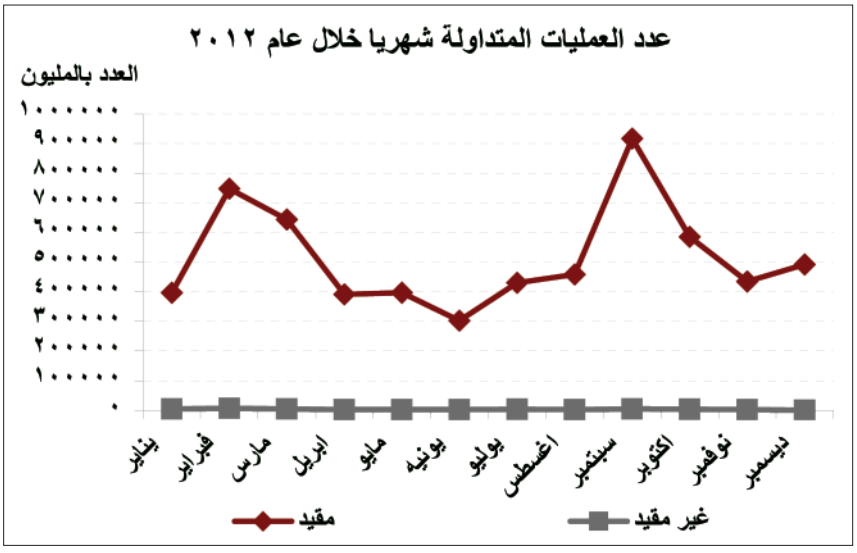

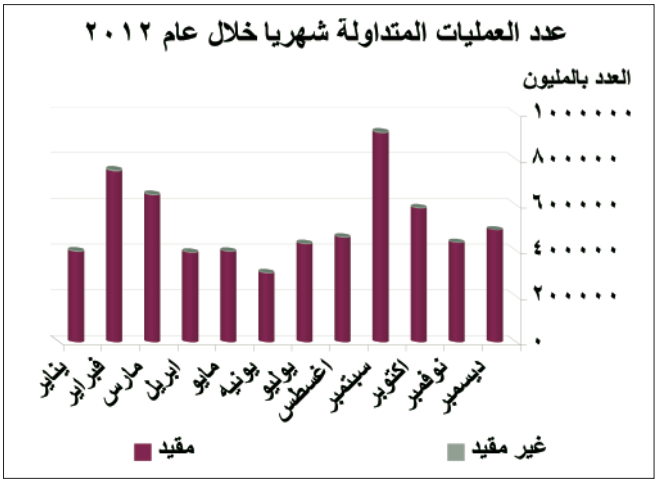

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٣٩٦٠٢٠	٧٤٧٦٦٨	٦٤٤٠٥٤	٣٩١٥٢٢	٣٩٦٥٣١	٣٠١٨٦٤	٤٢٩٧٣٤	٤٥٨٥٧٣	٩١٦١٠٦	٥٨٥٤١٦	٤٣٤٨٠٤	٤٩١٦٤٨
غير مقيد	٤٢١٢	٦٨١١	٤١٧٠	٢٤٥٧	٢٥٤٨	٢٦٠٤	٣١٦٩	٢٣٤٩	٤٣٣٢	٣٣٣٣	٢٢٣٤	٢٣٢
إجمالى	٤٠٠٢٣٢	٧٥٤٤٧٩	٦٤٨٢٢٤	٣٩٣٩٧٩	٣٩٩٠٧٩	٣٠٤٤٦٨	٤٣٢٩٠٣	٤٦٠٩٢٢	٩٢٠٤٣٨	٥٨٨٧٤٩	٤٣٧٠٣٨	٤٩١٨٨٠

رأس المال السوقى للشركات المقيدة (بالمليون جنيه مصرى) شهريا خلال عام ٢٠١٢

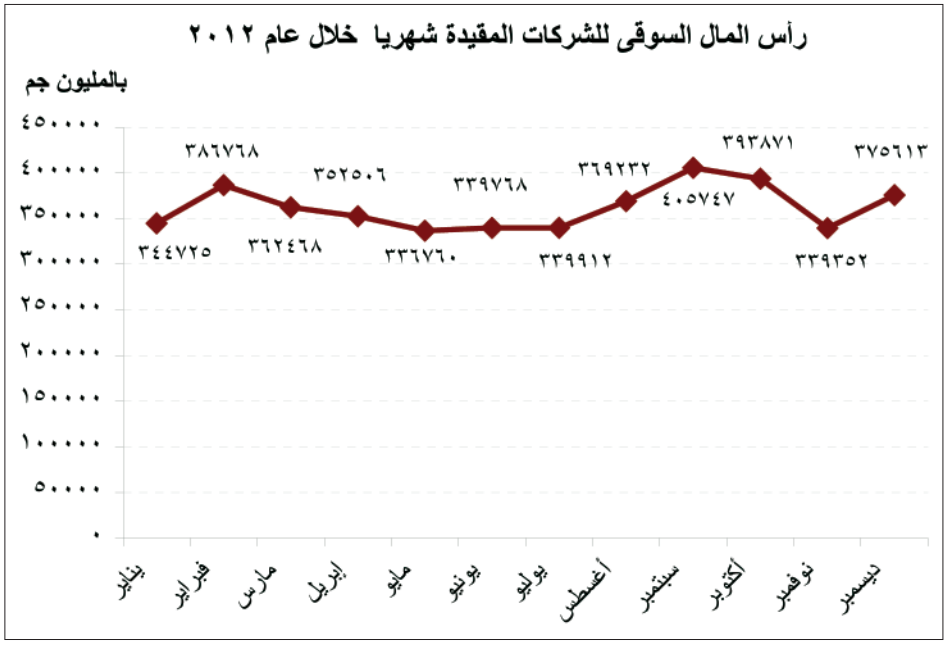

الشهور	القيمة
يناير	٣٤٤،٧٢٥
فبراير	٣٨٦،٧٦٨
مارس	٣٦٢،٤٦٨
إبريل	٣٥٢،٥٠٦
مايو	٣٣٦،٧٦٠
يونيو	٣٣٩،٧٦٨
يوليو	٣٣٩،٩١٢
أغسطس	٣٦٩،٢٣٢
سبتمبر	٤٠٥،٧٤٧
أكتوبر	٣٩٣،٨٧١
نوفمبر	٣٣٩،٣٥٢
ديسمبر	٣٧٥,٦١٣

رأس المال السوقى للشركات المقيدة فى السنوات ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٢

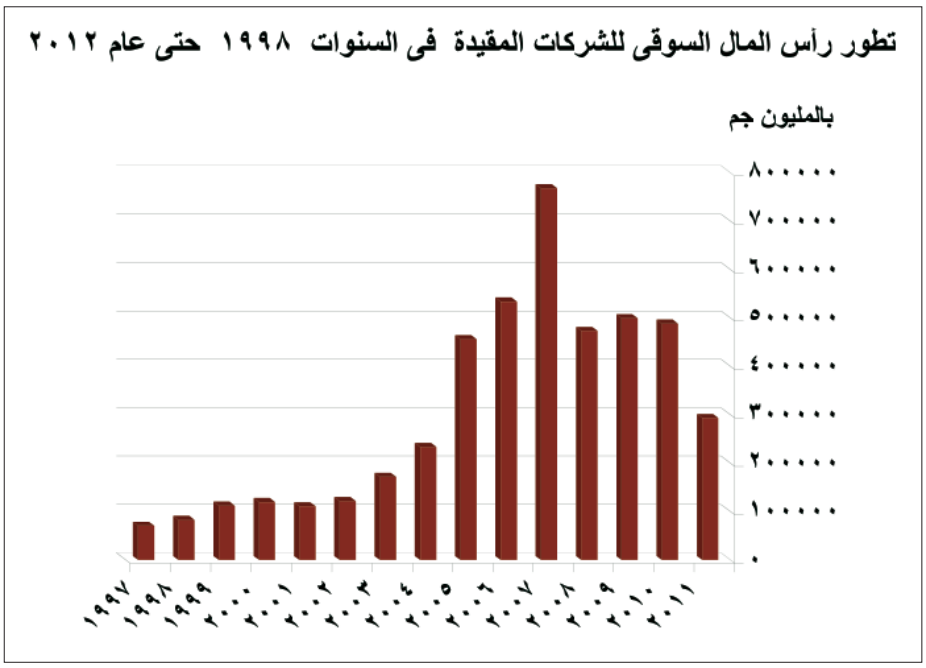

السنة	القيمة
١٩٩٧	٧٠٨٧٣
١٩٩٨	٨٣١٤٠
١٩٩٩	١١٢٣٣١
٢٠٠٠	١١٩٧٧٨
٢٠٠١	١١١٣٣٣
٢٠٠٢	١٢٢٠١٤
٢٠٠٣	١٧١٩٢٢
٢٠٠٤	٢٣٣٨٨٧
٢٠٠٥	٤٥٦٢٧٨
٢٠٠٦	٥٣٣٩٨٦
٢٠٠٧	٧٦٨٢٧٦
٢٠٠٨	٤٧٣٧٣٨
٢٠٠٩	٤٩٩٦١٣
٢٠١٠	٤٨٨٢٠٩
٢٠١١	٢٩٣٦١٥
٢٠١٢	٣٧٥٦١٣

التغير فى مؤشر الأسعار EGX30 شهرياً خلال عام ٢٠١٢

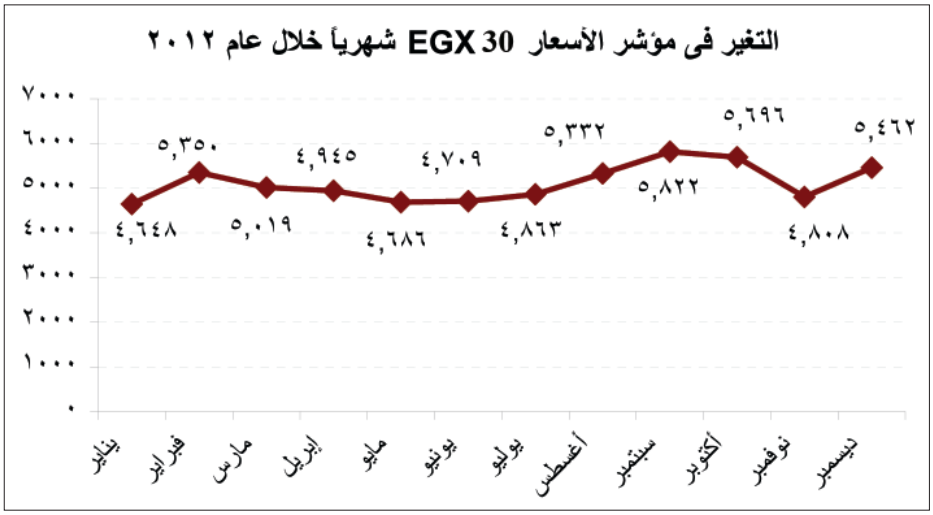

الشهور	القيمة
يناير	٤٦٤٨,١٣
فبراير	٥٣٤٩,٨٥
مارس	٥٠١٨,٥٥
إبريل	٤٩٤٥,٢١
مايو	٤٦٨٦,٤٢
يونيو	٤٧٠٨,٥٩
يوليو	٤٨٦٢,٥٣
أغسطس	٥٣٣٢,٢٥
سبتمبر	٥٨٢١,٨٢
أكتوبر	٥٦٩٥,٩٣
نوفمبر	٤٨٠٧,٦٧
ديسمبر	٥٤٦٢,٤٢

قيمة الاصدارات الجديدة اسهم – سندات (بالمليون جنيه مصرى) شهريا خلال عام ٢٠١٢

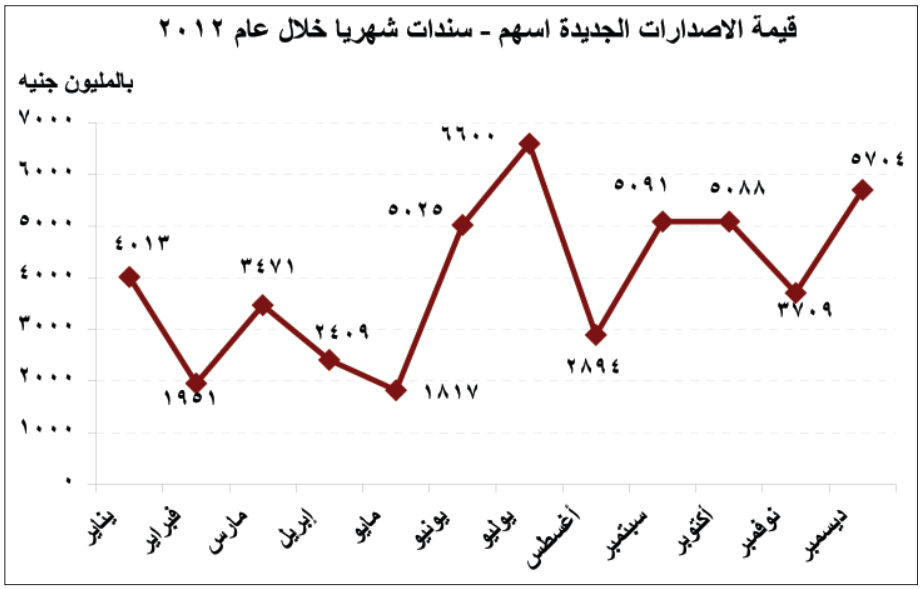

الشهور	القيمة
يناير	٤٠١٣
فبراير	١٩٥١
مارس	٣٤٧١
إبريل	٢٤٠٩
مايو	١٨١٧
يونيو	٥٠٢٥
يوليو	٦٦٠٠
أغسطس	٢٨٩٤
سبتمبر	٥٠٩١
أكتوبر	٥٠٨٨
نوفمبر	٣٧٠٩
ديسمبر	٥٧٠٤

أداء البورصة المصرية مقارنة ببورصات المنطقة والعالم

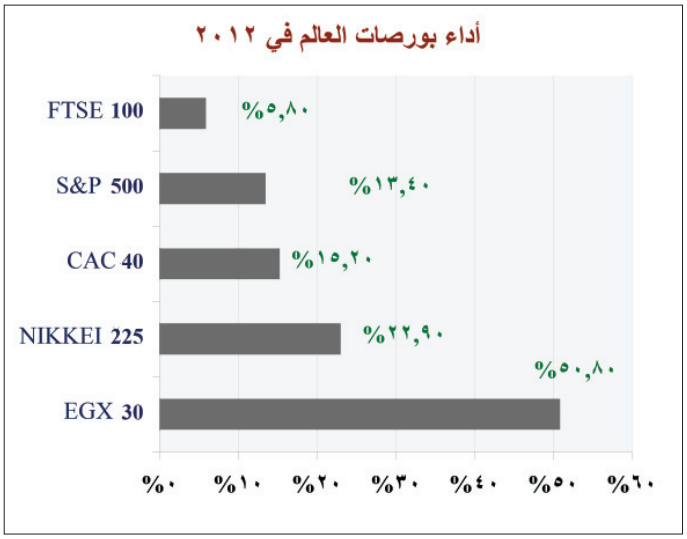

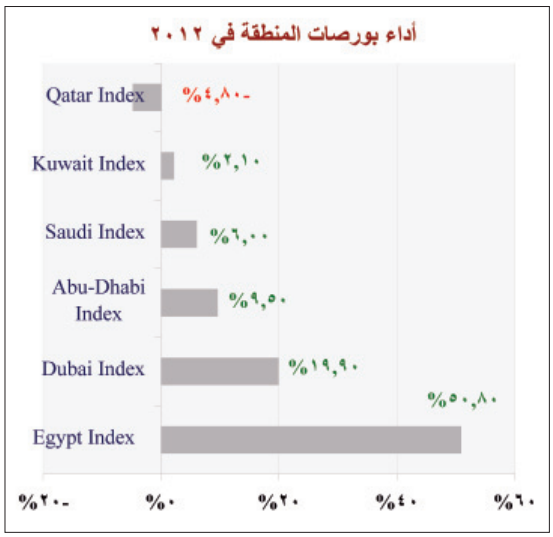

٢/٥ مؤشرات أداء سوق التأمين

أ. أصول شركات التأمين

- حقق إجمالي الأصول معدل نمو ٢٩٪ خلال الخمس سنوات فى حين حقق عام ٢٠١٢ معدل نمو قدره ٧,٣٪ مقارنة بنسبة ١١,٨٪ بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص خلال الخمس سنوات ٩٥٪ في حين بلغ معدل نمو قطاع الأعمال العام ١٠٪ خلال نفس الفترة. وحقق القطاع الخاص معدل نمو لعام ٢٠١٢ بلغ ١٣,٧٪ مقابل ١٩,٨٪ العام السابق في حين بلغ معدل نمو قطاع الأعمال العام ٤,٤٪ مقابل ٨,٥٪ فى العام السابق.
- استحوذ قطاع الأعمال العام هذا العام على نسبة ٦٦٪ من جملة الأصول فى حين استحوذ القطاع الخاص على نسبة ٣٤٪ من جملة الأصول.

أصول شركات التأمين القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
قطاع أعمال عام	٢٥٩٣٩	٢٤٣٠٢	٢٥١٨٧	٢٧٣٢٤	٢٨٥١٦
قطاع خاص	٧٤٤٦	٨٧٤٧	١٠٦٥٤	١٢٧٥٩	١٤٥٠٢
الاجمالى	٣٣٣٨٥	٣٣٠٤٩	٣٥٨٤١	٤٠٠٨٣	٤٣٠١٨

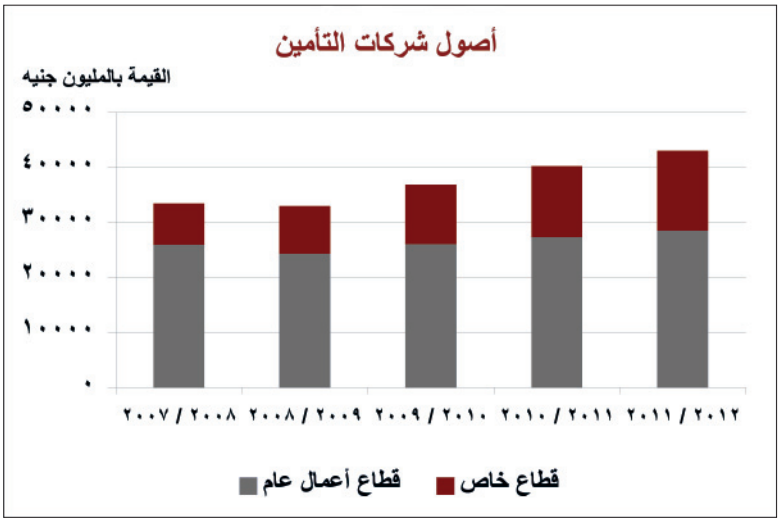

ب. حقوق حملة الوثائق:

- ارتفع إجمالي حقوق حملة الوثائق بمعدل نمو ٤٧٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق عام ٢٠١٢ معدل نمو قدره ٩,١٪ مقارنة بمعدل ١١,٤٪ العام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص خلال الخمس سنوات ١٠٠,٧٪، في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو بلغ ٣١٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص معدل نمو ١٨٪ خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق، في حين حقق قطاع الأعمال العام نموًا بلغ ٥,٥٪ خلال العام.
- استحوذ قطاع الأعمال العام على ٦٨,٥٪ خلال عام ٢٠١٢ من جملة حقوق حملة الوثائق في حين استحوذ القطاع الخاص على نسبة ٣١,٥٪ من جملة حقوق حملة الوثائق.

تطور حقوق حملة الوثائق (وفقاً للقطاع)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
قطاع أعمال عام	١٥٩٢٤	١٦٨٢٧	١٨٣٨٣	١٩٧٧٨	٢٠٨٥٧
قطاع خاص	٤٧٧٧	٥٥٩٣	٦٦٥٩	٨١١٦	٩٥٨٨
الاجمالى	٢٠٧٠١	٢٢٤٢٠	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤	٣٠٤٤٥

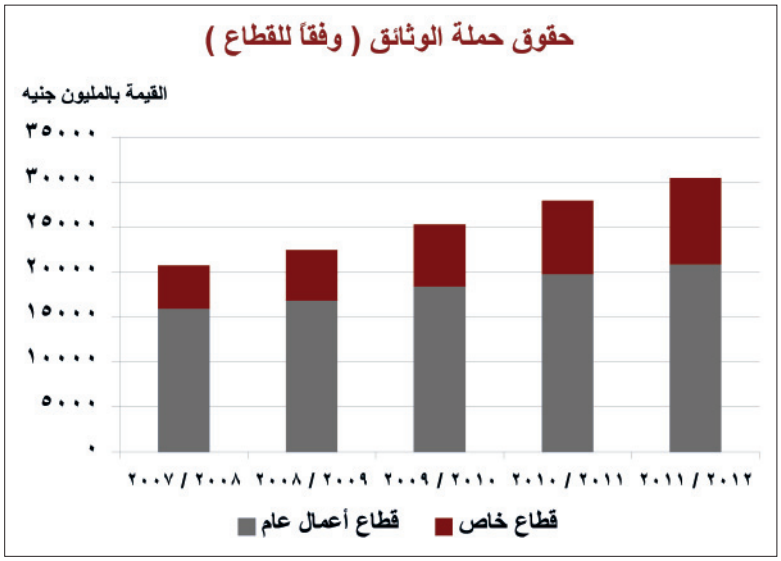

تطور حقوق حملة الوثائق وفقًا للنشاط

- بلغ معدل نمو نشاط تأمينات الأشخاص ٦٢,٥٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو قدره ٢٢,٧٪ خلال نفس الفترة.

- حقق نشاط تأمينات الأشخاص معدل نمو ١٢,١٪ فى عام ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ١٢,٤٪ لعام ٢٠١١، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات نموًا بنسبة ٣,٥٪ خلال ٢٠١٢ مقارنة بمعدل نمو قدره ٩,٦٪ خلال العام السابق.
- استحوذ نشاط تأمينات الأشخاص على نسبة ٦٧,٦٪ من جملة حقوق حملة الوثائق فى عام ٢٠١٢، في حين استحوذ نشاط تأمينات الممتلكات على نسبة ٣٢,٤٪ من جملة حقوق حملة الوثائق.

تطورحقوق حملة الوثائق (وفقاً للنشاط)

القيمة بالمليون جنيه

البيـان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
تأمينات الأشخاص	١٢٦٦٦	١٤١٩٦	١٦٣٥١	١٨٣٧١	٢٠٥٨٧
تأمينات الممتلكات	٨٠٣٥	٨٢٢٤	٨٦٩١	٩٥٢٣	٩٨٥٨
الاجمالى	٢٠٧٠١	٢٢٤٢٠	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤	٣٠٤٤٥

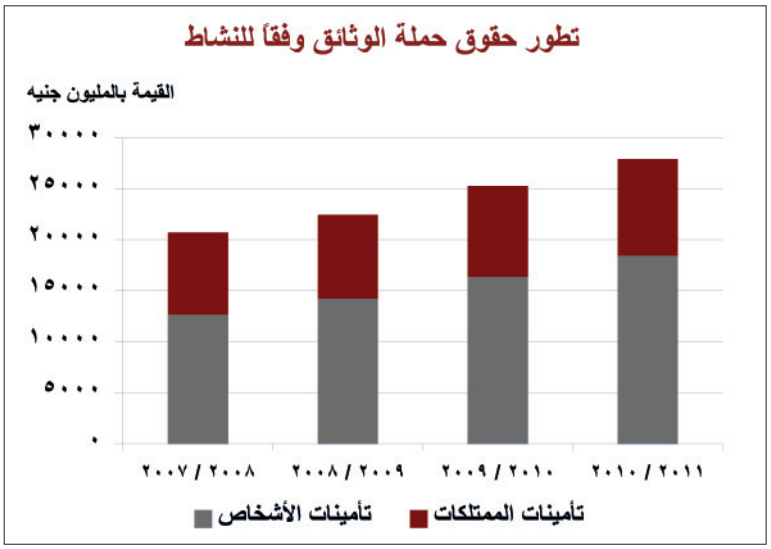

ج. حقوق المساهمين:

- تطور حقوق المساهمين وفقاً للقطاع:

- انخفض إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٧,٦٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق عام ٢٠١٢ معدل نمو قدره ١٥,٤٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٠٠,٥٪ خلال الخمس سنوات، في حين انخفض نصيب قطاع الأعمال العام من حقوق المساهمين بمعدل ٢٦,٧٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص معدل نمو ١٥,٢٪ فى عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، في حين حقق قطاع الأعمال العام نموًا بلغ ١٥,٥٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام خلال عام ٢٠١٢ على نسبة ٦٧,٤٪ من جملة حقوق المساهمين، مقابل ٣٢,٦٪ للقطاع الخاص.

تطور حقوق المساهمين وفقاً للقطاع

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
قطاع أعمال عام	٧٢٥٤	٤٧٢٨	٤٢٧١	٤٦٠٠	٥٣١٤
قطاع خاص	١٢٨٢	١٦٧٧	٢٢٤٩	٢٢٣١	٢٥٧١
إجمالي حقوق المساهمين	٨٥٣٦	٦٤٠٥	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٨٨٥

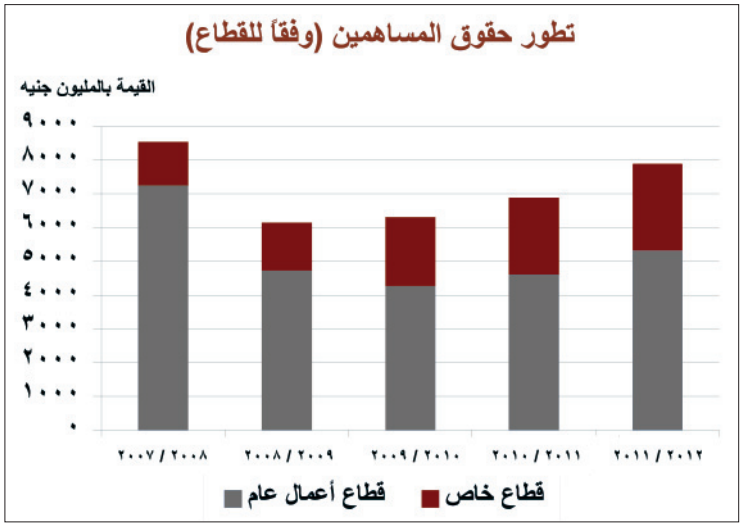

تطور حقوق المساهمين وفقاً لنوع التأمين (تكافلي ، تجاري)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
تأمين تكافلي	١٢٨	١٦٩	٣٥١	٣٦٩	٤٧٣
تأمين تجاري	٨٤٠٨	٦٢٣٦	٦١٦٩	٦٤٦٢	٧٤١٢
إجمالي حقوق المساهمين	٨٥٣٦	٦٤٠٥	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٨٨٥

- ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في نشاط التأمين التكافلي خلال الخمس سنوات الأخيرة بمعدل ٢٦٩,٥٪ ، بينما زادت بمعدل ٢٨,٢٪ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٠/٢٠١١.
- أما بالنسبة لنشاط التأمين التجاري فقد انخفضت نتائجه بنسبة ١١,٨٪ مقارنة بسنة الأساس ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وإن كانت قد حققت ارتفاعاً بلغ ١٤,٧٪ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٠/٢٠١١.

د. تطور استثمارات شركات التأمين:

- ارتفع إجمالي الاستثمارات بمعدل نمو ٣٣,٤٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة ، فى حين حقق عام ٢٠١٢ معدل نمو قدره ٩,٤٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٠١,٥٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ١٥٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص عام ٢٠١٢ معدل نمو ١٦,٢٪ مقارنة بالعام السابق، فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٦,٥٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام عام ٢٠١٢ على نسبة تناهز ٦٧,٨٪ من جملة الاستثمارات مقابل ٣٢,٢٪ للقطاع الخاص.

تطور استثمارات شركات التأمين وفقاً للقطاع

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
قطاع أعمال عام	٢٢٨٢٠	٢١٧٢٠	٢٢٨٢٧	٢٤٦٤٢	٢٦٢٤٣
قطاع خاص	٦١٧٤	٧١٩١	٨٨٨٤	١٠٧٠٦	١٢٤٤١
الاجمالى	٢٨٩٩٤	٢٨٩١١	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤

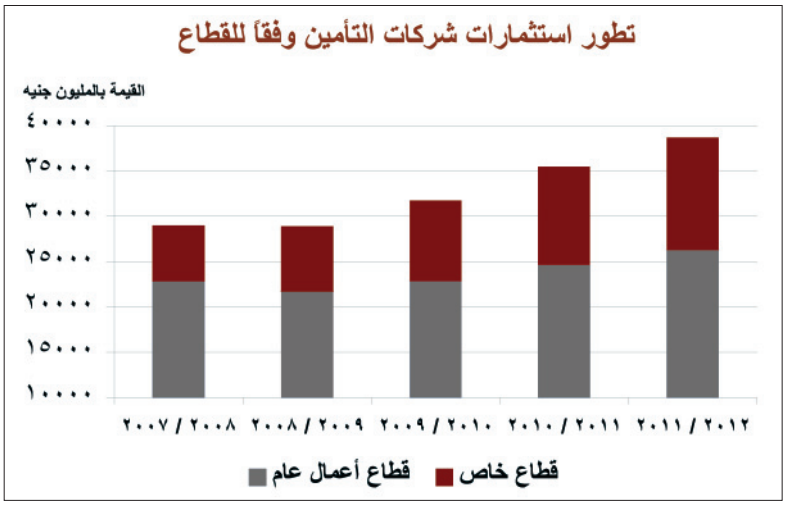

توزيع الاستثمارات وفقًا لقنوات الاستثمار

- بلغ معدل نمو الاستثمار في العقارات خلال الخمس سنوات الأخيرة ١٠٠٪.
- تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٧١,١٪، وتمثل الودائع نسبة ٢٧,٤٪ من إجمالي الاستثمارات عام ٢٠١٢. في حين يمثل صافى القروض ١,٣٪ وصافى العقارات نسبة ٠,٢٪ من إجمالي استثمارات العام.

توزيع الاستثمارات (وفقاً لقنوات الاستثمار)

القيمة بالمليون جنيه

قنوات الاستثمار	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
صافى العقارات	٣٤	٣٩	٤١	٤٣	٦٨
صكوك وسندات حكومية	٣٩٦٤	٥٠٥٤	٥٤٦٦	٧٣٣٢	١١٢٩٢
صافى أوراق مالية بغرض المتاجرة	٢٩٣٨	٢٧٨٠	٣١٤٧	٣٥١٦	٣٨٧٩
صافى اوراق مالية متاحة للبيع	١٠٠٧٦	٨٢٢٠	٨٢٢٩	٨٦٢٧	٨٩٥٤
صافى أوراق مالية محتفظ بها	٢٤٩٣	٢٦٤٦	٣٣٤٥	٣٥٠٦	٣٣٨٣
صافى الأوراق المالية	١٩٤٧١	١٨٧٠٠	٢٠١٨٧	٢٢٩٨١	٢٧٥٠٨
صافى القروض	٢٦٤	٢٩٥	٣٧٥	٤٥٤	٥١٢
اجمالى الودائع الثابتة بالبنوك	٩٢٢٥	٩٨٧٧	١١١٠٨	١١٨٧٠	١٠٥٩٦
صافى الاستثمارات	٢٨٩٩٤	٢٨٩١١	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤

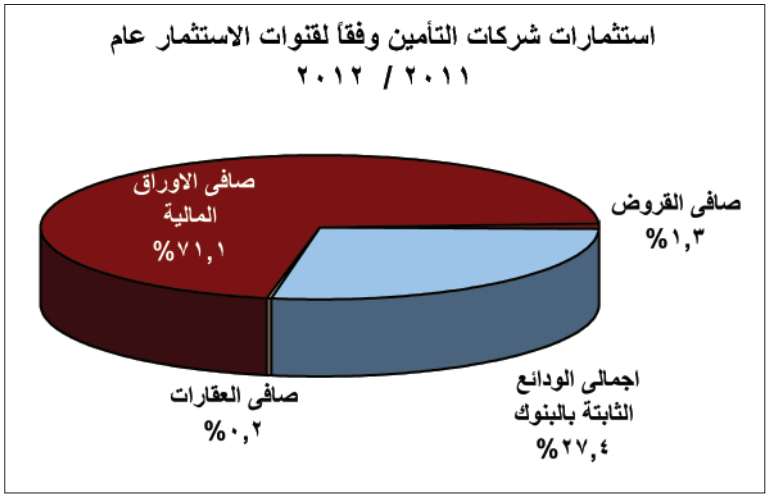

هـ. الأقساط المباشرة:

- تطور الأقساط المباشرة وفقًا للقطاع

- حقق إجمالي الأقساط المباشرة معدل نمو ٤١,٩٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق عام ٢٠١٢ معدل نمو قدره ٩,٥٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ٤٨,١٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو قدره ٣٥,٥٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص هذا العام معدل نمو ١١,٧٤٪ خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٧,١٪ خلال نفس الفترة.

- استحوذ قطاع الأعمال العام على نسبة ٤٦,٦٪ من جملة الأقساط المباشرة عام ٢٠١٢ فى حين استحوذ القطاع الخاص على نسبة ٥٣,٤٪ من جملة الأقساط المباشرة.

الأقساط المباشرة (وفقاً للقطاع) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
قطاع أعمال عام	٣٦٣٤	٤٠٢١	٤٤٢١	٤٥٩٧	٤٩٢٤
قطاع خاص	٣٨١٤	٣٧٩٧	٤٣٦١	٥٠٥٨	٥٦٤٨
الاجمالى	٧٤٤٨	٧٨١٨	٨٧٨٢	٩٦٥٥	١٠٥٧٢

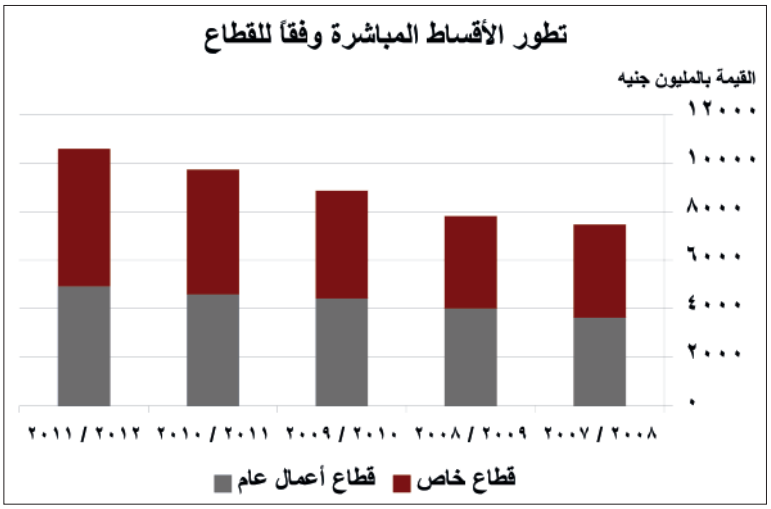

- تطور الأقساط المباشرة وفقًا للنشاط:

- بلغ معدل نمو نشاط تأمينات الأشخاص ٣٦,٨٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو قدره ٤٦٪ خلال نفس الفترة.
- حقق نشاط تأمينات الأشخاص هذا العام معدل نمو ١٠,٥٪ مقارنة بالعام السابق في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو بلغ ٧,٧٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ نشاط تأمينات الممتلكات خلال عام ٢٠١٢ على نسبة ٥٨٪ من جملة الأقساط المباشرة، فى حين استحوذ نشاط تأمينات الأشخاص على نسبة ٤٢٪ من جملة الأقساط المباشرة.

تطور الاقساط المباشرة (وفقاً للنشاط) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
أشخاص	٣٢٧٨	٣٠٦٨	٣٦٠٨	٤٠٠٠	٤٤٨٣
ممتلكات	٤١٧٠	٤٧٥٠	٥١٧٤	٥٦٥٥	٦٠٨٩
الاجمالى	٧٤٤٨	٧٨١٨	٨٧٨٢	٩٦٥٥	١٠٥٧٢

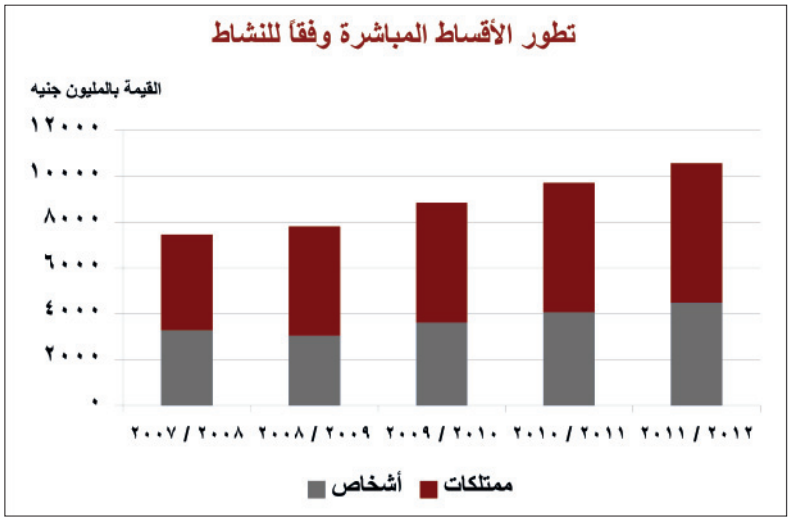

- تطور الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين

- حقق فرع تأمينات السيارات الإجباري معدل نمو خلال الخمس سنوات الأخيرة ٦٩,٣٪، فى حين حقق فرع تأمينات السيارات التكميلي معدل نمو بلغ ٥٥,٢٪ عن نفس الفترة، وكذلك حقق فرع التأمين الطبى قصير الأجل معدل نمو ٤٨,١٪ عن نفس الفترة، وحقق فرع تأمينات الحريق معدل نمو ١٠٠٪ عن نفس الفترة.

الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين القيمة بالمليون جنيه					
فروع التأمين	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
حريق	٤٤٥	٥٠٥	٦٣٤	٧٦٥	٨٩٠
النقل البحري	٢٨٦	٢٨٣	٢٥٢	٢٦٩	٢٨٦
النقل الداخلي	٤١	٤٨	٥٣	٦١	٨٦
أجسام السفن	١١٥	١٣٨	١٤٢	١٥٨	١٥٣
الطيران	١٦٩	١٦٩	١٩٣	٢٠٠	٢٠٠
السيارات التكميلي	٨٧٨	١١٠٣	١٣١٧	١٤٤٢	١٣٦٣
السيارات الاجباري	٣٧٨	٤٦٢	٤٨٠	٦٠٩	٦٤٠
الهندسي	٤٩٢	٥٥٤	٦٥٧	٥٤٧	٦٢٧
البترول	٥٣١	٥٩٦	٦١٠	٦١٨	٧٢٩
الحوادث	٤٤٠	٤٧٣	٤٢١	٤٨٠	٥٣٠
الطبي	٣٩٥	٤١٩	٤١٥	٥٠٦	٥٨٥
الاجمالى	٤١٧٠	٤٧٥٠	٥١٧٤	٥٦٥٥	٦٠٨٩

- ويلاحظ أن فرع تأمينات الحريق حقق معدل نمو ١٦,٣٪ فى عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق، وانخفض معدل نمو فرع تأمينات السيارات التكميلي بنسبة ٥,٥٪ عن نفس الفترة، فى حين حقق فرع تأمينات السيارات الإجباري معدل نمو ٥,١٪ عن نفس الفترة.
- ويلاحظ أيضًا استحواذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على ٢٢,٤٪ من إجمالي الأقساط المباشرة، في حين استحوذ فرع تأمينات السيارات الإجباري على ١٠,٥٪، وفرع تأمينات الحريق على نسبة ١٤,٦٪، وفرع التأمين الطبي قصير الأجل على نسبة ٩,٦٪ من إجمالي الأقساط المباشرة.

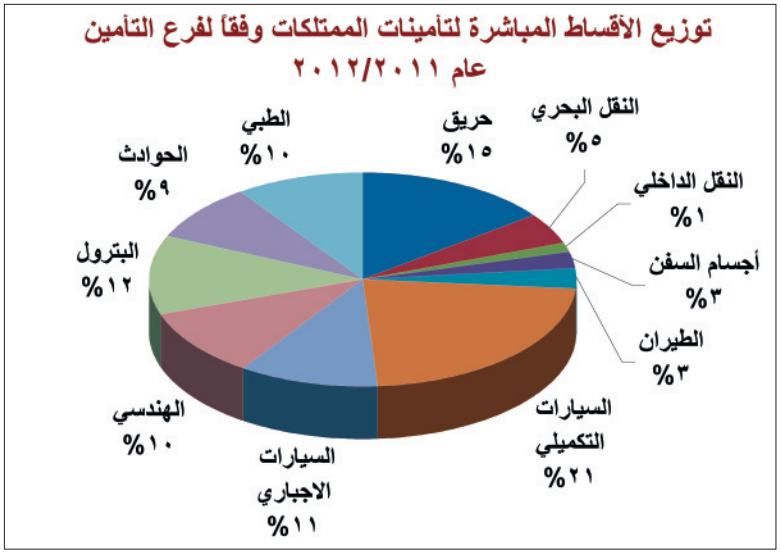

توزيع الأقساط المباشرة وفقاً لنوع التأمين (تجاري ، تكافلي)

الأقساط المباشرة القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
تأمين تكافلي	٣٤	١٥٩	٣٧٤	٥٣٢	٦٩٨
تأمين تجاري	٧٤١٤	٧٦٥٩	٨٤٠٨	٩١٢٣	٩٨٧٤
الاجمالي	٧٤٤٨	٧٨١٨	٨٧٨٢	٩٦٥٥	١٠٥٧٢

- تزايدت الأقساط المباشرة في نشاط التأمين التكافلي بمعدل نمو ١٩٥٣٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة ، بينما ارتفعت بمعدل نمو ٣١,٢٪ مقارنة بالعام بالعام السابق ٢٠١٠/٢٠١١، وإن كانت تلك الأقساط لا تمثل سوى ٦,٦٪ من إجمالي الأقساط المباشرة في السوق ككل.
- بينما تزايدت الأقساط المباشرة في شركات التأمين التجاري بمعدل ٣٣,٢٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة. وبمعدل ٨,٢٪ مقارنة بالعام السابق ، وهي تمثل ٩٣,٤٪ من إجمالي أقساط التأمينات المباشرة في السوق ككل.

ز. التعويضات المباشرة:

- تطور التعويضات المباشرة وفقاً للقطاع:

- حقق إجمالي التعويضات المباشرة معدل نمو ٧٩,٥٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق عام ٢٠١٢ معدل نمو قدره ٣٥,٥٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٠٦,٧٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٦٤,٧٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص معدل نمو ٢٤,٨٪ خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٤٣,٩٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام خلال عام ٢٠١٢ على ٥٩,٣٪ من جملة التعويضات المباشرة مقابل ٤٠,٧٪ للقطاع الخاص.

التعويضات المباشرة (وفقاً للقطاع)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
قطاع أعمال عام	٢٧٢٧	٢٩٠٠	٣٢٧٦	٣١٢٠	٤٤٩١
قطاع خاص	١٤٨٩	١٩٨٧	١٩٦٩	٢٤٦٧	٣٠٧٨
الاجمالى	٤٢١٦	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩

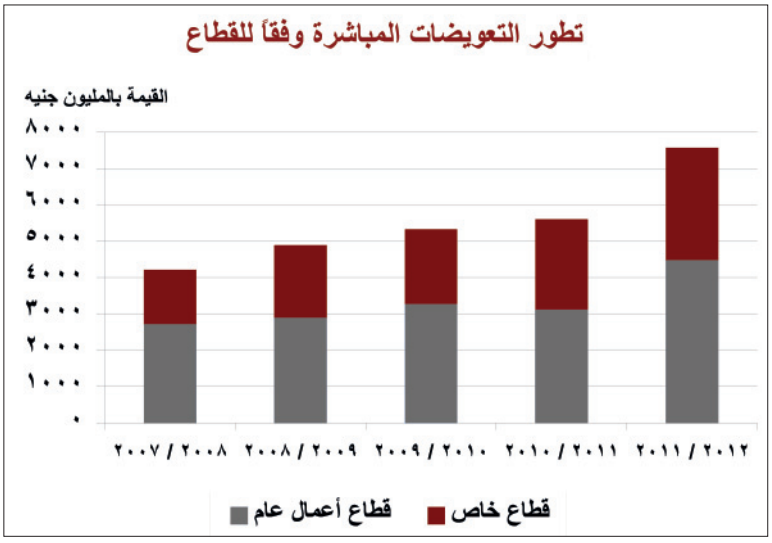

تطور التعويضات المباشرة وفقًا للنشاط

- بلغ معدل نمو نشاط تأمينات الأشخاص ٧٥,٣٪ خلال الخمس سنوات، فى حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو ٨٢,٥٪ خلال نفس الفترة.

- حقق نشاط تأمينات الأشخاص خلال عام ٢٠١٢ معدل نمو ٢١,٣٪ مقارنة بالعام السابق، فى حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو بنسبة ٤٧٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ نشاط تأمينات الممتلكات خلال عام ٢٠١٢ على ٥٩,٩٪ من جملة الأقساط المباشرة، فى حين استحوذ نشاط تأمينات الأشخاص على ٤٠,١٪ من جملة التعويضات المباشرة.

تطور التعويضات المباشرة (وفقاً للنشاط)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
أشخاص	١٧٣١	٢٠٢٨	٢١٤٠	٢٥٠٣	٣٠٣٥
ممتلكات	٢٤٨٥	٢٨٥٩	٣١٠٥	٣٠٨٤	٤٥٣٤
الاجمالى	٤٢١٦	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩

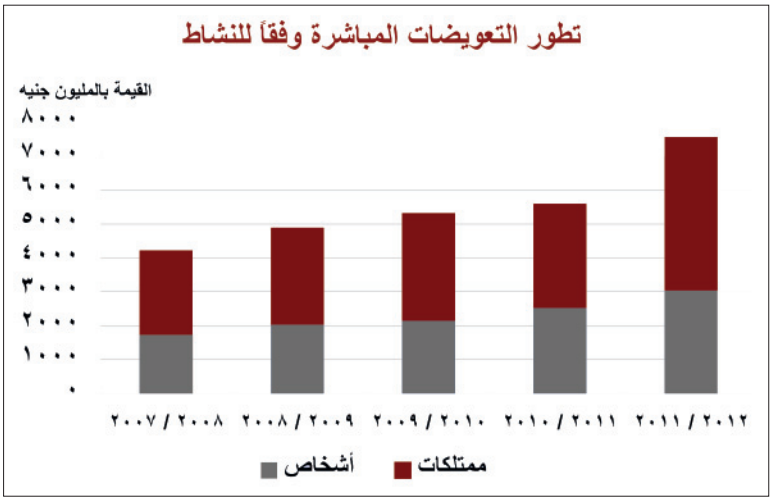

- تطور التعويضات المباشرة لتأمينات الممتلكات وفقًا لفروع التأمين.

- ارتفعت التعويضات المباشرة لفرع الطيران بمعدل نمو قدره ١٧٢٦٪ خلال الخمس سنوات، بينما حقق نفس الفرع نموا بمعدل ٧٠٢٠٪ مقارنة بالعام السابق.
- ارتفعت تعويضات تأمين الحريق بمعدل نمو ١٦٢,٦٪ خلال الخمس سنوات ، بينما ارتفعت تعويضات نفس الفرع بمعدل ١١٣٪ مقارنة بنتائج العام السابق.
- استحوذ فرع تأمينات السيارات الإجباري على ٢١,٨٪ من إجمالي التعويضات المباشرة فى عام ٢٠١١/٢٠١٢، واستحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على ١٩,٣٪، وفرع الطيران على ١٥,٧٪ ، وفرع تأمينات الحريق على ١٥,٥٪ من إجمالي التعويضات المباشرة.

التعويضات المباشرة لتأمينات الممتلكات (وفقاً لفروع التأمين) القيمة بالمليون جنيه					
فروع التأمين	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
الحريق	٢٦٧	٣١٨	٢٩٦	٣٢٩	٧٠١
النقل البحري	٤٨	٥٤	٢٧	٣٨	٩٠
النقل الداخلي	٨	٦	٧	٨	١٤
أجسام السفن	٦٤	٨٤	٦٨	٩٥	٥٦
الطيران	٣٩	٤٢-	٤٦	١٠	٧١٢
السيارات التكميلي	٦٠٨	٧٦٥	٧١٧	٧٩٦	٨٧٤
السيارات الإجباري	٥٥١	١٠٣٩	١١٩٩	١١٦٥	٩٨٨
الهندسي	١٣٩	١٠٨	١٣٠	٢١٢	٢١٢
البترول	٤١٧	١٦٧	٢٦٦	١٧	٣٨٩
الحوادث	٨٢	٧٢	٨٢	٩١	١٣١
الطبي	٢٦٢	٢٨٨	٢٦٧	٣٢٣	٣٦٧
الاجمالى	٢٤٨٥	٢٨٥٩	٣١٠٥	٣٠٨٤	٤٥٣٤

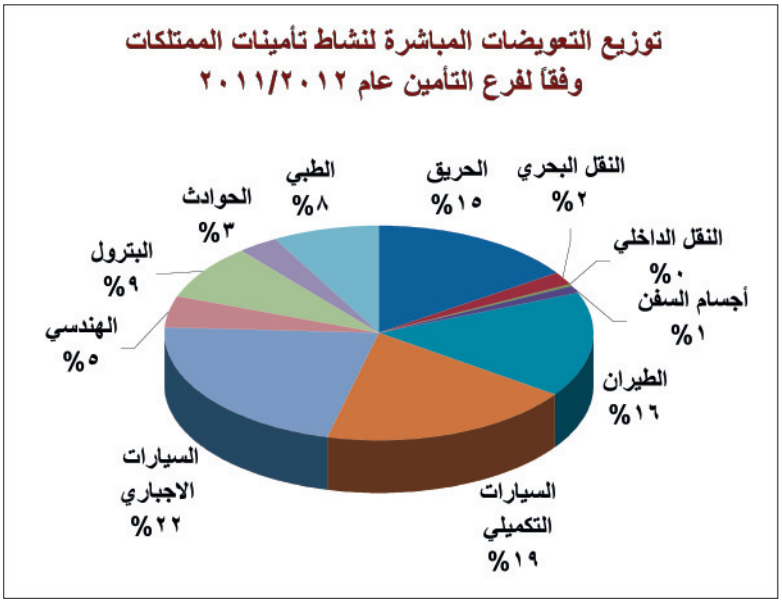

- **تطور التعويضات المباشرة وفقاً لنوع التأمين (تجاري ، تكافلي)**

التعويضات مباشرة القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢
تأمين تكافلي	٩	١٩	٨٣	١٥٨	٢٣٦
تأمين تجاري	٤٢٠٧	٤٨٦٨	٥١٦٢	٥٤٢٩	٧٣٣٣
الاجمالي	٤٢١٦	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩

- ارتفعت قيمة التعويضات المباشرة في نشاط التأمين التكافلي خلال الخمس سنوات الأخيرة بمعدل نمو ٢٥٢٢٪ ، بينما ارتفعت بنسبة ٤٩٪ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٠/٢٠١١.
- ارتفعت قيمة التعويضات المباشرة في نشاط التأمين التجاري بمعدل ٧٤,٣٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة ، بينما ارتفعت بنسبة ٣٥,١٪ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٠/٢٠١١.
- سددت شركات التأمين التجاري ٩٧٪ من إجمالي التعويضات المباشرة هذا العام، بينما سددت شركات التأمين التكافلي ٣٪ منها.

٣/٥. مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة

- حققت الاشتراكات عام ٢٠١٢ زيادة عن قيمة المزايا التأمينية، وهو مؤشر على تحسن أوضاع الصناديق مقارنة بالأعوام السابقة.
- بلغ معدل نمو المال الاحتياطي ٤٨,٩٪ خلال الخمس سنوات، فى حين بلغ معدل نمو المال الاحتياطي ٦,٧٪ فى عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق.
- حققت استثمارات الصناديق الخاصة معدل نمو بلغ ٥٤,٢٪ خلال الخمس سنوات، فى حين بلغ معدل نمو الاستثمارات ٩,٢٪ فى عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١.
- حقق العائد على الاستثمارات معدل نمو خلال الفترة ٣٤,٩٪ في حين بلغ معدل نمو العائد على الاستثمارات هذا العام ٥٪ مقارنة بالعام السابق.

بيان بتطور عدد الصناديق الخاصة وأعضائها					
البيـان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١
عدد الصناديق	٦٣٨	٦٣٨	٦٣٢	٦٣٥	٦٤٠
عدد أعضاء الصناديق بالمليون	٤,٦٦٢	٤,٦٤٥	٤,٥٨	٤,٦٣	٤,٦٧

مؤشرات أداء قطاع التأمين (صناديق التأمين الخاصة) القيمة بالمليون جنيه					
البيـان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١
الاستثمارات	٢٠٩٧٤	٢٤١٦٩	٢٦٥٢٥	٢٩٦٢٥	٣٢٣٤١
أصول ثابتة	٣٢٣	١٥٢	٨٠	١٥٣	٩٨
المخصصات والاحتياطيات	١٥	٢١٣	٤٢٦	٢٩١	٣٨١
المال الإحتياطى آخر المدة	٢١٧٤٤	٢٤٢١٥	٢٧٠١٣	٣٠٣٤٩	٣٢٣٧٣
الاشتراكات	٢٤٩٦	٢٨٦٦	٣٢٨٢	٣٨٤٧	٤١٦٧
عائد الاستثمار	٢١٧٥	٢٣٣٦	٢٥٩٣	٢٧٩٣	٢٩٣٣
المزايا التأمينية	٢٦٥٧	٣١٨٥	٣٣٠٢	٣٥٧٣	٣٦٧٥
المصروفات العمومية والإدارية	١٧٠	١٤٨	٤٥	٤٩	٥٣

٤/٥. مؤشرات أداء سوق التمويل العقاري

أ – إجمالى رؤوس أموال شركات التمويل العقارى

- بلغ عدد الشركات المرخص له من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل العقارى ثلاثة عشر شركة، بلغت رؤوس أموالها المرخص بها ٦,٩ مليار جنيه، فى حين بلغت رؤوس الأموال المدفوعة منها ١,٣ مليار جنيه.

ب – عدد المستثمرين وقيمة التمويل العقارى

- بلغ إجمالى عدد المستثمرين ٣٢٨٦٤ حتى نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٢٩٦٣١ حتى نهاية عام ٢٠١١ بمعدل نمو بلغ ١٠,٩٪.
- بلغ إجمالى قيمة التمويل الممنوح ٣٧٧٣ مليون جنيه حتى نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٣١٠٤ مليون جنيه حتى نهاية عام ٢٠١١ بمعدل نمو بلغ ٢١,٥٪.

عدد شركات التمويل العقاري وعدد المستثمرين وقيمة التمويل وقيمة الأرصدة خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢
(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	عدد الشركات	عدد المستثمرين	قيمة التمويل	قيمة الأرصدة
٢٠٠٥	٢	٣٣٣	٨٧	٦٧,٧
٢٠٠٦	٤	١٣٠٥	٢٧٢	١٨٩,٦
٢٠٠٧	٦	٢٣٢٧	٤٩١	٣١٣,٧
٢٠٠٨	٨	٧٠٦٥	١١١٤	٨٢٩
٢٠٠٩	١٢	١٤٠٠٧	١٦٦٢	١٢٩٠
٢٠١٠	١٣	٢١٤٩٠	٢٤١٨	١٧٩٧
٢٠١١	١٣	٢٩٦٣١	٣١٠٤	٢١١٣
٢٠١٢	١٣	٣٢٨٦٤	٣٧٧٣	٢٣٧٢

ج – التمويل العقارى وفقا للغرض من استخدام الوحدات

- من الجدولين التاليين يلاحظ أن النسبة الغالبة من المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى تتجه الى الوحدات بغرض السكن وذلك بإجمالى عدد ٣٢٥٢٤ مستثمر فى نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٢٩٣١٧ مستثمر فى نهاية عام ٢٠١١.
- أيضا النسبة الغالبة من قيمة التمويل الممنوح تتجه الوحدات بغرض السكن وذلك بإجمالى قيمته ٣٦٢٧ مليون جنيه حتى نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ٢٩٦٤ مليون جنيه حتى نهاية عام ٢٠١١.

إجمالى عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى حسب الغرض من إستخدام الوحدات					
نوع الغرض	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	العدد	الأهمية النسبية٪	العدد	الأهمية النسبية٪	
سكنى	٢٩٣١٧	٪٩٨,٩	٣٢٥٢٤	٪٩٩,٠	٪١٠,٩
إدارى	٤٦	٪٠,٢	٥٣	٪٠,٢	٪١٥,٢
تجارى	٢٦٨	٪٠,٩	٢٨٧	٪٠,٩	٪٧,١
الإجمالى	٢٩٦٣١	٪١٠٠	٣٢٨٦٤	٪١٠٠	٪١٠,٩

إجمالى قيمة التمويل العقارى حسب الغرض من إستخدام الوحدات (القيمة بالمليون جنيه)					
نوع الغرض	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	القيمة	الأهمية النسبية٪	القيمة	الأهمية النسبية٪	
سكنى	٢٩٦٤	٪٩٥,٥	٣٦٢٧	٪٩٦,١	٪٢٢,٤
إدارى	٣٣	٪١,١	٣٤	٪٠,٩	٪٢,٩
تجارى	١٠٧	٪٣,٤	١١٢	٪٣,٠	٪٤,٧
الإجمالى	٣١٠٤	٪١٠٠	٣٧٧٣	٪١٠٠	٪٢١,٥

× × لم يتم التمويل للنشاط الخدمى حتى الآن

د – التمويل العقارى وفقا للتوزيع الجغرافى

- من الجدول التالى يلاحظ أن محافظة الجيزة تستحوذ على أكبر عدد من المستثمرين بلغ ١٧٥٤٧ مستثمر فى نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٣,٤٪ من إجمالى عدد المستثمرين، تليها محافظة القاهرة بعدد ٤٩٤٩ مستثمر بنسبة ١٥,١٪ من إجمالى عدد المستثمرين.

إجمالى عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى حسب التوزيع الجغرافى					
المحافظة	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	العدد	الأهمية النسبية٪	العدد	الأهمية النسبية٪	
القاهرة	٤٥٠٢	٪١٥,٢	٤٩٤٩	٪١٥,١	٪٩,٩
الجيزة	١٦٧٦٠	٪٥٦,٦	١٧٥٤٧	٪٥٣,٤	٪٤,٧
الإسكندرية ومطروح	٥٦٤	٪١,٩	٨٣٣	٪٢,٥	٪٤٧,٧
البحر الأحمر	١٤١	٪٠,٥	١٨٧	٪٠,٦	٪٣٢,٦
محافظات أخرى	٧٦٦٤	٪٢٥,٩	٩٣٤٨	٪٢٨,٤	٪٢٢,٠
الإجمالي	٢٩٦٣١	٪١٠٠	٣٢٨٦٤	٪١٠٠	٪١٠,٩

- من الجدول التالى يلاحظ أن محافظة القاهرة تستحوذ على ما قيمته ١٦٢١ مليون جنيه بنسبة ٤٣٪ من إجمالى التمويل الممنوح وذلك فى نهاية عام ٢٠١٢، تليها محافظة الجيزة بقيمة ١٢٥٩ مليون جنيه بنسبة ٣٣,٤٪ من إجمالى قيمة التمويل الممنوح الأمر الذى يفسر بإرتفاع قيمة التمويل الحاصل عليه المستثمرين فى محافظة القاهرة عنه فى محافظة الجيزة.

إجمالى قيمة التمويل العقارى حسب التوزيع الجغرافى
(القيمة بالمليون جنيه)

المحافظة	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	القيمة	الأهمية النسبية٪	القيمة	الأهمية النسبية٪	
القاهرة	١٢٦١	٪٤٠,٦	١٦٢١	٪٤٣,٠	٪٢٨,٦
الجيزة	١١٧١	٪٣٧,٧	١٢٥٩	٪٣٣,٤	٪٧,٦
الإسكندرية ومطروح	٢٣٠	٪٧,٤	٣٢٨	٪٨,٧	٪٤٢,٦
البحر الأحمر	١٠٢	٪٣,٣	١٣٠	٪٣,٤	٪٢٧,١
محافظات أخرى	٣٤١	٪١١,٠	٤٣٥	٪١١,٥	٪٢٧,٧
الإجمالي	٣١٠٤	٪١٠٠	٣٧٧٣	٪١٠٠	٪٢١,٥

هـ – التمويل العقارى وفقا لفئات الدخول المختلفة

- من الجدول التالى يلاحظ أن أن الفئة الأولى (حتى ١٧٥٠) والفئة الثانية (حتى ٢٥٠٠) يستحوذان على ٧٨,٦٪ من إجمالى عدد المستثمرين فى نهاية عام ٢٠١٢.

إجمالى عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى حسب فئات الدخل

قيمة الدخل الشهرى بالجنيه	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	العدد	الأهمية لنسبية٪	العدد	الأهمية النسبية٪	
حتى ١٧٥٠	٢١١٧٦	٪٧١,٥	٢٣٥٤٧	٪٧١,٦	٪١١,٢
من ١٧٥١ الى ٢٥٠٠	١٤٠٩	٪٤,٨	٢٢٩٢	٪٧,٠	٪٦٢,٧
من ٢٥٠١الى ٥٠٠٠	٢٠٢٨	٪٦,٨	٩٤٧	٪٢,٩	-٪٥٣,٣
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	٩٧٧	٪٣,٣	١٠٠١	٪٣,٠	٪٢,٥
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	١٠٩٣	٪٣,٧	١١٧٨	٪٣,٦	٪٧,٨
من ٢٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	٢١٩٦	٪٧,٤	٢٩٢٣	٪٨,٩	٪٣٣,١
أكثر من ١٠٠٠٠٠	٧٥٢	٪٢,٥	٩٧٦	٪٣,٠	٪٢٩,٨
الإجمالي	٢٩٦٣١	٪١٠٠	٣٢٨٦٤	٪١٠٠	٪١٠,٩

- من الجدول التالى يلاحظ أن أن الفئة السادسة (حتى ١٠٠٠٠٠) والفئة السابعة (أكثر من ١٠٠٠٠٠) يستحوذان على ٦٣,٨٪ من إجمالى قيمة التمويل الممنوح فى نهاية عام ٢٠١٢.

إجمالى قيمة التمويل العقارى حسب فئات الدخل (القيمة بالمليون جنيه)					
قيمة الدخل الشهرى بالجنيه	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	القيمة	الأهمية النسبية٪	القيمة	الأهمية النسبية٪	
حتى ١٧٥٠	٦٧٦	٢١,٨٪	٧٩٠	٢٠,٩٪	١٦,٩٪
من ١٧٥١ الى ٢٥٠٠	١٥٢	٤,٩٪	١٥٢	٤,٠٪	٠,٠٪
من ٢٥٠١الى ٥٠٠٠	٧٧	٢,٥٪	٧٧	٢,٠٪	٠,٠٪
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١١٤	٣,٧٪	١٢٨	٣,٤٪	١٢,١٪
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	١٨٢	٥,٩٪	٢١٨	٥,٨٪	١٩,٩٪
من ٢٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	٩١٧	٢٩,٥٪	١١٨٦	٣١,٤٪	٢٩,٣٪
أكثر من ١٠٠٠٠٠	٩٨٧	٣١,٨٪	١٢٢٢	٣٢,٤٪	٢٣,٩٪
الإجمالي	٣١٠٤	١٠٠٪	٣٧٧٣	١٠٠٪	٢١,٥٪

و – التمويل العقارى وفقا لمساحات الوحدات

- من الجدول التالى يلاحظ أن أن الوحدات ذات المساحة حتى ٦٦ متر مربع تستحوذ على ٧٤,٦٪ من إجمالى عدد المستثمرين فى نهاية عام ٢٠١٢.

إجمالى عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى حسب مساحة الوحدات					
المساحة (م٢)	٢٠١١		٢٠١٢		معدل التغير٪
	العدد	الأهمية النسبية٪	العدد	الأهمية النسبية٪	
من ٠ – ٦٦	٢٢٤٨٥	٧٥,٩٪	٢٤٥٠٤	٧٤,٦٪	٩,٠٪
من ٦٦– ٨٦	١٣٥٠	٤,٦٪	١٤٤٦	٤,٤٪	٧,١٪
من ٨٦ – ١٢٠	١٢٠٣	٤,١٪	١٤٥٠	٤,٤٪	٢٠,٥٪
من ١٢٠ – ٢٠٠	٢٥٠٥	٨,٥٪	٣٠١٣	٩,٢٪	٢٠,٣٪
أكثر من ٢٠٠	٢٠٨٨	٧,٠٪	٢٤٥١	٧,٥٪	١٧,٤٪
الإجمالي	٢٩٦٣١	١٠٠٪	٣٢٨٦٤	١٠٠٪	١٠,٩٪

٤/٥. مؤشرات أداء التأجير التمويلي

اظهرت مؤشرات نشاط التأجير التمويلى لعام ٢٠١٢ تراجع معدلات نمو النشاط فى السوق المحلية،وذلك بعد إطرادها فى الارتفاع خلال الأعوام الثلاثة الماضية. فانخفضت قيم العقود هذا العام لتصل إلى ٧,٩ مليار جنيه مقابل ٨,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١١ بمعدل انخفاض قدره ٨٪. وقد يرجع هذا التراجع بالمقارنة بالعام السابق، إلى تتابع الاحداث السياسية التى شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتى أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية.

ويوضح الجدول التالى تطور نشاط التأجير التمويلى خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويتضح من استقراء الأرقام انخفاض فى قيمة العقود خلال عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١١.

تطور نشاط التأجير التمويلي٢٠٠٧-٢٠١٢		
السنوات	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)
٢٠٠٧	١٦٧٥	٣٠٥٢
٢٠٠٨	١٨٣٢	٣٨٣١
٢٠٠٩	١٥٥٣	٣٥٧٩
٢٠١٠	١٦٦٤	٨٤٩٤
٢٠١١	١٦٤٠	٨٦٩١
٢٠١٢	١٦٩١	٧٩٩٦

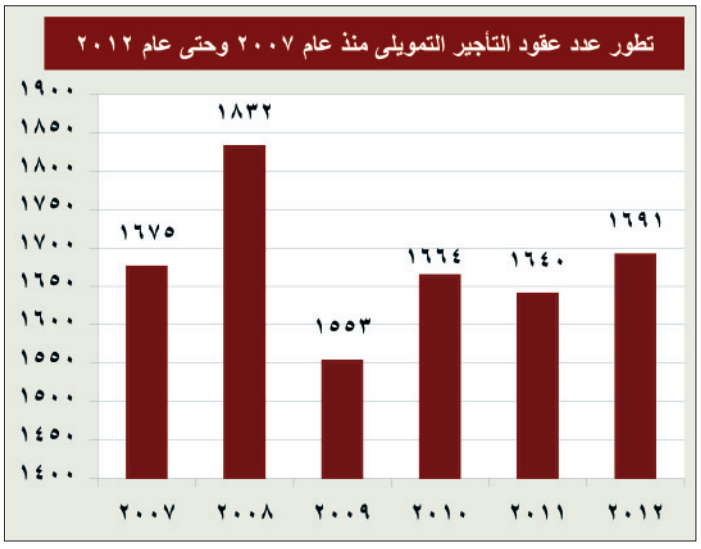

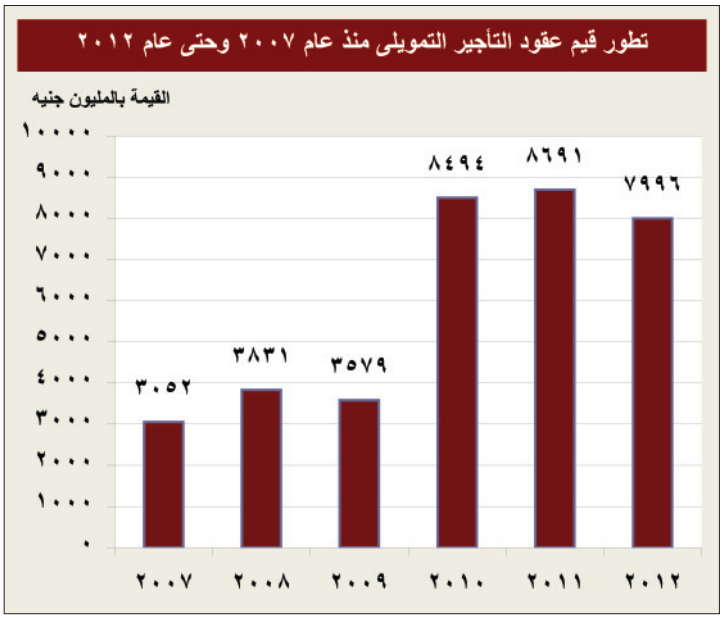

أظهرت مؤشرات عام ٢٠١٢ استحواذ شهر فبراير على حوالى ٢٢٪ من إجمالى حجم النشاط خلال العام، بواقع ١٣٦ عقداً وبقيمة ١٧٣٣ مليون جنيه ليصبح بذلك الشهر الأعلى من حيث القيمة على مستوى الشهور خلال العام،حيث شهد تسجيل عقد تأجير طائرات بقيمة ٧٣٦,٩٢ مليون جنيه، إضافةً إلى الزيادة الملحوظة التى شهدها فى قيمة عقود النشاط المسيطر (العقارات والأراضى) والتى وصلت إلى ٧٧٧,٧٦ مليون جنيه. بينما حقق شهر فبراير حصة سوقية قدرها ٣٪ من إجمالى قيمة العقود خلال عام ٢٠١١ .

تلاه فى الترتيب الثانى شهر مارس بحصة سوقية قدرها ١٤٪ من إجمالى قيم العقود بواقع ١٥٦ عقداً وبقيمة ١١٧٢,٢٠ مليون جنيه مقابل ١٥٪ لعام ٢٠١١،واخيراً جاء شهر يوليو فى الترتيب الثالث باستحواذه على ١٢٪ من إجمالى قيم العقود بواقع ١٧١ عقداً وبقيمة ٩٨٠,٣٤ مليون جنيه مقابل نسبة بلغت ٢٠٪ خلال عام ٢٠١١ .

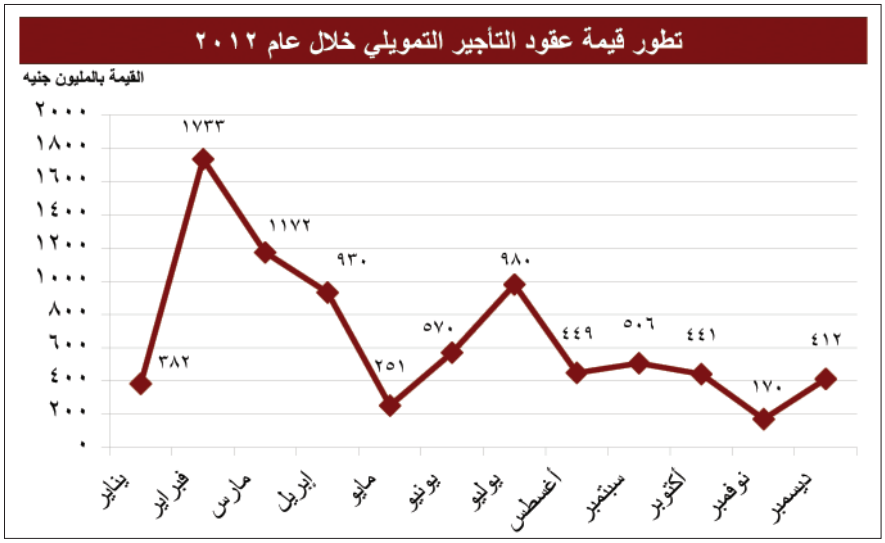

تطور نشاط التأجير التمويلى خلال شهور عامى ٢٠١١ ، ٢٠١٢				
الشهور	٢٠١١		٢٠١٢	
	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)
يناير	١٣٧	٦٣٨	٩٥	٣٨٢
فبراير	١٠٠	٢٧٩	١٣٦	١٧٣٣
مارس	١٤٤	١٣٣٤	١٥٦	١١٧٢
أبريل	١٣٦	٨٣٢	١١٢	٩٣٠
مايو	١٥٧	٦٥٨	١٦٢	٢٥١
يونيو	١٦٤	٥٣٠	١٤٨	٥٧٠
يوليو	١٧١	١٧٧٥	١٧١	٩٨٠
أغسطس	١٢٩	٦١٧	١٠٦	٤٤٩
سبتمبر	١٤١	١٠٢٤	١٤٧	٥٠٦
أكتوبر	١٢١	٣٦٢	١٣٤	٤٤١
نوفمبر	٨٦	٢٦٥	١٤٧	١٧٠
ديسمبر	١٥٤	٣٧٧	١٧٧	٤١٢
الإجمالى	١٦٤٠	٨٦٩١	١٦٩١	٧٩٩٦

جدول (٣)	قيم عقود التأجير التمويلى مصنفة وفقاً للنشاط القيمة بالمليون جنيه					
النشاط	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عقارات وأراضى	٧٥٦	٩٩٥	١٠٣٦	٢,٨١٧	٣,٣٦٩	٢,٦٤٨
طائرات /بواخر عائمة	٠	٠	٥٣	٢,٧٩٥	١,٥٣٩	٢,٢٧٩
معدات واجهزة طبية	٠	٣٥	٣٣٥	٣٦٧	١٠٦٥	١١٤٤
سيارات بأنواعها	١,٠٠١	٩٩٠	٦٦٢	١,٠٢٨	٩٠٢	١٠٤٨
معدات ثقيلة	٥٥١	٧١٩	٥٠٨	٨٨٩	٨٠٤	٣٩٢
خطوط انتاج	٤٧٢	٩١٩	٥٣٦	٢٩٣	٨٠١	٢٥٧
ماكينات تصوير وفاكسات	٢٢٢	١٠٣	٢٥٣	٢٤٩	١٠٦	١١٦
مولدات كهربائية	٥٠	٧٠	٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
المال المعنوي	٠	٠	٤٧	٠	٠,٠٠	٧
أخرى	٠	٠	١٤٩	٥٦	١٠٥	١٠٦
الإجمالى	٣,٠٥٢	٣,٨٣١	٣,٥٧٩	٨,٤٩٤	٨,٦٩١	٧,٩٩٦

× بدأت "الهيئة العامة للرقابة المالية" اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ مزاولة أعمالها بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩

× تم دمج بند مولدات كهربائية مع بند معدات ثقيلة اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١

تصدرت قيم العقود في قطاع العقارات والأراضى قائمة الأنشطة كعادتها بالاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر من قيم عقود التأجير التمويلى خلال عام ٢٠١٢، وإن كانت بانخفاض عن العام السابق، ليستحوذ النشاط على ٣٣٪ من إجمالى قيم العقود بقيمة بلغت ٢,٦ مليار جنيه مقابل ٣٨٪ من إجمالى قيم العقود وبقيمة بلغت ٣,٣ جنيه خلال عام ٢٠١١.

وجاء قطاع الطائرات والبواخر العائمة فى المركز الثانى خلال الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالى ولكن النسبة الأعلى كانت من نصيب عام ٢٠١٠ حيث مثّل ٣٣,١٪ من إجمالي النشاط، وبقيمة عقود بلغت ٢,٧ مليار جنيه من إجمالى قيمة العقود خلال العام مقابل ١٨٪ وبقيمة ١,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١، و٢٨٪ بقيمة ٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢.

وكان المركز الثالث من نصيب قطاع المعدات والأجهزة الطبية باستحواذه على ١٤٪ بقيمة عقود بلغت ١١٤٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٢ مقابل ٩٪ بقيمة عقود بلغت ٨٠٠,٨٤ مليون جنيه من إجمالى قيم العقود لعام ٢٠١١.

ويتضح مما سبق أن الثلاثة قطاعات التى شكلت النسب الكبرى على مدار العام، هى قطاع المبانى والعقارات وقطاع الطائرات والبواخر العائمة وقطاع المعدات والأجهزة الطبية (الآلات والمعدات)، حيث شكلت تلك القطاعات مجتمعة حوالى ٧٦٪ من إجمالى حجم النشاط خلال عام ٢٠١٢ وحوالى ٦٥٪ من إجمالى حجم النشاط خلال عام ٢٠١١.

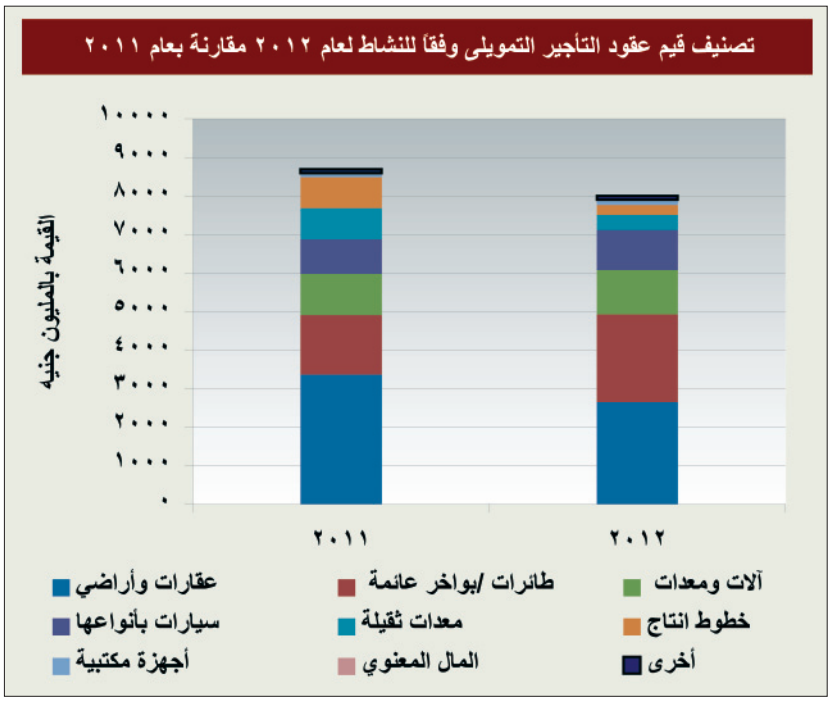

جدول (٤)	بيان بعدد شركات التأجير التمويلى حتى نهاية عام ٢٠١٢
بيـان	العدد
إجمالى الشركات المقيدة حتى نهاية العام	٢١٢
الشركات المشطوبة خلال العام	٠
الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٤
الشركات العاملة خلال العام	٢٤

جدول (٥)	شركات التأجير التمويلى التى حصلت على ترخيص حتى نهاية عام ٢٠١٢	
رقم القيد	تاريخ القيد	الشركة
٢٧٤	٢٢ فبراير	إيجيبكو للتأجير التمويلي
٢٧٥	٢ أبريل	إتش سى للتأجير التمويلى
٢٧٦	١٤ مايو	القابضة لمصر للطيران
٢٧٧	١١ ديسمبر	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة (إيه.تى.فينانس) للتأجير التمويلى

- بلغ إجمالى عدد الشركات المقيدة ٢١٢ شركة، منهم ٢٤ شركة فقط هى الأكثر نشاطاً على مدار العام، ولم يتم شطب أية شركة حتى نهاية العام.
- وقد حصلت عدد ٤ شركات جديدة على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التأجيرالتمويلى، وذلك حتى نهاية ديسمبر٢٠١٢.

الهيئة العامة للرقابة المالية

القرية الذكية: مبنى ٥أ - ٨٤ب. الكيلو ٢٨ طريق مصر / إسكندرية الصحراوى

تليفون: ٠٠٤٠ ٣٥٣٧٠٠٤٠ ٢٠٢ + فاكس: ٠٠٤١ ٣٥٣٧٠٠٤١ ٢٠٢ + الرمز البريدي: ١٢٥٧٧

بريد إلكترونى: info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.efsa.gov.eg